الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيس الجمهورية في مؤتمر الحوار.. ملفات السيادة والحرب والبيشمركة والاقتصاد

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الاحد
2026/08/23
No. : 8118

الوحدة والتكاتف

لدرء المخاطر وحماية المكتسبات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

ضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية في الإقليم والعراق

محادثات العاصمة جزء من أداء مسؤولية وطنية لخلق التوافق ووحدة الصف

الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد حرصه على تلبية مطالب مواطني خانقين

تأكيدات على أهمية التنسيق بين المؤسسات السياسية والنقابية والقانونية

رئيس الجمهورية يفتح ملفات السيادة والحرب والبيشمركة والاقتصاد

الزيدي من مؤتمر حوار بغداد: لا تراجع عن مكافحة الفساد

بناء الدولة من الداخل وتأمين طريق التنمية وتنويع منافذ تصدير النفط

قضايا كردستانية

القضية الكردية بين تحديات الداخلية والتحولات الإقليمية والمصالح الدولية

د. مسلم عبد طالاس: لماذا يتعثر الديمقراطيون عند حدود الحقوق الكردية؟

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

أوجلان: الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر إمرالي وليس سيليفري

جنكيز جاندار: خارطة الطريق للخطوات التالية في عملية السلام

نريد حقا فتح صفحة جديدة وإنهاء العداء

بهتشلي: يجب تهيئة الظروف لتمكين عبد الله أوجلان من تقديم مساهمته

بولدان: سيكون أوجلان جزءا من لجنة نزع السلاح والتسييس

قانون المصالحة يفتح بابا جديدا لحل القضية الكردية

رجب طيب أردوغان: قصة التحول التي استمرت ربع قرن وكتبت بمشاركة الشعب

المرصد السوري و الملف الكردي

مظلوم عبدي : ضرورة الوحدة والتكاتف لحماية المكتسبات

الاندماج يفتح مرحلة جديدة

إسرائيل وتركيا.. توتر ينذر بصدام في سوريا

الدبلوماسية أداة أساسية للأمن القومي لمواجهة قوة تركيا المتنامية

سنان سيدي: أنقرة تحتل سوريا و تلقي محاضرات على إسرائيل حول السيادة

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

توماس فريدمان: فيزياء جديدة للقوة

توشيميتسو موتيغي: دور اليابان في تحقيق السلام والازدهار بالشرق الأوسط

تعليق: من أجل حوكمة عالمية الذكاء الاصطناعي تعود بالنفع على جميع الدول

محمد شيخ عثمان: الوحدة والتكاتف..رغبة أم مسؤولية؟

في ضوء تقرير وكالة الحماية والمعلومات/زانياري..

ضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية في الإقليم والعراق

قوباد طالباني: اقليم كردستان يريد حل القضايا عبر الحوار

اجتمع قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، السبت ٢٠٢٦/٨/٢٢ مع جلال شيخ ناجي، رئيس وكالة الحماية والمعلومات/المعلومات.

وخلال الاجتماع، جرى التأكيد على مواصلة التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة الأمنية والاستخبارية في إقليم كوردستان والعراق، بهدف مواجهة التحديات الأمنية، والحد من تأثير التوترات، وإزالة العقبات التي تعترض أمن واستقرار البلاد.

وفي ضوء تقرير وكالة الحماية والمعلومات/زانياري، قدم قوباد طالباني توجيهات إضافية، وأوصى بمواصلة أداء مهامهم ومسؤولياتهم الوطنية، وأن يكونوا عاملاً أساسياً في إنجاح العمليات الأمنية والاستخبارية، بما يحمي المصالح العليا.

وأكد أن إقليم كوردستان لم يكن ولن يكون جزءا من المشكلات، مشددا على أن الإقليم يريد حل القضايا عبر الحوار، واتخاذ خطواته في هذه المرحلة بما ينسجم مع إرادة شعبه.

محادثات العاصمة جزء من أداء مسؤولية وطنية لخلق التوافق ووحدة الصف

أكد قيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الزيارات المستمرة للرئيس بافل جلال طالباني إلى بغداد تأتي في إطار أداء مسؤولية وطنية تهدف إلى خلق توافق ووحدة صف بين القيادات العليا في العراق، لمواجهة التعقيدات السياسية والأمنية وحماية مصالح اقليم كوردستان والعراق عامة، في ظل هذا الظرف الحساس بالمنطقة.

وقال لطيف نيرويي، عضو المجلس القيادي، مسؤول بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح صحفي، بشأن اجتماعات رئيس الاتحاد الوطني في بغداد، إن «الرئيس بافل يهدف من خلال زياراته المستمرة إلى بغداد، إلى التحرك فور بروز أي أزمة سياسية أو أمنية كبرى، أو عند توتر العلاقات بين إقليم كوردستان وبغداد؛ حيث يدرك حساسية الوضع في المنطقة ويعتبر السعي لحل المشكلات جزءاً من واجباته».

وأضاف لطيف نيرويي قائلاً: «في زيارته الأخيرة إلى بغداد، وأداءً لمسؤولية وطنية، أجري الرئيس بافل جلال طالباني سلسلة من الاجتماعات مع القادة البارزين في العراق، بهدف خلق توافق ووحدة صف والاتفاق على كيفية تجاوز الأزمات ومواجهة الوضع الراهن في المنطقة».

وبيّن مسؤول بورد الإعلام، أنه «مع بداية اندلاع الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية، بادر الرئيس بافل إلى زيارة بغداد والتقى قادة معظم القوى السياسية العراقية وتمكن من خلق توافق وإيصال رسالة بضرورة إنتهاج الحيادية في هذا الظرف خدمة لمصلحة البلد، حيث تمر المنطقة اليوم بظرف حساس وتعيش حالة «لا حرب ولا سلم»، لذا يكثف رئيس الاتحاد الوطني جهوده لتجاوز هذا الوضع بما يحقق مصلحة الجميع».

وأوضح أن «استقبال الرئيس بافل لمحافظ كركوك محمد سمعان، في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، أثبت أن الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيسه لن يتخليا أبدا عن كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، وإن نضال وقوة الاتحاد الوطني في كركوك يجعلانه مراقباً على أعمال المحافظ - من أي مكون كان- لاستمرار سياسة التعايش المشترك في كركوك على نهج الرئيس مام جلال»، مؤكدا أن «مسألة كركوك تُعد قضية وطنية وأخلاقية واستراتيجية تاريخية ثابتة بالنسبة للاتحاد الوطني الكوردستاني والرئيس بافل جلال طالباني».

هذا ووصل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السيد بافل جلال طالباني، إلى بغداد، يوم ١٨ آب ٢٠٢٦، واجتمع مع كل من فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار آميدي، ورئيس إئتلاف الإعمار والتنمية محمد شياع السوداني، ورئيس تيار الحكمة السيد عمار الحكيم، ورئيس تحالف الفتح هادي العامري، والأمين العام لحركة بابليون ريان الكلداني. كما استقبل في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، محافظ كركوك محمد سمعان آغا.

وبحث الرئيس بافل خلال لقاءاته، الأوضاع العامة في البلاد والمنطقة، مع التأكيد على ضرورة استمرار الحوار بين القوى الوطنية لمعالجة الأزمات وحماية الأمن والاستقرار وضمان حياة لائقة للمواطنين.

»

الرئيس بافل يدرك حساسية الوضع ويعتبر حل المشكلات من واجباته

»

الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد حرصه على تلبية مطالب مواطني خانقين

استقبل الدكتور خالد شواني، مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٦/٨/٢٠ في بغداد، وفداً من مدينة خانقين ضم كلا من قائممقام خانقين الأسبق محمد ملا حسن وعددا من اعضاء المجلس البلدي والوجهاء، بحضور عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني آراس محمد آغا مسؤول مركز تنظيمات نينوى.

وجرى خلال اللقاء طرح ومناقشة عدد من القضايا والملفات التي تهم أهالي خانقين، فضلاً عن استعراض أبرز الاحتياجات والمطالب، والتي وعد د. خالد شواني بمتابعتها شخصيا والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

وأكد مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد، حرص قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني واهتمامه بمدينة خانقين والسعي لتلبية مطالب مواطنيها بالتنسيق مع الجهات الحكومية وبقية مؤسسات الدولة، وتسهيل تقديم الخدمات لمواطنيها في كافة المجالات، حيث كانت تعاني إلى فترة قريبة ومازالت، من قلة توفر بعض الدوائر الخدمية والصحية.

وأكد الدكتور خاد شواني، أن خانقين وأبناءها قدموا الكثير من التضحيات وهم اليوم يستحقون من الدولة، أن تقوم بما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وتعزيز الاستقرار والتعايش في المدينة.

تأكيدات على أهمية التنسيق بين المؤسسات السياسية والنقابية والقانونية

استقبل الدكتور خالد شواني، مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد الخميس ٢٠ آب ٢٠٢٦، نقيب المحامين العراقيين السيدة أحلام اللامي، في مقر المكتب السياسي.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على أهمية تعزيز التواصل والتنسيق بين المؤسسات السياسية والنقابية والقانونية، بما يسهم في دعم سيادة القانون وترسيخ العمل المؤسسي وخدمة المصلحة العامة.

كما شهد اللقاء تبادل وجهات النظر بشأن عدد من الملفات القانونية والمهنية، وأهمية دعم دور المحامين في حماية الحقوق والحريات وتعزيز العدالة.

من جانبها، أكدت نقيب المحامين العراقيين أهمية استمرار التواصل والتعاون، معربةً عن تقديرها للدور الذي يضطلع به المكتب السياسي في بغداد، برئاسة الدكتور خالد شواني، ونجاحه بوزارة العدل وتطوير دوائرها ومتابعته لكافة مفاصلها وقربه من المواطن.

وأثنى الدكتور خالد شواني على دور السيدة نقيب المحامين، في متابعة عديد من القوانين والتشريعات التي تسهم في ضمان حقوق المحامين، كما تمت الإشارة إلى دور الرئيس مام جلال رحمه الله، خلال فترة رئاسته للجمهورية ودفاعه عن حقوق المواطنين بكل أطيافهم، حيث كان بحق صمام أمان العراق.

وتأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز العلاقات والتواصل مع مختلف المؤسسات والنقابات والفعاليات الوطنية في العاصمة بغداد.

من حصر السلاح إلى هرمز والإعدامات..

رئيس الجمهورية يفتح ملفات السيادة والحرب والبيشمركة والاقتصاد

حصر السلاح بيد الدولة قرار عراقي والحكومة ماضية في استكمال الاستحقاقات الدستورية

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٢٢ آب ٢٠٢٦، في جلسة حوارية ضمن أعمال مؤتمر حوار بغداد الثامن، الذي ينظمه المعهد العراقي للحوار، حيث تم التطرق إلى التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، والتحديات التي تواجه العراق في ظل الظروف الإقليمية الراهنة.

وتطرق فخامته إلى جملة من الملفات السياسية والأمنية والدستورية والاقتصادية، متحدثاً عن التداول السلمي للسلطة والخلافات السياسية وإكمال الكابينة الوزارية، فضلاً عن التأثيرات الخارجية والحرب الإقليمية وحصر السلاح والعلاقة مع إيران وتركيا والولايات المتحدة، إضافة إلى ملف البيشمركة والإعدامات والبيئة.

الجميع في مركب واحد هو العراق

وأكد السيد الرئيس، خلال الجلسة الحوارية، أن العراق ماضٍ في استكمال استحقاقاته الدستورية، مشيراً إلى أن الإرادة موجودة لاستكمال الكابينة الحكومية وحسمها قريباً.

كما أوضح رئيس الجمهورية أن الجميع في مركب واحد هو العراق، وأن الحكومة هي التي تقود هذا المركب وتواصل مواجهة التحديين الأمني والاقتصادي، داعياً القوى السياسية لدعم هذه الحكومة من أجل العمل على معالجة المشكلات والمضي في استكمال الاستحقاقات المقبلة بما يلبي احتياجات العراقيين.

وأشار فخامته إلى حرص العراق على عدم الانخراط في الحرب القائمة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، مبيناً أن العراق من أكثر البلدان تأثراً بتداعيات الحرب بعد إيران، وأنه يرفض استخدام أراضيه للاعتداء على أي دولة.

ضرورة حل الخلافات بين بغداد وأربيل عبر الحوار

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة حل الخلافات بين بغداد وأربيل عبر الحوار، وأن يمثل الدستور السقف الجامع لمعالجة الملفات العالقة، مشيراً إلى أهمية الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز لأن عدم إقراره يعد سببا رئيسيا لاستمرار الإشكاليات بين بغداد وأربيل، داعياً مجلس النواب إلى أخذ حقوق المواطنين بالاعتبار أثناء إقرار الموازنة لأن التعديلات الصغيرة قد تحدث آثاراً كبيرة.

ورحب رئيس الجمهورية بمسار عملية الحل السلمي في تركيا وذكر في هذا الشان ان الرئيس مام جلال طالباني لعب دوراً كبيراً في دعم السلام بتركيا، وسعى مراراً إلى وقف إطلاق النار ودفع عملية السلام بين الجانبين.

التحالف جاء بناءً على طلب عراقي

وفي ما يتعلق بوجود التحالف الدولي، أكد فخامته أن التحالف جاء بناءً على طلب عراقي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، مشيراً إلى أن انسحاب قوات التحالف في ٣٠ أيلول المقبل كما هو مقرر.

التداول السلمي للسلطة.. الرئاسات أمام مرحلة جديدة

وقال رئيس الجمهورية: إن «الدورات السابقة شهدت، مع الأسف، تصادماً وعدم توافق بين الرئاسات»، مبيناً أن «هذه الدورة تعاهدنا على العمل سوية والتنسيق بين الرئاسات بما يخدم البلد»، مشيراً إلى أن «العراق مر بظروف صعبة بعد ٢٠٠٤ ومن نواحٍ عدة، وتعرض إلى حروب كثيرة»، لكنه أكد أنه «برغم الظروف الصعبة التي واجهت العراقيين لم يتركوا التداول السلمي للسلطة».

الاستحقاق الكردي والكابينة الوزارية

في الملف السياسي، أكد الرئيس ئاميدي أن «خلافات عدة حدثت بشأن استحقاق المكون الكردي لرئاسة الجمهورية»، لكنه شدد على أن «العراق لم يتجاوز المدد الدستورية فيما يتعلق باستحاق المكون الكردي».

وأوضح أن «القوى السياسية حريصة على إكمال التشكيلة الوزارية، ونقترب من ذلك»، مشيراً إلى أن «البرلمان له دور كبير في إكمال التشكيلة الوزارية».

التأثيرات الخارجية.. العراق ليس دولة منعزلة

وفي شأن التأثيرات الخارجية، قال رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي إن «التأثير الأميركي في العراق دليل على

أهمية مكانة العراق، والتأثير الخارجي موجود»، مشيراً إلى أن «العراق دولة غير منعزلة، والعراق ليس كوريا الشمالية»، مؤكداً أن «هناك قراراً وطنياً ونحاول أن نستثمر التأثيرات الخارجية بشكل وطني»، مشدداً على أن العراق «حريص على عدم الانجرار إلى ساحة الحرب».

ولفت إلى أن «العراق متأثر بالحرب، وهو أكبر بلد تضرر، ولدينا تحديات أمنية كبيرة»، مبيناً أنه «بعد نشوب الحرب تبين أن الملف الأمني هش، والكلف الاقتصادية أشرت وجود مشاكل عديدة».

الحرب ومضيق هرمز.. العراق بين الأزمة والنفط

في تطورات الحرب الإقليمية، أكد رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي أن «هناك حرباً مفتوحة في المنطقة»، مشيراً إلى أنه «لم يكن هدف الولايات المتحدة وإسرائيل مضيق هرمز، لكنه أصبح تحصيل حاصل».

وأوضح أن «مضيق هرمز الآن لا يؤثر على العراق فقط، وإنما على العالم أجمع»، لافتاً إلى أن «الجانب الأميركي يسعى إلى إنهاء الحرب، ولكن إيران لا تريد، والسلم لديهم مرفوض».

وأضاف أن «إيران تريد إما إنهاء الحرب بشكل كامل ورفع العقوبات، أو تبقى الحرب قائمة».

وفي ملف تصدير النفط، قال السيد ئاميدي إن «العراق تحدث بصراحة مع الجانب الإيراني والأميركي وتركيا أيضاً، ومصلحة العراق أولاً»، مشيراً إلى أنه «تحدث مع القيادة الإيرانية بشكل واضح حول ضرورة تصدير نفطنا عبر هرمز».

وأوضح أن «الوضع الاقتصادي للعراق سيئ»، مبيناً أن «هناك مشكلة في وزارة النفط بعدم امتلاكنا للناقل الوطني، وكلفة البواخر عالية والتزاماتها صعبة».

وأكد أن «هناك مشاكل معقدة في مضيق هرمز، ونحن مستمرون في الحديث مع الجانب الإيراني وهناك مرونة من جانبهم»، مشدداً على أن «المسار لحل أزمة مضيق هرمز يجب أن يكون دولياً لرفع الألغام البحرية».

رسائل إلى إيران.. ومصلحة العراق أولاً

في العلاقات مع إيران، كشف رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي أنه «تحدث مع الرئيس الإيراني في طهران بالتنسيق مع الرئاسات، وأوصلنا رسائل واضحة في قضية التعاون ومراجعة العلاقة والحفاظ على سيادة البلد».

وأضاف أنه «تحدث مع قاليباف بأن الوضع الاقتصادي للعراق سيئ»، مشيراً إلى أن الحوار مع الجانب الإيراني مستمر بشأن الملفات التي تمس العراق ومصالحه»، داعياً «الجميع إلى الالتفاف حول الحكومة ودعمها، باعتبار أن فشل الحكومة الحالية يعني انزلاق العراق إلى الهاوية».

وفي العلاقات الإقليمية، أكد أن «العلاقات في مسارها للتحسن مع دول الخليج»، مشدداً على أن العراق يعمل على الحفاظ على علاقاته مع مختلف الأطراف بما يخدم مصالحه».

حصر السلاح.. قرار وطني بلا تصادم

وفي ملف حصر السلاح، أكد رئيس الجمهورية أن «القوى السياسية جميعها والشعب العراقي يدعو لحصر السلاح بيد الدولة»، مشدداً على أن «حصر السلاح بيد الدولة مطلب دستوري وشعبي وسيادي».

وقال إن «حصر السلاح قرار وطني من دون تصادم مع أي طرف من الفصائل أو تأثيرات خارجية»، مؤكداً أنه «لا وجود لمؤشرات بالتصادم مع الفصائل».

وأوضح أن «هناك ثلاثة أنواع من الأسلحة لدى الفصائل»، مشيراً إلى أن «هناك مباحثات بشأن تسليم الأسلحة الاستراتيجية، الصواريخ والدرونات»، مبيناً أن «هناك آلية لفك الارتباط بالفصائل».

وأضاف أن «هناك ثلاثة أنواع للسلاح، سلاح استراتيجي، وسلاح الحشد، وسلاح حصلوا عليه من حرب داعش»، مؤكداً أن «الملف لا يخلو من تعقيدات، ولكن في المحصلة سينتهي وجوده».

وأشار إلى أن «في آخر اجتماع للرئاسات اتفقنا على حصر السلاح»، مبيناً أن «التحالف الدولي كان موجوداً باتفاق رسمي حكومي، وسينتهي وجود القوات الأجنبية، وبالتالي هناك حديث في تسليم السلاح وهناك استجابة».

وشدد رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي على أن «بالنهاية سنتمكن من حصر السلاح من دون إراقة الدماء، ولا مؤشرات للتصادم مع الفصائل».

الفصائل والبيشمركة.. ملفات داخل المسار الوطني

وأكد رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي أن مسار حصر السلاح «لا يقتصر على الفصائل»، مشيراً إلى «حزب العمال والأحزاب الإيرانية وتشكيلات سنجار أيضاً».

وفيما يتعلق بسلاح البيشمركة، قال إنها «قوة دستورية مثل التشكيلات الأمنية الأخرى»، مبيناً أن «البيشمركة لديهم تاريخ كامل مع النضال».

وشدد على أن «البيشمركة ليست طرفاً بحصر السلاح، بل هي منظومة عسكرية قانونية دستورية».

وأضاف أنه «لم يسمع حديثاً في ائتلاف إدارة الدولة حول إنهاء سلاح البيشمركة»، مؤكداً أن «من دون وجود حوار لا وجود لإنهاء السلاح»، مشيراً إلى أن «كردستان تعرض لقصف من داخل العراق خلال الحرب»، مؤكداً أهمية معالجة الملفات الأمنية بالحوار».

الإعدامات.. ملف متراكم منذ ٢٠٠٦

وفي ملف الإعدامات، قال رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي إن «موضوع الإعدامات دستوري ووطني ولا يتعلق بأي فئة».

وأوضح أن «هناك إشكالية في ملف الإعدامات، وهو متراكم منذ ٢٠٠٦»، مشيراً إلى أن «هناك أحكاماً بالآلاف لأجانب بينهم سوريون وسعوديون وإيرانيون وغيرهم».

وبشأن قانون العفو، أوضح رئيس الجمهورية أن «دورنا إرسال ما يتعلق بالقانون من أضابير إلى مجلس القضاء، وهو بدوره يتخذ الإجراءات»، مشيراً إلى أن «هناك ١٤ ألف محكوم».

البيئة.. آثار الحروب تمتد لعقود

في الملف البيئي، أكد السيد ئاميدي أن «العراق منذ خمسة عقود تعرض لحروب عديدة أثرت في الملف البيئي، والتنمية توقفت».

وأشار إلى أنه «بعد اتفاق باريس للمناخ ألغينا وزارة البيئة ودمجت»، مبيناً أن «العراق ملزم بإنفاق مبالغ قدرها ١٠٠ مليون دولار سنوياً من أجل المناخ».

الزيدي من مؤتمر حوار بغداد: لا تراجع عن مكافحة الفساد

أعلن رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يوم الجمعة، المضي في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتنموية، مؤكداً استمرار الحكومة في مكافحة الفساد، والعمل على تهيئة مليون قطعة أرض سكنية للمواطنين الذين لا يمتلكون عقارات أو أراضي سكنية، فيما شدد على حصر السلاح بيد الدولة ودعم القطاع الخاص وتعزيز موقع العراق الاقتصادي والإقليمي.

جاء ذلك خلال مشاركة رئيس مجلس الوزراء في جلسة حوارية ضمن فعاليات مؤتمر حوار بغداد الثامن الذي ينظمه المعهد العراقي للحوار في العاصمة بغداد، حيث تناول عدداً من الملفات المرتبطة بأولويات البرنامج الحكومي، ولا سيما الاقتصاد والطاقة والخدمات والاستثمار والإصلاح المالي، فضلاً عن الملفات الأمنية والسياسية وعلاقات العراق بمحيطه العربي والإقليمي.

وأكد الزيدي أن نهج الحكومة يرتكز على بناء الدولة والاقتصاد، مشيراً إلى أن العراق يمتلك الفرص والموجودات والإرادة التي تمكنه من تجاوز التحديات، وأن البلاد تتجه نحو أن تكون من أكثر دول المنطقة استقراراً وقوة في مجالي التنمية والاقتصاد.

الرواتب والموازنة والطاقة

وفي الملف المالي، أكد رئيس الوزراء أن الحكومة تمكنت من تأمين رواتب الموظفين والمدفوعات الحكومية، إلى جانب إيجاد مسارات بديلة لتصدير النفط، مبيناً أن الحكومة ستقدم موازنة تكون بمثابة «خريطة للمستقبل الاقتصادي للعراق».

وأوضح أن العمل جارٍ على وضع خطة لتغطية الاحتياجات المالية للسنوات المقبلة، فيما ستتركز موازنة العام المقبل بصورة خاصة على قطاع الكهرباء، من خلال دعم الإنتاج والتوزيع والنقل، بالتزامن مع التوسع في استخدام الطاقة الشمسية.

وأشار الزيدي إلى أن الحكومة أجرت إصلاحات في آليات التعامل مع الاستهلاك المحلي للوقود، متوقعاً تحقيق وفرة مالية تصل إلى ١٧٫٨ تريليون دينار خلال عام كامل.

زيادة صادرات النفط ومسارات جديدة للتصدير

وفي قطاع النفط، كشف رئيس مجلس الوزراء عن العمل على توسيع صادرات العراق عبر ميناء جيهان التركي، إلى جانب وجود تحركات للتصدير عبر بانياس والعقبة، بما يوفر للعراق مسارات متعددة لتصدير النفط ويعزز قدرته على مواجهة أي تحديات قد تؤثر في منافذ التصدير.

كما أكد أن الحكومة تعمل على زيادة حصة العراق التصديرية من خلال منظمة أوبك، مشيراً إلى أن الهدف يتمثل في الوصول إلى إنتاج يتراوح بين ٨ و١٠ ملايين برميل يومياً خلال ست سنوات.

وبرر الزيدي المطالبة بحصة تصديرية أكبر للعراق بالقول إن البلاد حاربت تنظيم داعش الإرهابي نيابة عن المنطقة والعالم، ومن الإنصاف، بحسب تعبيره، أن يحصل العراق على حصة نفطية تتناسب مع عدد سكانه وحجم احتياطياته النفطية.

مكافحة الفساد وتشديد الرقابة على العقود

وفي ملف مكافحة الفساد، أكد الزيدي أن الحكومة «لا تراجع عن مكافحة الفساد»، مشيراً إلى أن هذا المسار يحظى بدعم واسع من القوى السياسية.

وشخّص رئيس الوزراء المغالاة في أسعار فقرات العقود والمشاريع باعتبارها من أبرز أسس الفساد، مؤكداً أن الحكومة غيّرت آليات الرقابة من خلال الانتقال من التدقيق اللاحق إلى التدقيق المسبق، وضبط اعتدال الأسعار قبل توقيع العقود.

وفي الإطار المالي والكمركي، أوضح أن الحكومة ستعمل على استيفاء الإيرادات الضريبية مسبقاً على عمليات الاستيراد عند فتح التحويل، بما يضمن دخول الإيرادات إلى خزينة الدولة، مع إمكانية استعادة المبالغ في حال عدم إتمام عملية الاستيراد.

كما أشار إلى خفض الرسوم الكمركية على بعض البضائع بهدف تسهيل المسار الصحيح لدفع الإيرادات الحكومية أمام التجار.

مليون قطعة أرض خلال أقل من ثلاث سنوات

وفي ملف الإسكان، أعلن رئيس الوزراء أن مشروع مليون قطعة أرض سكنية بات قريباً من التنفيذ الفعلي، مؤكداً أن المشروع يستهدف المواطنين الذين لا يمتلكون أي عقار أو أرض سكنية.

وقال إن آخر مواطن مشمول بالمشروع سيستلم قطعة الأرض الخاصة به خلال أقل من ثلاث سنوات، مشيراً إلى أن الهيئة الوطنية للاستثمار ستعلن فرص توزيع الأراضي وفق تصاميم عصرية وحديثة تراعي متطلبات التوسع المستقبلي.

ولم يقتصر توجه الحكومة في ملف الأراضي على الجانب السكني، إذ كشف الزيدي عن توجيه خطة لتوفير قطع أراضٍ زراعية للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين، مع توفير قروض لهم وفق نموذج اقتصادي مدروس، بما يهدف إلى دعم النشاط الزراعي وتعزيز فرص الاستثمار في القطاع.

صندوق تنمية برأسمال ١٠٠ مليار دولار

وفي محور التنمية والاستثمار، أعلن الزيدي أن رأسمال صندوق التنمية سيصل إلى ١٠٠ مليار دولار، مبيناً أن تمويله سيعتمد على مساهمة البنك المركزي، والاكتتاب العام، إلى جانب مساهمة مؤسسات تمويل دولية وإقليمية.

وشدد على أن التنمية في العراق لا يمكن أن تتحقق من دون قطاع خاص قوي، مؤكداً أن الحكومة تسعى إلى وضع آليات تشجع الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، باعتبار ذلك أحد المسارات الضرورية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الدولة في توفير فرص العمل.

حصر السلاح بيد الدولة

وعلى الصعيد الأمني، أكد رئيس الوزراء وجود توافق بين القوى السياسية على المضي في حصر السلاح بيد الدولة، والعمل على وضع آليات لتسليم السلاح.

وشدد على عدم وجود نوايا أو احتمالات لوقوع أي تصادم عسكري، مؤكداً أن الحكومة لن تسمح لأعداء العراق باستغلال أي فرصة لزعزعة الاستقرار الداخلي.

وربط الزيدي بين الاستقرار الأمني والبيئة الاستثمارية، موضحاً أن وجود السلاح خارج إطار الدولة يشكل بيئة طاردة للاستثمار، وهو أمر وصفه بأنه مرفوض ولا يصب في مصلحة العراقيين.

العراق من ساحة للصراع إلى جسر للتفاوض

وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية، أكد الزيدي أن العراق دولة محورية ومهمة في المنطقة، ولا يمكن أن ينقطع عن محيطه العربي والإقليمي، مشيراً إلى أن الحكومة لمست «رغبة قوية» لدى دول المنطقة في الانفتاح على العراق.

وقال إن الحكومة دعمت تحويل دور العراق من ساحة للصراع إلى جسر للتفاوض والتفاهم، مؤكداً أن ثقل العراق يمكن أن يكون مؤثراً وحاسماً في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

عدم الترشح لولاية ثانية

وفي موقف سياسي لافت، أعلن الزيدي أنه ألزم نفسه بعدم الترشح لولاية ثانية، مؤكداً أن البرامج الإصلاحية التي تنفذها حكومته ستظهر نتائجها خلال عمل الحكومات المقبلة.

وتأتي هذه التصريحات في إطار تأكيد رئيس الوزراء على أن الإصلاحات الحكومية لا ترتبط بشخص الحكومة الحالية، وإنما تستهدف وضع مسارات طويلة الأمد للاقتصاد والدولة، بما يضمن استمرار المشاريع والبرامج التنموية بعد انتهاء الدورة الحكومية الحالية.

الأتروشي والدراجي وسمعان في حوار بغداد الثامن:

بناء الدولة من الداخل وتأمين طريق التنمية وتنويع منافذ تصدير النفط

ناقشت الجلسة الثانية من فعاليات مؤتمر حوار بغداد الدولي الثامن، التي عقدت بالشراكة مع المجموعة العراقية للشؤون الخارجية، ملفات العلاقات العراقية مع دول الجوار، وأهمية بناء الدولة وتعزيز الاستقرار الداخلي، فضلاً عن أمن طريق التنمية وتنويع منافذ تصدير النفط.

وحملت الجلسة عنوان «العراق ودول الجوار: هندسة التوازنات في إقليم متحول»، وأدارها الدكتور فراس إلياس، بمشاركة نائب رئيس مجلس النواب فرهاد الأتروشي، ورئيس الجبهة التركمانية العراقية محمد سمعان، والباحث في شؤون السياسة الخارجية والأمن الدولي الدكتور سيف الدين الدراجي.

الأتروشي: بناء الدولة يبدأ من الداخل

وأكد نائب رئيس مجلس النواب فرهاد الأتروشي أن جزءاً كبيراً من السياسة الخارجية يرتبط بالسياسة الداخلية وبناء الدولة، مشدداً على ضرورة استكمال بناء مؤسسات الدولة العراقية وترسيخ التفاهم والاستقرار السياسي وتطبيق الدستور.

وقال الأتروشي خلال الجلسة إن «جزءاً كبيراً من السياسة الخارجية يتعلق بالسياسة الداخلية وبناء الدولة»، مؤكداً أن «الجميع يستطيع أن يثبت دوره من خلال التفاهم والاستقرار السياسي وتطبيق الدستور».

وأضاف أن ترسيخ التفاهم والاستقرار السياسي وتطبيق الدستور يمثل ركائز أساسية لبناء مؤسسات الدولة وتعزيز مستقبل العراق، لافتاً إلى أن قوة السياسة الخارجية تبدأ من متانة الوضع الداخلي وقدرة مؤسسات الدولة على أداء أدوارها.

الدراجي: أزمة هرمز تكشف الحاجة إلى منافذ بديلة

من جانبه، تناول الباحث في شؤون السياسة الخارجية والأمن الدولي الدكتور سيف الدين الدراجي التداعيات الاقتصادية والأمنية لأزمة مضيق هرمز، مؤكداً أن الأزمة كشفت الحاجة إلى إعادة النظر في إدارة ملف النفط وإيجاد استراتيجيات ومنافذ بديلة لتصدير الخام.

وقال الدراجي إن «أزمة مضيق هرمز شخصت أخطاء كبيرة لإيجاد استراتيجيات أخرى لإدارة الملف النفطي»، مشيراً إلى أهمية عدم اعتماد العراق على منفذ واحد في تصدير موارده النفطية، والعمل على بناء خيارات متعددة تحصّن الاقتصاد العراقي من الأزمات الإقليمية والتطورات الجيوسياسية.

وفي الملف الأمني، أوضح أن استراتيجية مكافحة الإرهاب تعتمد على مسارات متعددة تشمل الوقاية والحماية والمتابعة، مؤكداً ضرورة مواصلة تطوير المقاربات الأمنية بما ينسجم مع طبيعة التحديات التي تواجه العراق والمنطقة.

سمعان: تنوع العراق مصدر قوة لم يستثمر بالشكل الصحيح

بدوره، أكد رئيس الجبهة التركمانية العراقية محمد سمعان أن العراق يمتلك تنوعاً مهماً يمثل مصدر قوة، إلا أن هذا التنوع لم يستثمر بالشكل الصحيح خلال المراحل السابقة.

وقال سمعان إن «العراق يتمتع بتنوع مهم، ولكن لم يستثمر بالشكل الصحيح»، مشيراً إلى أن المكونات العراقية تمثل عناصر قوة للبلاد، وأن التركمان ينتشرون في أكثر من ست محافظات.

وتطرق إلى مشاركة المكون التركماني في الحكومة الحالية، موضحاً أن الجبهة التركمانية كانت ضمن الوفد الوزاري خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي إلى تركيا، مؤكداً أهمية توظيف العلاقات العراقية–التركية بما يخدم المصالح الوطنية.

وأشار إلى أن التركمان تمكنوا من الوصول إلى منصب محافظ كركوك بعد أكثر من قرن، موضحاً أن المكون التركماني، رغم ما وصفه بالتهميش السابق، بقي جزءاً أصيلاً من العراق ومتمسكاً بعراقيته.

طريق التنمية وأمن المناطق

وشدد سمعان على أهمية تأمين مسار طريق التنمية الذي يبدأ من البصرة ويمر بعدد من المناطق وصولاً إلى الحدود الشمالية، مؤكداً أن نجاح المشروع الاستراتيجي يتطلب أن تكون المناطق التي يمر بها آمنة ومستقرة وتحت سيطرة القوات الاتحادية.

ودعا إلى فرض سلطة وهيبة القوات الاتحادية على المناطق التي يمر بها طريق التنمية، بما يضمن انسيابية المشروع ويعزز قدرته على أداء دوره الاقتصادي والاستراتيجي.

كما أكد أن تنوع المكونات في كركوك يمثل مصدر قوة للمحافظة، مشيراً إلى أن مبادرة تدوير منصب المحافظ بين مكونات المحافظة تمثل مبادرة وطنية ناجحة، ودعا مجلس النواب إلى تبنيها وتأطيرها قانونياً بما يضمن استمرارها وإمكانية تطبيقها في محافظات أخرى.

كركوك مركز للطاقة وتنويع منافذ التصدير

وفي الملف النفطي، أكد سمعان أن التوجه الحالي يركز على إيجاد بدائل لتصدير النفط وعدم الاعتماد على مصدر واحد، مشيراً إلى وجود مشاريع حيوية يمكن أن تجعل من كركوك مركزاً مهماً للطاقة.

وأوضح أن العمل جارٍ على تجديد الاتفاقات الخاصة بالتصدير، مع استهداف رفع الطاقة التصديرية عبر تركيا من ٧٥٠ ألف برميل يومياً إلى أكثر من مليون برميل يومياً، بالتعاون مع شركة BP لتطوير الحقول النفطية في كركوك.

وأشار إلى أن التعاقد مع الشركة يهدف إلى تطوير حقول كركوك النفطية، فيما تأتي الزيارة المرتقبة لنائب وزير الطاقة التركي إلى المحافظة ضمن المساعي الرامية إلى رفع مستوى التصدير عبر الأراضي التركية.

خط كركوك–بانياس

وفي ما يتعلق بخيارات تصدير النفط، أشار سمعان إلى أن خط كركوك–بانياس يحتاج إلى أعمال تأهيل في الجانب العراقي، فيما يتطلب الجانب السوري إعادة إنشاء أجزاء واسعة من الخط، بعد تعرضها للسرقة والتضرر.

وأضاف أن شركة تركية تعمل على إعادة تأهيل الأنابيب المتهالكة والمسروقة في الجزء العراقي من الخط، مؤكداً أن تطوير منافذ التصدير يمثل ضرورة لتقليل اعتماد العراق على مسار واحد.

التركمان والعلاقات مع تركيا

وفي محور العلاقات العراقية–التركية، أكد سمعان وجود ارتباط قومي للتركمان مع العالم التركي، مشيراً إلى أن الجبهة التركمانية تسعى إلى توظيف هذه العلاقات بما يخدم العراق ومصالحه الوطنية.

وقال إن سياسات التهميش السابقة حالت دون استثمار هذه العلاقات بالشكل الذي يخدم المصالح العراقية، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلب تحويل الروابط والعلاقات الإقليمية إلى أدوات لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين العراق ودول الجوار.

كما أكد أن رؤية الجبهة التركمانية تقوم على أن يكون العراق خالياً من المنظمات الإرهابية التي تهدد أمنه واستقراره وأمن دول الجوار، مشيراً إلى أن منظمة PKK استهدفت، بحسب قوله، شخصيات وقيادات تركمانية بارزة داخل العراق.

توازنات إقليمية ودور عراقي متنامٍ

وخلصت مداخلات المشاركين في الجلسة إلى أهمية تعزيز الجبهة الداخلية للعراق بوصفها الأساس لأي سياسة خارجية فاعلة، مع ضرورة بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار، والاستفادة من الموقع الجغرافي للعراق في مشاريع النقل والطاقة والتجارة.

وأكدت الجلسة أن نجاح المشاريع الاستراتيجية، وفي مقدمتها طريق التنمية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الأمني والسياسي، فيما يمثل تنويع منافذ تصدير النفط وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار أحد المسارات الأساسية لتحصين الاقتصاد العراقي أمام الأزمات الإقليمية.

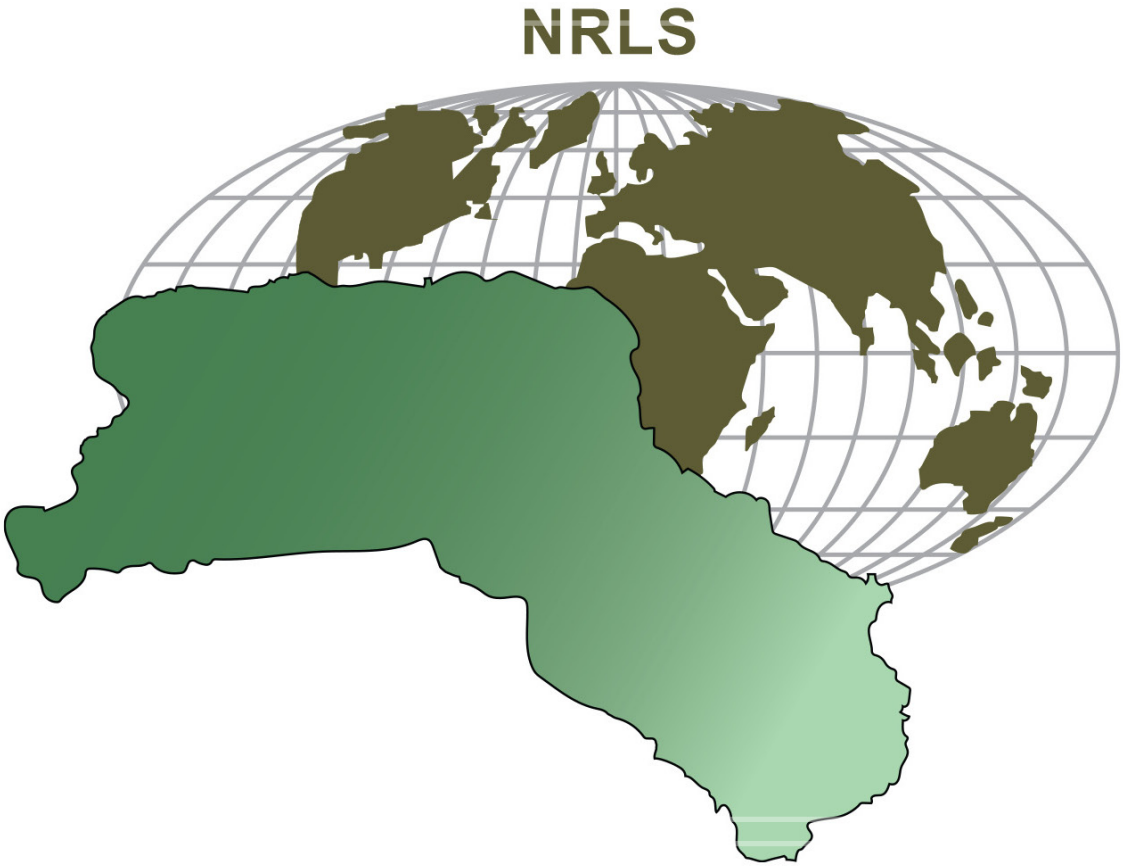

القضية الكردية بين تحديات الداخلية والتحولات الإقليمية والمصالح الدولية

تقرير حول سلسلة الجلسات الحوارية التي عقدها مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية

عقد مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية ثلاث جلسات حوارية عبر منصة «زوم» تناولت القضية الكردية من ثلاثة مستويات مترابطة: الجبهة الداخلية الكردية، والاستراتيجيات الدولية تجاه القضية الكردية، والمقاربات الإقليمية حيالها.

وشارك في الجلسات عدد من الباحثين والسياسيين والكتاب والحقوقيين، حيث قدم كل منهم قراءة مختلفة لطبيعة التحديات والفرص والسيناريوهات المستقبلية.

خصصت الجلسة الأولى للحديث حول الجبهة الداخلية الكردية.. الفرص المتاحة والسيناريوهات المستقبلية

تناولت الجلسة ثلاثة محاور رئيسية:

القضية الكردية: التحديات والفرص.

الانقسامات البينية الكردية وأثرها على الخطاب الموحد.

السيناريوهات المستقبلية للقضية الكردية في ظل الصراع الدولي والإقليمي.

وشارك فيها:

-كردیار دريعي:عضو الهيئة الإدارية في مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية

قدم دريعي قراءة شاملة للقضية الكردية، مؤكدا أنها لا يمكن اختزالها في قضية أقلية أو ملف أمني، بل هي قضية جيوسياسية معقدة تتقاطع فيها عوامل التاريخ والجغرافيا والهوية والمصالح الإقليمية والدولية.

وركز في مداخلته على التحديات التي تواجه القضية الكردية، وفي مقدمتها استمرار المقاربة الأمنية من جانب الدول التي يتوزع فيها الكرد، والانقسام الكردي، والتحولات السريعة في سوريا والعراق وتركيا وإيران، إضافة إلى تغير أولويات القوى الدولية.

كما تناول فرص الحل السياسي، مشيرا إلى تنامي مفاهيم اللامركزية والإدارة المحلية والديمقراطية التشاركية وإصلاح بنية الدولة، بدل التركيز على تغيير الحدود. وشدد على أن نجاح أي مشروع سياسي كردي يرتبط بتعزيز الحوار الداخلي والانتقال من المنافسة الحزبية إلى التفكير الاستراتيجي وبناء رؤية كردية مشتركة.

وفي ختام مداخلته، أكد دريعي أن شكل الحل، سواء كان دولة أو فيدرالية أو إدارة ذاتية أو اندماجا ديمقراطيا، لا يمكن تحديده بمعزل عن وحدة الموقف الكردي والاستراتيجية الكردية.

-وليد جولي: مسؤول العلاقات في مركز الفرات للدراسات

ركز وليد جولي بصورة أساسية على الانقسامات الداخلية في الحركة الكردية وتأثيراتها على الخطاب والموقف السياسي الكردي، وربط هذه الانقسامات بالتاريخ السياسي للحركة الكردية وبالتأثيرات الإقليمية والدولية.

وأشار إلى تعدد التيارات السياسية والفكرية داخل الحركة الكردية، وما نتج عنه من اختلاف في الرؤى والمناهج، معتبرا أن هذه الانقسامات أصبحت أحد التحديات الأساسية أمام الوصول إلى موقف كردي موحد.

كما تناول مسألة المؤتمر القومي الكردستاني ومحاولات تشكيل إطار سياسي كردي جامع، مؤكدا الحاجة إلى تجاوز الخلافات الأيديولوجية والحزبية عندما يتعلق الأمر بالمصالح الأساسية للشعب الكردي.

وتوقف جولي أيضا عند تأثير القوى الإقليمية، ولا سيما تركيا، على القرار والحركة السياسية الكردية، وربط ذلك بالتطورات الجارية في المنطقة وبالمسارات السياسية الكردية المختلفة.

-د. رزكار قاسم:رئيس حركة التجديد الكردستاني

خصص د. رزكار قاسم مداخلته بصورة رئيسية للسيناريوهات المستقبلية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على القضية الكردية.

واستعرض عددا من المشاريع والسيناريوهات الإقليمية والدولية، وناقش تأثير التحولات الجارية في تركيا وإيران وسوريا والعراق على مستقبل القضية الكردية.

وركز على ضرورة أن يتحول الكرد من موقع المتأثر بالسيناريوهات الدولية إلى فاعل سياسي يمتلك مشروعا واستراتيجية خاصة به، داعيا إلى عقد مؤتمر قومي كردستاني شامل يضع سياسات واستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، مع مراعاة خصوصية كل جزء من كردستان.

كما شدد على أن الانقسامات والسياسات الحزبية تمثل عائقا أمام تحقيق الطموحات الكردية، داعيا إلى تبني فكر وطني كردستاني وإعادة النظر في أداء الحركة السياسية الكردية، بحيث لا يتحول الكرد إلى أدوات في مشاريع القوى الكبرى أو الإقليمية.

وتناول كذلك الشراكة السياسية في سوريا، مميزا بين مفهوم الاندماج ومفهوم الشراكة الحقيقية، ومشيرا إلى أهمية تثبيت الحقوق الكردية دستوريا في أي صيغة مستقبلية للدولة السورية.

الجلسة الثانية: القضية الكردية في الاستراتيجيات الدولية

خصصت الجلسة الثانية لدراسة مواقف القوى الدولية، وجاءت محاورها:

-الاستراتيجية الأمريكية حيال القضية الكردية.

-الاستراتيجية الروسية حيال القضية الكردية.

-الموقف الأوروبي والصيني من القضية الكردية.

-كردبار دريعي :عضو الهيئة الإدارية في مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية :

تناول كردبار دريعي السياسة الأمريكية تجاه القضية الكردية، مشيرا إلى أن واشنطن لم تتعامل تاريخيا مع القضية باعتبارها مشروعا سياسيا مستقلا لتقرير المصير، وإنما باعتبارها عاملا ضمن حسابات الأمن والنفوذ والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

واستعرض مراحل مختلفة من السياسة الأمريكية، من الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين، وصولا إلى الحرب ضد داعش والعلاقة مع القوى الكردية في العراق وسوريا.

وخلص إلى عدم وجود مشروع أمريكي معلن لإقامة دولة كردية أو فرض حل شامل للقضية، مع وجود تعاون ودعم للقوى الكردية عندما تتقاطع مصالحها مع الاستراتيجية الأمريكية. كما شدد على ضرورة ألا تعتمد الحركة الكردية بصورة كاملة على القوى الدولية، بل أن تمتلك مشروعا كرديا واضحا وموقفا موحدا.

شكري شيخاني: عضو المجلس العام لمجلس سوريا الديمقراطية :

تناول شكري شيخاني، عضو المجلس العام لمجلس سوريا الديمقراطية ورئيس التيار السوري الإصلاحي، المقاربة الروسية تجاه القضية الكردية.

وركز شيخاني على الطبيعة البراغماتية للسياسة الروسية، معتبرا أن موسكو تتعامل مع القضية الكردية وفق مصالحها وعلاقاتها مع القوى الإقليمية.

وتطرق إلى الموقف الروسي من تجربة جمهورية مهاباد، وإلى علاقة موسكو بالأنظمة العراقية والسورية والإيرانية، معتبرا أن السياسة الروسية تجاه الكرد تأثرت على الدوام بعلاقاتها مع هذه الدول.

كما تناول السياسة الروسية في سوريا، ورأى أن موسكو تميل إلى التعامل مع الطرف الأقوى في أي معادلة، وأن أولوياتها ترتبط بمصالحها الاستراتيجية، بما فيها الحفاظ على نفوذها وقواعدها وعلاقاتها مع دمشق.

وخلص إلى أهمية وجود مرجعية كردية موحدة قادرة على حماية المصالح الكردية بعيدا عن أجندات القوى الدولية والإقليمية.

-شورش درويش الكاتب والباحث السياسي:

تناول الكاتب والباحث السياسي شورش درويشالموقف الأوروبي والصيني تجاه القضية الكردية.

وفي الشق الأوروبي، أوضح أن الحديث عن «استراتيجية أوروبية موحدة» تجاه الكرد قد يكون مضللا، نظرا لاختلاف مواقف الدول الأوروبية، مشيرا إلى الفوارق بين المواقف الفرنسية والبريطانية والألمانية ودول شمال أوروبا.

وركز درويش على التناقض بين خطاب حقوق الإنسان والقيم الأوروبية من جهة، والمصالح الاقتصادية والسياسية والعلاقات مع دول المنطقة من جهة أخرى، معتبرا أن المصالح التجارية كثيرا ما تحدد مستوى الدعم الأوروبي للقضية الكردية.

كما تناول الموقف الأوروبي من الكرد في سوريا وتركيا وإيران، وأشار إلى أن الدعم الأوروبي للكرد غالبا ما يكون مشروطا بعدم الإضرار بعلاقات أوروبا مع القوى الإقليمية، وأن القوى الغربية تميل حاليا إلى معالجة القضية الكردية ضمن حدود الدول القائمة.

وفيما يتعلق بالصين، وصف درويش موقفها بأنه أكثر تحفظا، موضحا أن بكين تفضل التعامل مع الحكومات المركزية، وتعتمد بصورة أكبر على القوة الناعمة والعلاقات الاقتصادية والتنموية، مع تجنب اتخاذ مواقف سياسية حادة بشأن القضية الكردية.

الجلسة الثالثة: المقاربات الإقليمية حيال القضية الكردية

خصصت الجلسة الثالثة للمقاربات الإقليمية، وتضمنت ثلاثة محاور:

-مقاربات العمق العربي حيال القضية الكردية بين دمشق وبغداد.

-المقاربة الإيرانية حيال القضية الكردية.

-المقاربة التركية حيال القضية الكردية.

-كردیار دريعي عضو الهيئة الإدارية في مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية :

تناول كردیار دريعي المقاربة العربية تجاه القضية الكردية، مع التركيز على سوريا والعراق.

وأوضح أن التعامل التاريخي مع القضية الكردية في البلدين اتسم بدرجة كبيرة بالنظر إليها من زاوية أمنية وسياسية، بدل التعامل معها باعتبارها قضية حقوق قومية وحقوق شعب.

وفي الحالة السورية، أشار إلى سياسات الإنكار والتعريب والحرمان من الجنسية والقيود المفروضة على اللغة والحركة السياسية الكردية.

أما في العراق، فتناول خصوصية التجربة العراقية نتيجة الثقل السياسي والديمغرافي الكردي، والثورات الكردية، وصولا إلى الحكم الذاتي والفيدرالية، معتبرا أن كثيرا من المكتسبات الكردية ارتبطت بتغير موازين القوى والظروف الدولية والإقليمية.

كما قارن بين المقاربات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية لكل من دمشق وبغداد، وخلص إلى أن استمرار الدولة المركزية والذهنية الإقصائية لا يوفر حلا مستداما للقضية الكردية.

وشدد في نهاية مداخلته على أن قوة الشعب الكردي وتماسك قواه السياسية، وعقد مؤتمر وطني كردستاني، وبناء استراتيجية واضحة، ستكون عوامل أساسية في قدرة القضية الكردية على فرض نفسها ضمن خريطة النفوذ الجديدة في الشرق الأوسط.

-د. محمود عباس، الكاتب والباحث الكردي:

خصص د. محمود عباس، الكاتب والباحث الكردي، مداخلته لدراسة السياسة الإيرانية تجاه القضية الكردية، وخاصة خلال عهد نظام ولاية الفقيه.

استعرض عباس تطور المقاربة الإيرانية منذ العهد البهلوي وتجربة جمهورية مهاباد، ثم توقف عند مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، موضحا أن المطالب الكردية في بدايتها ركزت على الحكم الذاتي والحقوق السياسية والثقافية ضمن إيران، قبل أن تتحول العلاقة إلى صراع مسلح وأمني.

كما تناول الاغتيالات التي طالت قيادات كردية إيرانية، والسياسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية تجاه المناطق الكردية، إضافة إلى تهميش التنمية والاقتصاد والبنية التحتية.

ورأى أن السياسة الإيرانية تجاه الكرد تتقاطع في بعض جوانبها مع السياسات التركية والعراقية والسورية، خصوصا في مسألة منع الكرد من التحول إلى قوة سياسية مستقلة أو امتلاك نموذج حكم ذاتي ناجح.

وخلص عباس إلى ضرورة تطوير مشروع كردي ديمقراطي ومنظم يربط الحقوق القومية بالديمقراطية، واللغة بالتنمية، والسياسة بالمؤسسات، مع طرح اللامركزية والفيدرالية كصيغ دستورية لحماية الحقوق والشراكة.

-د. خالد جبر، الباحث السياسي والحقوقي:

تناول د. خالد جبر، الباحث السياسي والحقوقي، المقاربة التركية تجاه القضية الكردية.

وركز على التاريخ الطويل للعلاقة بين الدولة التركية والحركة الكردية، بدءا من تأسيس الجمهورية التركية، مرورا بالثورات الكردية والسياسات الأمنية، وصولا إلى سياسات العقود الأخيرة.

وتناول جبر ما وصفه باستمرار سياسات الإنكار والمقاربة الأمنية تجاه الكرد، مشيرا إلى تأثير هذه السياسات في مختلف أجزاء كردستان، وليس في شمال كردستان فقط. كما تطرق إلى التدخلات التركية في سوريا والعراق والعلاقات مع إيران فيما يتعلق بالملف الكردي.

وأكد أن المقاربة التركية بقيت في جوهرها أمنية، وأن القضية الكردية لم تُعالج من خلال مسار سياسي مستدام يضمن حقوق الكرد، معتبرا أن استمرار هذه السياسة يؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع بدل الوصول إلى حل سياسي.

خلاصة عامة للجلسات الثلاث

تكشف الجلسات الثلاث، بمشاركة كردیار دريعي، وليد جولي، د. ريزكار قاسم، شكري شيخاني، شورش درويش، د. محمود عباس، ود. خالد جبر، عن ترابط وثيق بين ثلاثة مستويات في القضية الكردية: قوة الجبهة الداخلية، ومواقف القوى الدولية، وسياسات الدول الإقليمية.

ويظهر من مجمل المداخلات أن المشاركين، رغم اختلاف زوايا النظر بينهم، التقوا حول عدد من النقاط الأساسية، أبرزها:

-أن القضية الكردية تجاوزت منذ زمن طويل إطار القضية الأمنية أو قضية الحقوق الثقافية المحدودة.

-أن الانقسام الكردي يمثل أحد أبرز العوائق أمام بناء استراتيجية مشتركة.

-أن القوى الدولية تتعامل مع القضية الكردية بدرجة كبيرة وفق مصالحها الاستراتيجية، وليس بالضرورة وفق مشروع ثابت لحلها.

-أن تركيا وإيران وسوريا والعراق ما زالت تتعامل بدرجات مختلفة مع القضية الكردية من خلال اعتبارات الأمن ووحدة الدولة والمركزية.

-أن التحولات الحالية في الشرق الأوسط تفتح فرصا جديدة، لكنها في الوقت نفسه تحمل مخاطر على المكتسبات الكردية.

-أن الحوار الداخلي الكردي، وتوحيد الرؤية، وعقد مؤتمر قومي كردستاني، وبناء استراتيجية مشتركة تمثل أبرز الشروط التي تكررت في الجلسات لتعزيز قدرة الكرد على التأثير في مستقبل المنطقة.

-وبذلك قدمت الجلسات الثلاث قراءة متعددة المستويات للقضية الكردية، انتقلت من البيت الكردي الداخلي إلى حسابات القوى الدولية ثم إلى مقاربات الدول الإقليمية، في محاولة لفهم موقع القضية الكردية في التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط واستشراف المسارات الممكنة أمامها.

د. مسلم عبد طالاس:

لماذا يتعثر الديمقراطيون عند حدود الحقوق الكردية؟

في عام ٢٠١٩، وخلال زيارة بحثية إلى جامعة ساسكس البريطانية، التقيت بباحثة كورية جنوبية تهتم بقضايا التحول الديمقراطي في آسيا. وعندما علمت أنني كردي، روت لي قصة الديمقراطيين البورميين وحقوق اقلية الروهينغا. قالت باستغراب إن كثيرا من المناضلين الديمقراطيين البورميين الذين اضطهدهم الحكم العسكري، ولجأ بعضهم إلى كوريا ونال حمايتها، عادوا إلى ميانمار(او بورما) بعد استلامهم السلطة. لكنهم، رغم كل ما عاشوه من ظلم واستبداد، عجزوا عن استيعاب حقوق أقلية الروهينغا، واستمرت المأساة في ظل حكومتهم التي جاءت بأسماء الحرية والديمقراطية.

في تلك اللحظة، لم تكن القصة بالنسبة لي مجرد حالة غريبة في دولة بعيدة. لم أكن أفكر في ميانمار، بل قفزت إلى ذهني فورا صور حواراتي مع أصدقائي المعارضين لنظام الأسد. تذكرت نقاشاتنا الشاقة، وصعوبة تقبلهم للعدالة القومية وللكرد كشركاء حقيقيين في الدولة السورية. لم تكن القصة مفارقة أسمعها لأول مرة، بل كانت تجربة عشتها بنفسي؛ كيف لأشخاص يضحون بكل شيء لمواجهة استبداد بشع، ويحلمون بدولة يعيشون فيها أحرارا ، أن يتعثروا بهذه البساطة عندما يصل الحديث إلى الشريك الكردي؟

تذكرت حينها عبارة ساخرة للكاتب السوري خطيب بدلة، عندما قال إنه يعرف صديقا ديمقراطيا ومنفتحا في كل شيء، لكنه ما إن يبدأ الحديث عن الحقوق الكردية حتى "يصاب بتأتأة في عقله". كانت العبارة ساخرة، لكنها توصف تماما ما جربته مرارا مع أصدقاء أحترم نضالهم ونواياهم.

المثير في الأمر أن كثيرا ممن يترددون في قبول الحقوق الكردية ليسوا قوميين متعصبين، ولا يحملون كراهية للكرد، بل إن بينهم من دفع ثمن مواقف الضمير ومواجهة الاستبداد، ويؤمن حقا بالمواطنة وحقوق الإنسان. ومع ذلك، عندما يصل النقاش إلى الاعتراف بالكرد كشعب عانى الإقصاء وله حقوق جماعية في سوريا، يتغير المنطق فجأة، وتتوارى الأفكار البسيطة عن الحرية

> القضية ليست في أفكار الأفراد الشخصية فقط، بل في تاريخ الدولة نفسها

والمساواة. التفسير السهل هنا هو اتهام هؤلاء بسوء النية أو العنصرية الكامنة. لكن هذا التفسير لا يشرح الظاهرة، بل يكتفي بإدانتها. وإذا كانت هذه المشكلة تتكرر في مجتمعات مختلفة، كما رأينا في ميانمار، فالأفضل أن نبحث عن تفسير أعمق يفكك هذه العقدة.

وهنا تظهر فائدة فكرة طرحها عالم الاجتماع البريطاني مايكل بيلّيغ. يرى بيلّيغ أن القومية ليست مجرد خطابات حماسية وأعلام وأغاني ورفع شعارات متطرفة، بل هي أيضا إطار ذهني "بارادايم" نفكر من خلاله دون أن ننتبه. هي التي تحدد لنا ما هو "طبيعي وبديهي" وما هو "استثنائي ويحتاج تبريرا". وبسبب اعتيادنا على هذا الإطار، يصبح غير مرئي بالنسبة لنا، حتى نتوهم أن أحكامنا هي مجرد عقلانية ومنطق سليم، بينما هي في الواقع نتاج تصور قومي نشأنا عليه في مؤسسات الدولة.

إذا طبقنا ذلك على سوريا، تتضح المشكلة: القضية ليست في أفكار الأفراد الشخصية فقط، بل في تاريخ الدولة نفسها. منذ تأسيسها، لم تكن الدولة السورية مجرد أجهزة إدارية، بل صنعت رؤية محددة للهوية والسيادة. المدرسة، والجيش، والإعـلام، والخرائط، والمناهج الدراسية، وحتى اللغة اليومية، كرست كلها تصورا واحدا يقول إن سوريا دولة عربية فقط. مع الوقت، أصبح هذا التصور يبدو طبيعيا جدا، حتى إن أحدا لم يعد يراه كتصور سياسي قابل للنقاش، بل كحقيقة بديهية.

وعندما يتحول تصور معين إلى بديهية، يصبح أي حديث عن تغييره يبدو كأنه خروج عن الأصل. ولهذا، فإن المطالبة بالاعتراف بالكرد كشعب تعرض للإقصاء لا تُستقبل كطلب للمساواة، بل كأنها تهديد للنظام الطبيعي للأشياء. تكمن قوة هذا الإطار القومي في أنه لا يمنع التفكير المخالف بالقوة، بل يجعله يبدو غير معقول من الأصل.

هذا يوضح لماذا يدافع كثير من أصدقائنا بعاطفة صادقة وقوية عن حقوق الشعوب البعيدة في تقرير مصيرها، ويقبلون فكرة التعددية بشكل عام، لكنهم يترددون أمام الحالة الكردية في بلدانهم. هم لا يرفضون العدالة كقيمة، لكن مفهوم العدالة نفسه لديهم تشكل داخل هذا الإطار القومي على مدى عقود. بالتأكيد، هذا ليس حصريا على العرب أو السوريين، فكل دولة قومية تعيد إنتاج هذا التصور بدرجات. لكن الخصوصية السورية تأتي من كون القومية العربية تحولت من هوية ثقافية للأغلبية إلى الشرط الأساسي لنشأة الدولة نفسها، مما جعل الفصل بين مفاهيم الدولة والقومية والمواطنة أمرا معقدا جدا.

من هنا، أحسب أن الحوار السوري(العربي – الكردي وبقية المكونات) بحاجة للتوقف عن تبادل التهم الشائعة، والانتقال إلى مراجعة هذه المسلمات نفسها. المشكلة ليست في النوايا، بل في الإطار الذهني الذي تتشكل داخله هذه المواقف. وما لم نضع هذا الإطار على الطاولة للنقد، فإن الديمقراطية القادمة قد تعيد إنتاج الإقصاء القديم نفسه بأسماء جديدة.

هذا هو الدرس الأبرز من تجارب دول كثيرة: التخلص من الاستبداد يغير طرق اختيار الحكام، لكنه لا يغير تلقائيا طريقة تفكير المجتمع في نفسه وفي الآخرين. وبناء سوريا جديدة يحتاج ما هو أكثر من صندوق الاقتراع والدستور؛ يحتاج إلى الشجاعة لمراجعة الإطار الذهني الذي قامت عليه الدولة لطوال قرن، لتصبح حقا دولة لكل أهلها، يُنظر فيها إلى حقوق الجميع باعتبارها جزءا طبيعيا من العدالة، لا استثناء نتردد في قبوله.

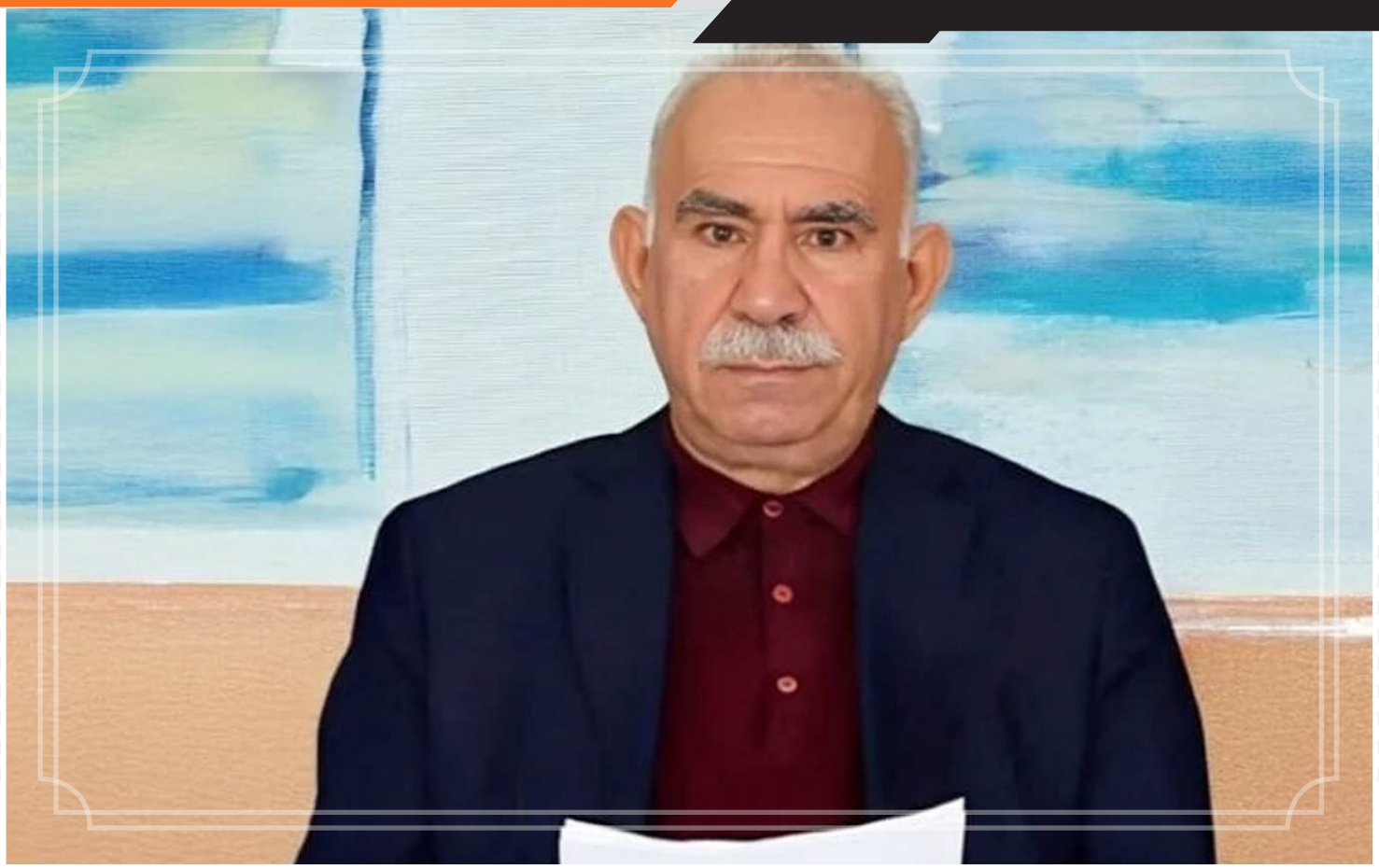

أوجلان: الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر إمرالي وليس سيليفري

موقع (ميدياسكوب) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تقرير خاص: روشن شاكير/ قال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، في آخر اجتماع له مع وفد إمرالي يوم السبت ١ أغسطس: «تحية خاصة للسيد أوزغور (أوزيل)»، وتابع: «إن طريق الديمقراطية يمر عبر إمرالي، وليس سيليفري».

عندما قرأت هذه الجملة لأول مرة، أعجبت بها كثيرا كصحفي، لكن لا يمكنني القول إنني تفاجأت كثيرا. لأنها بالضبط من نوع التصريحات التي قد تصدر عن أوجلان: واثق، متحد .

لكن لهذه الجملة جانب مقلق. إنها جملة قد تثير شتى أنواع التكهنات والجدالات والنقاشات الحادة. وبصفتي صحفيا سبق لي أن غطيت محاضر اجتماعات أوجلان مرات عديدة، والتي حظيت جميعها تقريبا باهتمام كبير، ولكني واجهت أيضا انتقادات لاذعة – وجارحة – من أوساط حزب الديمقراطيين الديمقراطيين بسبب ذلك، فقد ترددت لبعض الوقت.

كانت هذه الجملة مصدر إلهام لبرنامجي الإذاعي هذا الصباح بعنوان «سيليفري أم إمرالي؟» . لاحقا، وبتشجيع من زميل أكثر خبرة، قررت كتابة هذا الخبر/المقال، وإن كان متأخرا.

«نحن نناقش مع الدولة، وليس مع أعضاء حزب العدالة والتنمية.»

لننظر إلى السياق الذي استخدمت فيه الجملة: عندما أخبره الوفد، «أدلى أوزغور أوزيل بتصريح. كان يدعم العملية. القضية الكردية مسألة استراتيجية بالنسبة لهم، لكنهم يقولون إنهم يريدون رؤية القانون أولا»، أجاب أوجلان على النحو التالي:

تحية خاصة للسيد أوزغور:

ينبغي لأحد مسؤوليه الانضمام إلى لجنة المراقبة البرلمانية.

لقد أصررت على تشكيل هذه اللجنة لحزب الشعب الجمهوري. يقولون: «هل يقصوننا؟ لقد تحالفوا مع تحالف الجمهورية، هل سيدمروننا؟»... يتحدثون يوميا عن القانون والديمقراطية. السبيل لتحقيق ذلك هو من خلال هذا العمل. نحن نناقش حلا قانونيا ديمقراطيا مع الدولة، لا مع أعضاء حزب العدالة والتنمية. يجب أن تقول: «إن فتح قناة القانون والديمقراطية هو الفرصة الأخيرة للجميع، وخاصة لك». طريق الديمقراطية يمر عبر إمرالي، لا سيليفري.

«هذه أيضا فرصة لليساريين، وشراكة مشرفة.»

وفي هذا الاجتماع، يوجه أوجلان أيضا بعض الرسائل إلى اليسار التركي:

«اليساريون موجودون أيضا خارج الجمهورية. سنضم الجماعات اليسارية أيضا. ثمة حاجة إلى حركة تستوعب أيديولوجياتهم اليسارية والجمهورية على حد سواء. فلنبدأ الاستعداد لذلك (...) كشعب، وكثقافة، نشارك في مبادرة جمهورية عظيمة. حتى اليساريون لا يفهمون ذلك. في القرن الأول، عانوا جميعا من التعذيب. في هذا القرن، نندمج مع الجمهورية الديمقراطية. هذه فرصة، وشراكة مشرفة، لليساريين أيضا.»

«حتى لو حاولتم منعنا، سنصبح جمهوريين الآن.»

يصف أوجلان التحول الذي ستشهده الحركة السياسية الكردية في العصر الجديد على النحو التالي:

«إذا تم إقرار القانون، فسيتعين تغيير هيكلنا التنظيمي بالكامل. عندما تأسس حزب الشعوب الديمقراطي، لم يكن هذا الوضع موجودا؛ بل لم يكن حتى متصورا. في عام ٢٠١٣، فتح باب الحوار، ومن هنا ولد حزب الشعوب الديمقراطي. تتطلب هذه العملية منا مراجعة شاملة لهيكلنا التنظيمي وبرنامجنا الأيديولوجي. بعد إقرار القانون، سنعقد اجتماعات لمواءمة جميع خطط عملنا وأنشطتنا السياسية مع القانون.»

الحركة التي أنظمها الآن هي حركة المجتمع الديمقراطي والجمهورية. كنا في السابق مؤيدين للاستقلال، أما الآن، فحتى لو حاولتم منعنا، سنبقى جمهوريين. لهذا الأمر أسس تاريخية واجتماعية، لأن الكرد لم ينضموا بعد إلى الجمهورية.

«هذه خدمة عظيمة سيتم تقديمها لـ ٨٦ مليون شخص.»

قبل تسعة أيام، كان أوجلان متأكدا تماما من أن القانون الإطاري سيمر:

أنتظر إقرار القانون. وحين يقر، سيسمع صوتي. أعدكم بالعمل على إقامة جمهورية ديمقراطية بنفس القدر من التفاني والتضحية اللذين بذلا عند تأسيس الجمهورية، ولم تؤسس الجمهورية لولا الكرد. أعدكم بالعمل على إقامة جمهورية ديمقراطية بنفس القدر من التفاني والتضحية اللذين بذلا في البداية.

هذا ضروري لجميع سكان البلاد البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة. إنه خدمة جليلة لهم جميعا. سيمهد الطريق لدستور ديمقراطي سيؤثر على مصير المنطقة والبلاد، وسيفتح المجال أمام عملية تزيد من الفرص الاقتصادية.

يفتح الباب على مصراعيه أمام جمهورية ديمقراطية. ويمكننا أن نستقبل هذا بفرحة الاحتفال. إنها الخطوة الأولى في رحلة تمتد لألف كيلومتر. إننا نخطو الخطوة الأولى على طريق يمتد لألف كيلومتر. إننا نخطو خطوة نحو الديمقراطية للجميع.

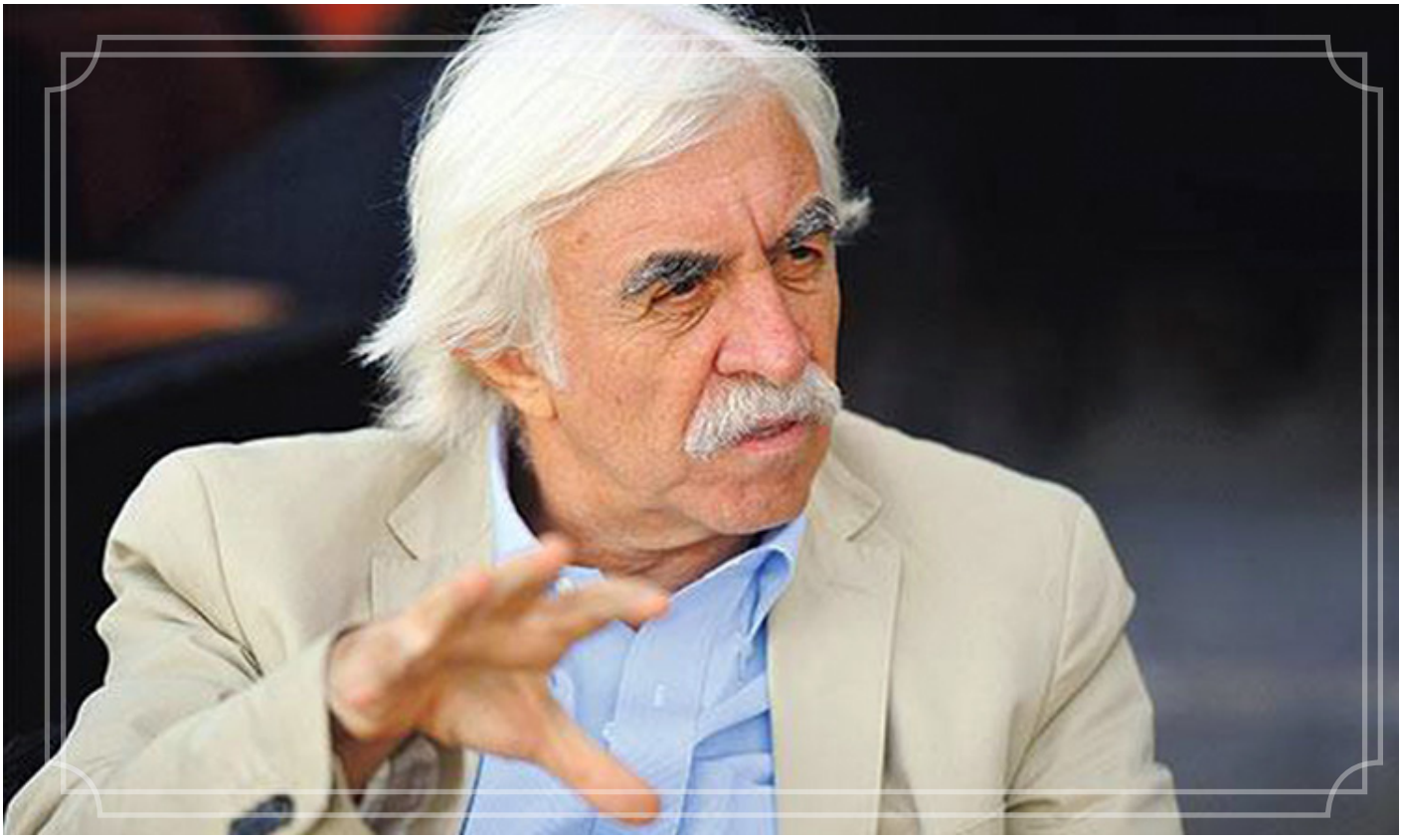

جنكيز جاندار: خارطة الطريق للخطوات التالية في عملية السلام

موقع (ميدياسكوب)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

صرح الصحفي والنائب عن حزب الديمقراطية والتنمية في ديار بكر، جنكيز جاندار، في برنامج روشن جاكير بعنوان «خارطة طريق عملية الحل من الآن فصاعدا»، بأن القانون الإطاري لا يتناول القضية الكردية، بل يرسي الإطار القانوني لنزع سلاح حزب العمال الكردستاني وتصفيته. وأشار جاندار أيضا إلى إمكانية بدء عمليات الإفراج من السجون وعودة السجناء من الخارج في الخريف .

في مقابلة مع رئيس تحرير موقع ميدياسكوب، روشن جاكير، صرح جنكيز جاندار بأن عملية السلام قد دخلت مرحلة جديدة بعد نشر القانون الإطـاري في الجريدة الرسمية. وأضاف جاندار أن النقاش العام قد حجب النطاق الحقيقي للقانون.

أكد جاندار أن القانون لم يتضمن لوائح تتعلق بالمساواة في المواطنة، أو التعليم باللغة الأم، أو الحكومات المحلية.

«هذا القانون لا يشمل سوى حزب العمال الكردستاني. إنه يشير إلى التنظيم القانوني لتصفية حزب العمال الكردستاني ونـزع سلاحه. ولا يتضمن حلا للقضية الكردية»، قال جاندار، مضيفا أن التنظيم يشمل كوادر الجبال والمدانين في السجون والأفراد في الخارج.

> التوازنات السياسية ستتغير مع تقدم العملية

اعتبر جاندار أيضا أن إقرار القانون في الجمعية الوطنية التركية الكبرى بأغلبية ٤٦٧ صوتا يعد من أهم مؤشرات العملية. وأشار إلى أن هذا الإجماع نادر في تاريخ البرلمان التركي، ووصف اللائحة بأنها «قانون قوي للغاية».

الخطوات التالية في عملية الحل

وعلق جنكيز جاندار وروسين شاكر: خارطة الطريق التالية لعملية السلام.

هل ستؤدي قيادة حزب العمال الكردستاني إلى إبطاء العملية؟

ردا على سؤال روشن جاكير حول ما إذا كانت قيادة حزب العمال الكردستاني ستبطئ عملية نزع السلاح على الرغم من دعوة عبد الله أوجلان، قال جاندار إنه لا يرى مثل هذا الخطر.

وأشار جاندار، مستذكرا تصريحات سابقة لقادة حزب العمال الكردستاني، إلى أن سلطة أوجلان داخل الحزب لا تزال قائمة. وأضاف أن قادة الحزب في قنديل وفي أوروبا قد أعربوا صراحة عن استعدادهم للاستجابة لدعوات أوجلان.

ولفت الانتباه إلى أشهر الخريف.

وتطرق جاندار أيضا إلى الجدول الزمني لتنفيذ العملية. واستنادا إلى انطباعاته من الأوساط البرلمانية، ذكر جاندار أن مجلس الأمن القومي قد يجتمع في سبتمبر، وأن عملية التنفيذ قد تبدأ في موعد لا يتجاوز أكتوبر.

صرح جاندار بأنه يجري مناقشة إطلاق سراح ما يقرب من ٣٩٠٠ شخص من السجون في المرحلة الأولى، وأن عودة أولئك الموجودين في الجبال وأولئك الموجودين في أوروبا يمكن أن تبدأ في أكتوبر ونوفمبر.

كما نوقش مستقبل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب في البرنامج. وذكر جاندار أن عبد الله أوجلان أشار في محضر اجتماعه إلى هيكل سياسي أكثر شمولا.

صرح جاندار بأن تشكيلا أوسع نطاقا، يتجاوز حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الحالي، قد يظهر. وقال إن هذا التحول قد يتبلور مع انعقاد مؤتمر جديد بحلول عام ٢٠٢٧.

جادل جاندار بأن التوازنات السياسية ستتغير مع تقدم العملية. وذكر تحديدا أن الحزب الجديد يجب أن يكون أكثر انخراطا في العملية، وإلا فإن الحزب، وليس العملية، هو الذي سيتضرر.

صرح جاندار بأن القانون الإطاري يمثل عتبة مهمة، قائلا: «لقد فتح الباب بالفعل. من المحتمل أن ندخل من خلال هذا الباب في أكتوبر. وستبدأ الخطوات في نوفمبر وديسمبر».

نريد حقا فتح صفحة جديدة وإنهاء العداء

أصدر عضو قيادة مركز الدفاع الشعبي، مراد قره يلان، رسالة بمناسبة ١٥ آب عيد الانبعاث، وأجرى فيها تقييما بشأن عملية السلام والمجتمع الديمقراطي.وفيما ياتي ابرز ما جاء في رسالة قره يلان :

صحيح أن الطغمة جاءت إلى السلطة بهدف تصفية الحركة الثورية في تركيا وحركة التحرر الكردستانية، لكنه في الوقت نفسه دخل حيز التنفيذ في كردستان بهدف تطبيق خطة الإصلاح الشرقي، أي أنه حاول في عام ١٩٢٥ استكمال تنفيذ خطة الإصلاح الشرقي.

وفي كردستان، كانوا يفرضون على الناس تعلم اللغة التركية بالقوة؛ في النهار على الأطفال، وفي الليل على النساء والرجال. وحظروا اللغة الكردية، ووصل الأمر إلى حد منع الناس من التحدث بالكردية حتى داخل منازلهم.

حولوا ساحات القرى إلى أماكن للتعذيب

كما حولوا ساحات القرى إلى أماكن للتعذيب. وكانوا يعرون الرجال والنساء الكرد ويصفونهم في المكان نفسه، ويقدمون لهم الطعام في أوعية مخصصة للحيوانات، ومارسوا وحشية من هذا النوع، ولم تقتصر هذه الممارسات على السجون، بل حولوا كردستان بأكملها إلى سجن.

وبطبيعة الحال، فإن الصمت حيال تلك الوحشية كان بمثابة التخلي عن الإنسانية. ففي البداية، وقف مظلوم دوغان وفَرهاد كورتاي ورفاقهما، إلى جانب نشطاء ١٤ تموز، في سجن آمد ضد هذا الوضع، وكسروا حالة الصمت وطوروا المقاومة.

وقد بذل القائد آبو جهودا كبيرة لمنع الصمت تجاه هذه الممارسات اللاإنسانية، وأجرى الاستعدادات اللازمة لذلك.

وفي هذا السياق، دخلت انطلاقة قفزة ١٥ آب، بقيادة معصوم قورقماز، حيز التنفيذ. إذ لم يكن هناك أي طريق آخر للانتفاض في وجه تلك الوحشية.

مهما كانت انطلاقة قفزة ١٥ آب قد بدأت بالسلاح، فإن معناها كان أكبر من السلاح. فقد كانت نداء ضد حالة الصمت التي خيمت على المجتمع.

وهكذا تحققَتْ ثورة الانبعاث، وأصبحت ثورة فكرية وسياسية وثقافية واجتماعية، كما تحولت إلى ثورة للمرأة. وانضمتْ النساء الكرد إلى هذه الثورة بقيادة بيريفان وسعادت وحواء، وبهذا الشكل، خلقت انطلاقة قفزة ١٥ آب نفسها ثورة اجتماعية. وهكذا تحققَتِ الثورة الحقيقية.

أوزال عبر وساطة السيد مام جلال طلب إعلان وقف إطلاق النار

وفي عام ١٩٩٢، قال رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان دميرل: «نحن نعترف بالواقع الكردي». وبهذا الشكل، كانت استراتيجية الكريلا التي استمرتْ من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ قد حققت نجاحا وبدأت تؤتي ثمارها.

وعندما وصلنا إلى عام ١٩٩٣، أصبح انتصار استراتيجية الكريلا مؤكدا. ولهذا السبب، طلب الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال، عبر وساطة السيد مام جلال، إعلان وقف إطلاق النار من أجل بدء عملية جديدة.

وبناء على ذلك، أعلن القائد آبو أول وقف لإطلاق النار خلال عيد نوروز عام ١٩٩٣، وكان ذلك بداية مرحلة جديدة في نضالنا، وبداية استراتيجية جديدة، هي استراتيجية الحل السياسي.

وكانت الحرب قد أدتْ دورها، وقامت بما كان عليها القيام به. لقد كشفت القضية الكردية التي كانت مخفية ووضعتها على طاولة النقاش. ولذلك ظهرت الحاجة إلى دفع الحل قدما من خلال الطرق والأساليب السياسية.

لكننا رأينا أنه بعد ذلك مباشرة، حدث تدخل عميق في العملية داخل تركيا، فقد اغتيل تورغوت أوزال، كما اغتيل العديد من الأشخاص، من بينهم الجنرال أشرف بيتليس، الذي كان يقول إنه ينبغي حل القضية الكردية بالوسائل السياسية، وكان يقف إلى جانب تورغوت أوزال، وكذلك جَم أرسفر، الذي كان يدير الحرب الخاصة في كردستان على نطاق واسع. وبهذه الطريقة، حول تدخل داخل الدولة هذه القضية إلى عقدة مستعصية.

وبعد ذلك، واصل القائد آبو إعلان وقف إطلاق النار كلما سنحت الفرصة. ومن أجل وقف الحرب وتطوير الحل السياسي، طرح السبل والأساليب اللازمة.

وحتى الآن، أعلنا وقف إطلاق النار تسع مرات، ومن أصل ٤٢ عاما من مسار الحرب، مرت ١١ عاما بفترات وقف إطلاق النار، و٣١ عاما بالحرب، لماذا؟ لأن ذهنية داخل الدولة كانت تمنع ذلك، وكانت تريد القضاء علينا بالقوة والسلاح. وفي كل مرة كانت تشن فيها هجوما، كانت تقول: «سننتصر ونحقق النتيجة». وقد دارت حرب نفسية وحرب خاصة من هذا النوع على نطاق واسع.

وخلال السنوات العشر الأخيرة أيضا، اعتبروا تقدم حركتنا خطرا عليهم، وقالوا: «تركيا تواجه تهديدا وجوديا».

واتحدت جميع التيارات الموجودة داخل الدولة وأعلنت الحرب. وأرادوا القضاء علينا بالقوة والحرب.

وقد عشنا مرحلةَ حرب شديدة وواسعةِ النطاق. واستخدموا ضدنا مختلف أنواع الأسلحة الحديثة، كما استخدموا أسلحة محظورة. وأرادوا القضاء علينا بدعم من الناتو، وحتى بدعم من الدول المجاورة وبعض الكرد. لكنهم لم يتمكنوا من القضاء علينا. وهزموا في زاب ومتينا، ولم يتمكنوا من التقدم. وعندما أدركوا أنهم لا يستطيعون القضاء علينا بالقوة، أطلقت من جديد دعوة للحوار.

وينبغي النظر إلى دعوة دولت بهجلي في هذا السياق. وكما هو معروف، رد عليها القائد آبو بشكل إيجابي أيضا، واستمرتْ العملية حتى اليوم.

منذ تأسيسها، لم تعترفِ الجمهورية بالإرادة الكردية

إن «القانون الإطاري» الذي أقره البرلمان التركي (TBMM) في ١٠ آب، يعد أمرا جديدا في تاريخ الجمهورية. فمنذ تأسيسها، لم تعترفِ الجمهورية بالإرادة الكردية، وسعت إلى القضاء على الكرد عبر القتل. وفي هذا السياق، يعد هذا القانون خطوة جديدة ومهمَة. إلا أن فيه الكثير من أوجه النقص والأخطاء. وقبل كل شيء، لم يتضمن هذا القانون قائدنا عبد الله أوجلان، مهندس هذه العملية. والحال أنَ من أطلق هذه العملية هو القائد آبو.

كذلك، لا ترد فيه حتى كلمة «كرد» ولم يتطرَق إطلاقا إلى الديمقراطية، كما لم يؤخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي حساسيات شعبنا، وآراء حركتنا، ورؤى قائدنا. فقد اخْتزِلَتِ المسألة برمتها في إلقاء مقاتلي الكريلا السلاح. لكن هذه القضية تعود إلى قرن كامل. وهذه مقاربة ضيقة. ومن المؤكّد أن هذه المقاربة الضيقة لن تحل المشكلة. فما الذي دفع الكريلا إلى الظهور على مسرح التاريخ؟ إذا لم يكْشَفْ ذلك على نحو سليم، فلن يكون بالإمكان التوصل إلى حل جذري للمشكلة.

ومن جهة أخرى، قال دولت بهجلي في دعوته الأولى إلى القائد آبو: «ليوقف الحرب، وليحلْ حزبه، وليأتِ إلى البرلمان، وليتحدَث في كتلة حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وليعتَرف بحقه في الأمل حتى النهاية»، والحقيقة أننا نحن أيضا اتخذنا قرارات مؤتمر الحل على هذا الأساس. أي إننا قلنا: «ينبغي أنْ تدار العملية من قبل القائد آبو». ونحن نقول الشيء نفسه الآن. يجب أنْ يدير القائد آبو هذه العملية. ويجب أنْ تتحقق الحرية الجسدية للقائد آبو. من دون ذلك، لن تسير الأمور.

قلت سابقا: «إذا كان القائد آبو في السجن، فلا يمكنني أنْ أقول لأي أحد: ألقِ سلاحك واذهب». وأنا ما زلت عند الموقف نفسه. لكنني أستطيع أنْ أقول: «أيها الرفاق الأعزاء، اذهبوا، فالقائد آبو سيستقبلكم، وسيمنحكم آفاق المرحلة». أي إن دخول القائد آبو في العملية، واستقباله للرفاق، وعقده الاجتماعات وإقناعه لهم، يجعل الأمر ممكنا. نحن مستعدون لإخراج هذا النضال من أرضية الحرب والسلاح ونقله إلى أرضية السياسة والقانون.

لقد سعى قائدنا إلى ذلك منذ ٣٣ عاما، ونحن نثق به، الحرب التي تخاض منذ ٣٣ عاما هي حرب استنزاف. لقد كررَتْ نفسها من جهة، ولم تعد في محلها من جهة أخرى. لكننا اضطررْنا إلى خوضها ضد أولئك الذين أرادوا القضاء علينا. وكان الأمر دائما كذلك. ونحن نريد الآن إيقاف هذه الحرب، وهذه هي مقاربتنا الصادقة.

ماذا قال القائد آبو بشأن هذه العملية؟ قال: «انتقلنا من مرحلة الإعدام إلى طاولة الحوار، ويمكن أنْ يشكل ذلك بداية وخطوة نحو عملية مهمة». وهذا كلام بالغ الدلالة. ونحن نتعامل مع الأمر من المنطلق نفسه. لكن إذا كان مهندس

هذه العملية في السجن، فلن تسير الأمور. يجب أنْ يعلم الجميع ذلك. وأعتقد أن مسؤولي الدولة يعلمون ذلك أيضا، لأن هذه هي الحقيقة.

اللغة المستخدمة لم تتغير بعد

ومن جهة أخرى، فإنَ اللغة المستخدمة لم تتغير بعد. كانت لغة الحرب واضحة؛ وكانت لغة الحرب التي استخدمتها الدولة التركية لغةَ حرب نفسية. كانوا يقولون دائما: «لقد هزمْناهم وانتصرْنا». عندما بدأت قفزة ١٥ آب، كان كنعان إيفرين رئيسا لتركيا. حيث قال: «مهما كان أولئك الذين ارتكبوا هذه الجريمة، وأيًا كان المكان الذي فروا إليه، وتحت أيَ حجر اختبأوا، فإنَ جيشنا سيقبض عليهم خلال ٧٢ ساعة ويجلبهم أمام العدالة»، لكن تلك الـ٧٢ ساعة أصبحت الآن ٤٢ عاما، ولم يتحقَق ذلك بعد. خرج القائد آبو وحده في البداية. أمَا نحن اليوم، فبالملايين، ولدينا عشرات الآلاف من الكوادر. فمن انتصر ومن خسر؟ إنَ هذا الشعب الذي كان على حافَة الموت، قد نهض اليوم واستعاد عافيته. وهو الشعب الأكثر تطلعا إلى الحرية والديمقراطية والنضال في المنطقة. كما أنه أصبح أملا لجميع شعوب المنطقة في بناء نظام ديمقراطي حر قائم على أساس حرية المرأة، هذا ما خلقته قفزة ١٥ آب، فقد خلقت روحا وطنية في عموم كردستان وروحا للمقاومة في المنطقة. ومع ذلك، ما زالوا يقولون: «لقد انتصرْنا».

نريد حقا التوصل إلى اتفاق مع تركيا وإنهاء العداء

نحن نريد حقا التوصل إلى اتفاق مع تركيا وإنهاء العداء. نريد فتح صفحة جديدة. نريد أنْ نكون جزءا من الجمهورية الديمقراطيَة، لا طرفا في العداء. كان هذا هو انتظارنا، لكننا نرى أن مقاربة الطرف الآخر ليست كذلك. فما زالوا يعتبروننا إرهابيين ومجرمين، يقولون «إرهاب» في حين أنهم يمارسون الإرهاب ضدَ شعبنا منذ مئة عام. فهل يمكن لطرف أنْ يحمل المسؤولية لطرف واحد ويعفي الطرف الآخر منها؟ في هذه المسألة، هناك حاجة إلى مقاربة عادلة، سننجز هذه العملية على أساس رؤى القائد آبو وذكريات شهدائنا الأعزاء، نحن نعلم أن هذه العملية خرجت إلى حيز الوجود بفضل مقاومة القائد آبو وجهوده وتضحيات شهدائنا، إنَ خلف القانون الإطاري هذا جهود القائد آبو ودماء شهدائنا.

نحن لا نعتبر القانون الإطاري شيئا عاديا، لكن ينبغي استكمال جوانبه النَاقصة. لأنَنا نريد تحقيق سلام دائم. يجب ألا يخدع أحد أحد، إنَ السلام الدائم سيحقق مكاسب كثيرة لشعوب تركيا. وستصبح تركيا دولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط، وستحقق مكاسب كثيرة، وتاريخيا، كلما تحالفت الدولة التركية مع الكرد، تطورت واكتسبت قوة.

ونحن نمر الآن أيضا بمرحلة تاريخية من هذا النوع. فإذا اتَخذوا مقاربة ضمن الإطار الذي أوضحناه، فإنَنا بدورنا سنؤدي ما يقع على عاتقنا في هذه العملية. لكنَنا متمسكون بقيمنا، ونريد أنْ نواصل قضية حرية كردستان عبر السياسة الديمقراطيَة، وأن نحقق الانتصار بهذه الطريقة. ويجب أنْ تتوفَر الفرصة لذلك.

صحيح أننا أنهينا استراتيجية الكفاح المسلَح. ونحن ننتقل الآن إلى مرحلة السياسة الديمقراطيَة، لكن قفزة ١٥ آب، تمثل منعطفا في تاريخ شعبنا. فقد خلقت ثورة انبعاث تاريخية، ولهذا السبب، ينبغي أنْ يواصل شعبنا دائما استقبال ثورة الانبعاث والاحتفال بها بوصفها عيدا وطنيًا. فقد حقَق شعبنا الكثير من المكاسب بفضل هذه الثورة، وقبل كل شيء، استعاد ذاته. لقد نهض شعبنا بفضل هذه الثورة، ووسع قضيته من أجل الحرية، وجدد ذاته وأعاد بناءها. وهكذا تحقَق الانبعاث، ولهذا السبب أيضا، سوف نتبنى دائما ثورة الانبعاث.

بهتشلي: يجب تهيئة الظروف لتمكين عبد الله أوجلان من تقديم مساهمته

في إطار تقييمه لمستجدات مسار المصالحة مع حزب العمال الكردستاني الانفصالي، أكد زعيم حزب الحركة القومية التركي، دولت بهتشلي، على ضرورة تهيئة الظروف الكفيلة بتمكين قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان—الذي وصفه بـ "الرائد المؤسس"— من مواصلة تقديم مساهماته وإسهاماته لهذا المسار خلال المرحلة المقبلة.

وفي تصريحات أدلى بها لصحيفة "تورك غون" (Türkgün)، تطرق بهتشلي إلى قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج المجتمعي الذي أقر في البرلمان التركي، موضحا أن التقرير المنبثق عن "لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية"، والذي استند إلى نهج يعطي الأولوية للعقل الجمعي والقواسم المشتركة الأدنى، شَكّل الأساس للتشريع الجديد الذي يمثل الخطوة الأولى ضمن الترتيبات القانونية المرتقبة.

وأشار إلى أن هذا القانون يهدف، عقب نشر قرار مجلس الأمن القومي في الجريدة الرسمية، إلى تحديد إجراءات تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة في التحقيقات والملاحقات القضائية القائمة، فضلا عن تنظيم باقي الإجراءات ذات الصلة.

صـرح بهجلي بـأن أوجــلان، بصفته الزعيم

المؤسس لحزب العمال الكردستاني، قد أصدر "نداء للسلام والمجتمع الديمقراطي"، مؤكدا أن هذا النداء شكل نقطة تحول هامة في قرار الحزب بحل نفسه وإلقاء السلاح. وفيما يتعلق بمستقبل العملية، أكد بهجلي قائلا: "يجب تهيئة الظروف التي تمكن عبد الله أوجلان من مواصلة المساهمة في العملية خلال الفترة المقبلة".

وشدد بهتشلي على أن هذا القانون لا يعد إجراء يلغي أحكام الإدانـة، ولا يغير الطبيعة القانونية للجرائم، كما لا ينهي المسؤولية الجنائية للعادة؛ إذ ستحتفظ التحقيقات والملاحقات الجارية، إلى جانب أحكام الإدانة الباتة، بوجودها وجميع آثارها القانونية كاملة دون أي تعديل في تكييف الجريمة أو قرارات الإدانة أو المسؤولية الجزائية.

وبناء على ذلك، يتسم هذا التشريع—من حيث طبيعته القانونية—بأنه تنظيم قانوني مشروط ومحدد يرتبط بنظام العدالة الجنائية وقانون تنفيذ العقوبات.

وأختتم رئيس حزب الحركة القومية تصريحه بالتأكيد على أن المرحلة التي تم التوصل إليها بإقرار هذا القانون لا تمثل نهاية المطاف، بل تعد بداية لمرحلة جديدة تستوجب اتخاذ ترتيبات قانونية وإدارية إضافية.

وفي هذا السياق، لفت إلى أنه قد يطرح على جدول الأعمال إعادة النظر في القضايا الخلافية والترتيبات الشائكة، بما في ذلك تطبيق قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتفعيل الجهود والمبادرات الخادمة لإرساء دعائم العدالة.

بداية لمرحلة جديدة تستوجب اتخاذ ترتيبات قانونية وإدارية إضافية

بولدان: سيكون أوجلان جزءا من لجنة نزع السلاح والتسييس

بي بي سي نيوز التركية/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

التقى أعضاء حزب الديمقراطيين الديمقراطيين، بيرفين بولدان وفايك أوزغور إيرول، اللذين كانا جزءا من وفد إمرالي، إلى جانب فيسي أكتاش، الذي قضى فترة طويلة مسجونا مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في إمرالي، مع ممثلي وسائل الإعلام في أحد فنادق إسطنبول.

وصرحت بولدان بأن المجلس الأعلى، الذي سيتم إنشاؤه وفقا للقانون الإطاري، سيعقد اجتماعه الأول في ٢٤ أغسطس، وستبدأ عملية تشكيل اللجان الفرعية بعد هذا الاجتماع.

صرحت بولدان بأن إحدى اللجان الفرعية ستعمل على نزع السلاح والتسييس، مضيفا أن أوجلان سيكون عضوا في هذه اللجنة وسيقوم بتنظيم التطورات.

لم تؤكد الحكومة بعد بيان بولدان أو تقدم معلومات مفصلة حول كيفية مشاركة أوجلان في اللجنة.

سيتولى أوجلان تنظيم التطورات.

قالت بولدان إن أوجلان بذل جهدا كبيرا للوصول بالعملية إلى هذه المرحلة:»ستكون إحدى اللجان الفرعية لجنة نزع السلاح والتسييس، وسيكون السيد أوجلان عضوا فيها. لأنه سيتولى أيضا تنظيم التطورات.»

«بالإضافة إلى ذلك، فقد أعربنا عن الحاجة إلى لجنة نسائية في اجتماعاتنا مع مسؤولي الولاية. وقد أعربت عن هذا الأمر أيضا خلال اجتماعي مع الرئيس.»

وصرحت بولدان بأنه في اجتماعهم الأخير مع أوجلان، أعرب أوجلان عن آرائه بشأن القانون الإطاري، قائلة: «في اجتماعنا الأخير، قال مرارا وتكرارا ما يلي بخصوص نهجه تجاه القانون»، ونقلت ما قاله أوجلان على النحو التالي:

«الأهم بالنسبة لنا هو إقرار هذا القانون. دعونا نضع المفاهيم جانبا.»

«هذا القانون هو الأول من نوعه، قانون أساسي، قانون جذري. إنه مجرد غلاف. هذا القانون مجرد غلاف في القضية الكردية.»

«كيف سنطور هذا الهيكل أو هذا القانون الأساسي، وكيف سنناضل من أجله، سنناقش ذلك بالطبع في فترات وعمليات لاحقة.»

«لكنني بذلت جهدا كبيرا للوصول إلى هذه المرحلة، ولعبت مباراة شطرنج فردية.»

وصرحت بولدان بأن أوجلان كان يعاني أحيانا في «لعبة الشطرنج الفردية» هذه، لكنه كان ينظر دائما إلى الجانب الإيجابي من الأمور.

وقال إن أوجلان كان يحاول أن يبدأ فترة تنتهي فيها الكفاح المسلح وتبدأ فيها الكفاح السياسي.

«لقد اطلعنا على مسودة القانون صباح يوم التصويت.»

وقالت بولدان إن زملاءها التقوا بالخبراء القانونيين لحزب العدالة والتنمية في اليوم السابق للتصويت، وأنهم لم يروا المسودة إلا في صباح اليوم الذي تم فيه إقرار القانون.»منذ البداية، كنا نرغب دائما في الاطلاع على القانون، وكنا نرغب في عرض الأمر على السيد أوجلان، لكن هذا لم يحدث.»

«في اجتماعنا الأخير مع السيد أوجلان، لم نعبر عن آرائنا بشأن مسودة القانون، بل عن كيفية التعامل مع القانون من حيث المبدأ، وقد تلقينا آراءه واقتراحاته.»

وذكر أنه في اجتماعهم الأخير في إمرالي، ناقشوا المبادئ العامة المتعلقة باللوائح، وليس نص القانون نفسه.

وبحسب بولدان، فقد التقى الوفد بالخبراء القانونيين لحزب العدالة والتنمية في اليوم السابق للتصويت، ولم يتمكن من مراجعة المسودة إلا في صباح اليوم الذي تم فيه إقرار القانون.

صرحت بولدان بأن أوجلان اعتبر الاتفاق نقطة انطلاق،

> **في هذه الاستعدادات، يتحدث أوجلان عن حزب جديد**

مضيفا أن العملية تهدف إلى الانتقال من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي.

توقع إطلاق سراح دميرطاش ويوكسكداغ.

وقالت بولدان إنها صرحت خلال اجتماعها مع أردوغان أيضا بضرورة تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وذكروا أنهم يعتقدون أن المحتجزين، بمن فيهم صلاح الدين دميرتاش وفيجن يوكسكداغ، يمكن إطلاق سراحهم بناء على تقدم عملية التحقق والتعرف على الهوية المنصوص عليها في القانون.

كما صرحن بولدان بأن مؤتمر حزب الديمقراطية والديمقراطية في السادس من سبتمبر سيعقد بسبب «ضرورة قانونية»، وأنه يمكن تنظيم المؤتمر الرئيسي قبل عيد النوروز.

وذكرت بولدان، الذي أفاد بأن أوجلان تحدث عن حزب جديد، أن العمل على الهيكل الجديد، والذي يتضمن تغييرات في الميثاق والبرنامج والموظفين، سيبدأ بعد ٦ سبتمبر.

«إن المؤتمر المقرر عقده في السادس من سبتمبر هو مؤتمر شكلي بسبب المتطلبات القانونية. وسيتم اتخاذ ترتيبات جديدة بعد ذلك.»

«في هذه الاستعدادات، يتحدث السيد أوجلان عن حزب جديد. تغييرات في النظام الأساسي والبرنامج والكوادر.»

«سيكون هيكلا جديدا، وحركة جديدة، تشمل كل هذه الأشياء.»

قانون المصالحة يفتح بابا جديدا لحل القضية الكردية

أشاد الرئيس التركي السابق عبد الله جول بقانون المصالحة مع تنظيم العمال الكردستاني، الذي أنهى عقودا من التمرد والدماء، ودخل حيز التنفيذ عقب مصادقة الرئيس رجب طيب أردوغان ونشره في الجريدة الرسمية، مؤكدا أن هذه الخطوة تمثل محطة مفصلية في التاريخ السياسي للبلاد.

وأوضح جول أن التشريع الجديد يفتح آفاقا جديدة ومهمة لنهاية واحدة من أكبر التحديات في التاريخ الجمهوري لتركيا، وهي القضية الكردية.

وفي بيان نشره عبر حسابه الرسمي على منصة "إكس"، وجه جول تهانيه إلى القيادات السياسية وكبار المسؤولين الذين ساهموا في التوصل إلى هذا التوافق التاريخي وإخراج القانون إلى النور.

وجاء في تصريحه: "أهنئ القادة السياسيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي على اتخاذ هذه الخطوة الجريئة، كما أهنئ رجالات الدولة الذين عملوا في الكواليس للتمهيد لهذا التوافق".

واختتم الرئيس السابق تصريحه بالإعراب عن تفاؤله بمستقبل هـذه المبادرة وتأثيرها على الاستقرار في البلاد، قائلا: "أتمنى أن يجلب هذا القانون الخير والبركة لتركيا؛ لقد حافظت دوما على إيماني وثقتي بأن الأشياء الجيدة ستتحقق في النهاية".

رجب طيب أردوغان:

قصة التحول التي استمرت ربع قرن وكتبت بمشاركة الشعب

قبل خمسة وعشرين عاما، عندما أسسنا حزب العدالة والتنمية، بدأنا مع شعبنا مسيرة طويلة الأمد لإعادة تشكيل مستقبل تركيا. كانت بلادنا في تلك الأيام تخضع لضغوط شديدة ناجمة عن الأزمات السياسية، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، وعقلية الوصاية. كان هدفنا هو إعادة توجيه السياسة لخدمة الشعب، وتعزيز رابطة الثقة بين الدولة والمواطن، وجعل تركيا دولة قوية قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها.

عندما قلنا في ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠١: «لن يعود أي شيء في تركيا كما كان من قبل»، كانت إرادة شعبنا هي ضماننا الوحيد. لقد ولد حزب العدالة والتنمية من رحم ملايين الأشخاص الذين تم تقييد حقوقهم، والذين تحملوا عبء الأزمات، والذين تمنوا مستقبلا أكثر ازدهارا لأطفالهم.

وعند النظر إلى ذلك التاريخ ومقارنته بيومنا الحالي، نرى أن ربع قرن من حكم حزب العدالة والتنمية يمثل تحولا تاريخيا لتركيا. لقد تعززت الشرعية الديمقراطية، وتطورت قدرة دولتنا على تقديم الخدمات، واتسع نطاق مشاركة مختلف أطياف المجتمع في الحياة العامة. لقد تحولت تركيا إلى دولة تحدد أهدافها الخاصة، وتثق في قدراتها، وتصنع مستقبلها بإرادتها.

وقد شكل تعزيز الشرعية الديمقراطية أساس النضال

الذي خضناه خلال هذه الفترة. لقد واجهنا أصعب اختبار لهذا الأمر خلال محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٥ يوليو/تموز٢٠١٦. لقد أظهر شعبنا في تلك الليلة، من خلال دفاعه عن الإرادة الانتخابية والنظام الدستوري، أنه لا يمكن لأي قوة خارج صناديق الاقتراع أن تتدخل في مستقبل تركيا. وقد شكل هذا الموقف الحازم نقطة تحول تاريخية في تجاوز حقبة الوصاية، وتعزيز السياسة المدنية، وتوطيد الديمقراطية في تركيا.

شكلت الاستثمارات التي قمنا بها، بدءا من التعليم وصولا إلى الصحة، ومن النقل إلى الطاقة، ومن السياسات الاجتماعية إلى التحضر، الأساس الملموس لتحولنا. لقد وسعنا نطاق الوصول إلى الخدمات العامة في جميع أنحاء البلاد، ووسعنا آفاق الإنتاج والتنمية في عمق الأناضول. لقد دعمنا مشاركة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وجميع شرائح المجتمع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقوة.

لقد أدت الخطوات التي اتخذناها في قطاع الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا المتقدمة إلى تقليل اعتمادنا على الخارج في المجالات الاستراتيجية بشكل كبير. لقد ساهمت خطواتنا، بدءا من الطائرات بدون طيار وصولا إلى طائرتنا المقاتلة الوطنية«KAAN»، ومن السفن الحربية وصولا إلى أنظمة الدفاع الجوي، في تعزيز قدرات تركيا في مجالي الإنتاج والتكنولوجيا. أصبحت شركة TOGG، وبرنامجنا الفضائي، واستثماراتنا في مجال الطاقة النووية، والغاز الطبيعي الذي اكتشفناه في البحر الأسود، رموزا لهذه الثقة الجديدة. في الفترة المقبلة، سنحول هذه الخبرات المتراكمة إلى قفزة نوعية جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، وتقنيات الطاقة، والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية.

على صعيد السياسة الخارجية، باتت تركيا أحد أهم الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي الذي شهد تحولا كبيرا واتجه نحو التعددية القطبية. وفي إطار سعينا من أجل حماية مصالحنا القومية، اتبعنا نهجا متعدد المحاور والأبعاد يقوم على أساس الدبلوماسية، والحوار، والمسؤولية الإنسانية. وفي الوقت الذي طورنا فيه علاقاتنا مع العالم التركي والعالم الإسلامي برؤى شاملة، دافعنا بكل شجاعة عن حقوق المظلومين في جميع المحافل الدولية. فتركيا حليف قوي في حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، وعضو له كلمته المسموعة في مجموعة العشرين (G٢٠)، ودولة رائدة في منظمة التعاون الإسلامي. كما أننا – باعتبارنا أحد أبرز الدول الأعضاء الفاعلة في المنظومة الأمنية الأوروبية– نقوم بمساهمات كبرى في إرساء السلام والاستقرار عبر جغرافيا واسعة تمتد من البحر الأسود إلى الشرق الأوسط، ومن القوقاز إلى إفريقيا. ونقيم علاقاتنا على أسس متينة ومتوازنة وفق مبادئ تعتمد الاستقلالية الاستراتيجية والاحترام المتبادل وبما يضمن المصالح المشتركة.

> **محطة تاريخية نضع فيها خارطة طريق المرحلة الجديدة**

إن نداءنا «العالم أكبر من خمسة» يعبر عن جوهر مقترحنا الداعي إلى ضرورة أن يكون التمثيل داخل المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، على نحو تتحقق معه توازنات القوى الراهنة وتنوع المجتمعات بشكل أكثر عدالة. فبقاء السلام والأمن

العالميين رهينة أولويات عدد محدود من الدول لا يوفر حلولا دائمة للأزمات التي تواجه الإنسانية. إننا نؤمن بأن قيام نظام دولي أكثر شمولية وفاعلية وخاضعا للمساءلة أمر بالغ الأهمية وضرورة ملحة من أجل بناء مستقبلنا المشترك على أسس سليمة.

فعلى مدى ربع قرن من مسيرتنا، واجهنا تحديات عديدة؛ من الهجمات الإرهابية إلى الحروب الإقليمية، ومن موجات الهجرة غير النظامية إلى أزمات الجائحة العالمية والتقلبات الاقتصادية. وقد أظهرت هذه الفترات مجددا أهمية الـدور الذي تلعبه المؤسسات القوية، والإدارة العامة الفعالة، والالتحام القائم بين الدولة والشعب.

في زلزال السادس من فبراير/شباط، داهمتنا واحدة من أعنف الكوارث التي عرفها شعبنا على مر التاريخ. لقد أحدثت تلك الكارثة أضرارا جسيمة في أحد عشر ولايـة، وأصابت الملايين من المواطنين، وتركت جراحا عميقة في وجدان أمتنا. ومنذ اللحظات الأولى، سخرنا كل إمكانات الدولة. واليوم قد قطعنا شوطا مهما في جهود إعادة إعمار مدننا، وسنواصل العمل بنفس العزم وعلى نفس الوتيرة لبناء مساكن آمنة، وتطوير البنية الإنتاجية، وتعزيز اللحمة الاجتماعية ومظاهر التكافل بين مكونات المجتمع وحماية النسيج التاريخي.

إن العنصر الأساسي الـذي أبقى حزب العدالة والتنمية قويا على مدى ربع قرن، هو رابطة الود التي أقمناها مع شعبنا. وقد حملتنا هذه التجربة أيضا مسؤولية التجدد المستمر. ويتعين علينا أن نقيم، بكل صراحة، التطلعات المتغيرة لشعبنا، وتطلعات الشباب نحو المستقبل، وتأثير الصعوبات الاقتصادية في الحياة اليومية، فضلا عن أساليبنا في ممارسة العمل السياسي. إن نجاحاتنا السابقة تمثل مرجعا مهما؛ أما ما سيحملنا إلى المستقبل فهو إرادتنا في الإصلاح وقدرتنا على قيادة التغيير.

وفي المرحلة المقبلة أيضا، سنواصل بحزم مكافحة التضخم، وسنعمل في الوقت ذاته على زيادة الإنتاج والاستثمارات وفرص العمل. وسنعمل من أجل بناء تركيا تضمن أن ينال العمل ثمرة جهده، وتنشر الرفاهية ليشمل جميع شرائح المجتمع، وتتيح لشبابنا الوصول بصورة أكثر عدالة إلى الفرص، بدءا من التعليم والعمل، مرورا بريادة الأعمال، وصولا إلى السكن.

> **قرن تركيا هو اسم إرادتنا المشتركة نحو مستقبل**

قـرن تـركـيـا هو اسم إرادتنا المشتركة نحو مستقبل نتطلع إليه في القرن الثاني لجمهوريتنا. ونهدف إلى بناء تركيا ذات ديمقراطية قوية، واقتصاد منتج، وريـادة في مجال التكنولوجيا، وسياسة خارجية فاعلة، وتضامن اجتماعي متين. ومن خلال الجمع بين تراكم خبرات الماضي وإمكانات المستقبل، سنعمل على تعزيز رفاه شعبنا، وتقوية استقرار منطقتنا، والإسهام في إقامة نظام دولي أكثر عدلا.

ويمثل العام ال٢٥ لحزب العدالة والتنمية محطة تاريخية نضع فيها خارطة طريق المرحلة الجديدة، مستفيدين من خبرات الماضي. وفي هذا المسار الذي بدأناه مع شعبنا العزيز، نواصل طريقنا بالعزم نفسه، متمسكين بإرادتنا الإصلاحية ومتطلعين إلى إمكانات المستقبل.

مظلوم عبدي :

ضرورة الوحدة والتكاتف لحماية المكتسبات

صرح مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، في مقابلة خاصة مع شبكة روداو الإعلامية، بخصوص استكمال عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الجيش السوري، قائلا: «لقد وضعنا خطة لإنهاء عملية الدمج بالكامل خلال هذا الشهر».

وأوضح مظلوم عبدي، القائد العام لـ (قسد)، يوم السبت ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٦، أنه على الرغم من أن اتفاق ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام «لم يرتقِ إلى مستوى طموحاتنا، إلا أنه يخلق مكانة للكورد داخل الدولة السورية».

وهذا نص الحوار:

هذا النضال لم يذهب سدى ولم يكن بلا نتيجة

*** أتجول كثيرا بين الناس، أسأل وأستمع؛ الناس في "روج آفا" أصابهم اليأس الشديد. يقولون: «الكورد هُزموا». يقولون: «قدمنا ١٥,٠٠٠ شهيد، والعديد من الجرحى. لقد حاربتم داعش وهزمتموه». حقا، لقد أظهرتم بطولة كبيرة كمقاتلين كورد وقوات سوريا الديمقراطية، ولكن السؤال هو: ما هي النتائج؟ إلى أين ستصلون؟ لقد قدمتم كل هذه التضحيات، فماذا حققتم؟**

مظلوم عبدي: نحن نولي أهمية لهذا السؤال وهو قضية مهمة. شعبنا يتساءل دائما عن ذلك، وهذا صحيح. الآن إذا قلنا: هل حققنا نتيجة قوية بمستوى هذه التضحيات الكبيرة التي قدمها شعبنا، وبمستوى ما فعلناه وما قدمناه من شهداء؟ أقول: لا، هنا توجد بعض المسائل التي تستوجب نقد الذات وإعطاء هذا الحق لشعبنا، ولكننا نريد أن نقول إن هذا النضال لم يذهب سدى ولم يكن بلا نتيجة كما يردد البعض. الأمر ليس كذلك، أبدا. بعد ذلك الكفاح والنضال الذي بُذل، هناك الآن بعض القضايا التي وصلنا فيها إلى اتفاق مع الحكومة السورية. هناك اتفاقيات أبرمناها معا؛ تلك الاتفاقيات التي تمت بين الرئيس السوري وبيننا، ووقعنا عليها. في تلك الاتفاقيات، تم قبول الخصوصية للمنطقة الكوردية، من الناحية الإدارية، ومن الناحية العسكرية والعديد من المواضيع الأخرى.

هذه هي المرة الأولى في سوريا التي يكون فيها هناك رؤية وتعامل خاص مع هذه المنطقة. كذلك الاتفاق الأخير الذي كان في ٢٩ من الشهر الأول (كانون الثاني)، ورغم أنه قد لا يرتقي لمستوى تطلعاتنا، إلا أن هذا الاتفاق يعطي مكانة للكورد داخل الدولة السورية. هناك اتفاق رسمي، ولكن لكي يتحول هذا الاتفاق إلى دستور أو يُدرج في الدستور، فهذا يتطلب نضالا، ولكن توجد الآن نتيجة، وبناء على هذه النتائج يمكننا مواصلة نضالنا، وأعتقد أنه من الضروري أن يعلم شعبنا ذلك.

الضمان الأكبر لحماية هذه المكتسبات هو وحدة الشعب الكوردي

*** هل ستصبح هذه الأمور دستورية في المرحلة القادمة؟ ما هي الضمانات؟ هل الأشياء التي تقولها ستُثبّت في الدستور السوري الجديد؟ هل ستصبح الحقوق الكوردية حقوقا دستورية؟**

مظلوم عبدي: بالنسبة للاتفاقيات التي وقعناها، كانت هناك أطراف دولية حاضرة. على سبيل المثال، قال الرئيس الفرنسي السيد ماكرون: «أنا الضامن السياسي لهذا الاتفاق». المسؤولون الأمريكيون، سواء من الجانب العسكري أو ممثلي الرئيس الأمريكي، كانوا حاضرين في العملية. ورغم أنه قد لا يكون هناك شيء موقع (من قبلهم)، إلا أنهم كانوا متواجدين في هذه العملية وما زالوا يتابعونها؛ يتابعون تنفيذ هذه الاتفاقيات. الطرف الدولي موجود على الخط. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمور التي ناقشناها مع الحكومة السورية يجب أن يكون لها حل دستوري أيضا. لقد تم الحديث عن هذه الأمور وأُعطيت وعود بأنه في المستقبل عندما يتم بناء سوريا جديدة، سيتم العمل على هذه القضايا.

لكنني أعتقد أن الضمان الأكبر لحماية هذه المكتسبات التي نملكها الآن، وخاصة في موضوع الإدارة الذاتية الكوردية، لكي تصبح جزءا دائما ودستوريا وتبقى مستمرة، هو وحدة الشعب الكوردي، ووحدة القوى السياسية الكوردية، ويجب أن نقوي أنفسنا ونشارك بفعالية في بناء سوريا الجديدة. والأهم من كل شيء، هو أننا نملك هذه المكتسبات الآن. فبناء على الاتفاقيات التي أجريناها مع الدولة، فإن الكورد في جميع المناطق التي يتواجدون فيها، يديرون

أنفسهم بأنفسهم؛ سواء من الناحية العسكرية، أو الأمنية، أو الإدارية. المهم هو أن تتبنى جميع القوى السياسية وشعبنا هذه المكتسبات وألا يقولوا إن هذا الشيء والمكانة لحزب سياسي معين فقط. هذه مكتسبات لكل الشعب الكوردي. أكبر ضمان هي أن نتبناها جميعا ونناضل من أجلها بخلق وحدة كوردية حولها، أرى أنها الضمان الأكبر لكي نتمكن من تثبيت حقوقنا في سوريا.

مشكلات تقف أمام تحقيق وحدة كوردية

*** لقد أجريت العديد من اللقاءات وأشرفت على عدة اجتماعات بين الأطراف السياسية المختلفة في «روج آفا»، لكنكم لم تصلوا إلى أي نتيجة أو لم تتحقق الوحدة. أين تكمن المشكلة؟**

مظلوم عبدي: صحيح، هناك مشكلات تقف أمام تحقيق وحدة كوردية. تعلمون أننا عقدنا مؤتمرا وكانت هناك نتائج جيدة في ذلك المؤتمر. ولأول مرة في تاريخ «روج آفا» توحدت القوى السياسية حول بعض الأهداف والبرامج. وشكلوا بعض اللجان، لكن من الناحية العملية لم يتم تنفيذ ذلك. الآن لا أريد الدخول في صلب المشاكل لأننا نريد لهذا العمل أن ينجح، ولكن يمكنني القول إن هذه الجهود لاتزال مستمرة، وفي اعتقادي لايزال العمل جاريا من أجل نتائج وأهداف ذلك المؤتمر. ورغم أنه متوقف عمليا الآن، إلا أننا نعمل من أجل استئناف العمل مرة أخرى في ظل أجواء وظروف جديدة. هناك بعض المشاكل، ولكن لكي تتحقق خطوة نحو الوحدة الكوردية، يجب على الطرفين الاتفاق. يجب أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بينهما حول كيفية الممارسة العملية ويتم تنفيذه. هذا غير موجود الآن، ولكننا نعمل على التوصل إلى هذا الاتفاق أيضا.

مرجعية سياسية لحماية مكتسبات

***قيل في وقت ما: إن الجنرال مظلوم عبدي يعمل على إنشاء مرجعية. هل ما زال هذا ضمن البرنامج؟**

مظلوم عبدي: صحيح، لقد أوضحت ذلك في تصريح سابق وقلت إنه في اعتقادي، بعد انضمام قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى الدولة السورية، فإن إحدى مهامي الرئيسية هي أن أكون مجددا بين شعبي وأن نتمكن مع القوى السياسية الكوردية الأخرى والشخصيات الكوردية الموجودة من إنشاء مرجعية سياسية، لكي نتمكن من حماية مكتسبات الثورة والمكتسبات الموجودة. تلك الجهود والمساعي لاتزال مستمرة. نعلم أن هناك عوائق وعقبات، لكننا نريد العمل بأساليب جديدة ومن خلال التعامل والحوار الجديد مع كافة القوى والأطراف الكوردية للوصول إلى هدفنا والنجاح في هذه الأهداف.

على الجميع الالتفاف حول المكتسبات

***بحسب فهمي ومتابعتي، فإن جميع الأطراف الكوردية تقبلك. وبات الجنرال مظلوم عبدي هو الطرف الرسمي والمفاوض الكوردي لـ «روج آفا» في دمشق. هل تعملون على أن يكون لكوردستان سوريا أو لهذا الجزء من كوردستان مكان في الوثائق والمستندات الرسمية للدولة السورية؟**

مظلوم عبدي: كما هو معروف، عندما وُضع هذا الدستور المؤقت، قيل لنا حينها إن هذا الدستور قد كُتب مسبقا، أي قبل أن نوقع اتفاق ١٠ آذار، وقالوا إنه كان معدا من قبل. لذلك، لم تكن لدينا الفرصة لإدراج الأمور التي اتفقنا

عليها في الدستور، ولكن تم الوعد بأنه إذا تم العمل على الدستور في المستقبل ووُضع دستور جديد، فإن الأشياء التي وقع عليها رئيس الجمهورية السورية يجب أن تُدرج في الدستور. في هذه الاتفاقيات التي أجريناها، توجد الخصوصية الكوردية، وهناك القضايا المتعلقة باللغة الكوردية، والقضايا المتعلقة بالحقوق الكوردية. يجب أن تدخل هذه المواضيع في الدستور؛ لقد أُعطيت بعض الوعود ونحن نتابعها، ولكنني أقول مرة أخرى، هذا يتطلب نضالا، ويتطلب وحدة القوى السياسية وكافة الشعب الكوردي، ويجب على الجميع الالتفاف حول المكتسبات الموجودة حاليا وتبنيها، لكي نتمكن من تثبيت هذه المكتسبات في الدستور السوري.

يجب أن نأخذ المخاطر دائما بعين الاعتبار

***، هل هناك خطر يهدد هذه المكتسبات التي حققتموها، هل هناك خوف من ضياع هذه المكتسبات؟**

مظلوم عبدي: ليس الآن، ولكن يجب أن نأخذ المخاطر دائما بعين الاعتبار. في المحصلة، السياسة هي لغة مصالح؛ فهناك مصالح دولية وإقليمية، وكل طرف يتحرك وفقا لمصلحته الخاصة. لذلك، يجب أن ننتبه لهذه المخاطر، ومن أجل ذلك يجب أن نناضل ونكافح وأن نتبنى مكتسباتنا بأنفسنا؛ أي أن نحمي تلك المكتسبات الموجودة حاليا. وبكل تأكيد، يجب أن نكون في دمشق، ويجب أن نكون جزءا من الدولة، ويجب أن نخوض نضالا خاصا لأجل ذلك، حتى لا تضيع تلك المكتسبات.

***هناك سؤال آخر في غاية الأهمية، يتعلق باللغة مثلا. لقد أجريت مقابلة مع وزير التربية السوري، الدكتور محمد تركو، ولا أعرف كيف تنظرون أنتم إلى مسألة اللغة. على سبيل المثال، هل تصبح اللغة الكوردية في المناطق الكوردية مادة اختيارية، أم تصبح لغة رسمية، أم تُدرس إلى جانب اللغة العربية؟ هل هناك صيغة أو فكرة بخصوص مستقبل التعليم واللغة الكوردية في المناطق الكوردية؟**

مظلوم عبدي: هذا موضوع مهم جدا لنا ولشعبنا، وأستطيع القول إن مسألة اللغة هي البند الأول والأهم في جدول أعمالنا في المفاوضات التي نجريها مع الدولة السورية. واسمح لي أن أدلي بهذه المعلومة؛ في اتفاق يوم ٢٩ من الشهر الذي وقعنا عليه، كان مكتوبا حينها «تنفيذ المرسوم ١٣»، لكنني لم أقبل بذلك حينها بسبب قضية اللغة؛ رفضت ذلك وقلت إن «المرسوم ١٣» لا يلبي طموحاتنا في مسألة اللغة الكوردية؛ لأن اللغة الكوردية في «روج آفا» أصبحت لغة التعليم منذ ١٥ عاما ووصلنا بها إلى المرحلة الجامعية. بناء على ذلك، لا يمكننا العودة إلى كون اللغة مادة «اختيارية» أو «طوعية»، فهذا أمر مستحيل. ولأجل ذلك، يجب أن تستمر لغة التعليم باللغة الكوردية.

لقد كان هذا دائما على جدول أعمالنا، وفي كل الاجتماعات التي عُقدت في دمشق كان هذا هو المطلب الرئيسي. وفي الاجتماع الأخير الذي جرى بيننا وبين رئيس الجمهورية في دمشق، أستطيع القول إنه حدث تقدم ما؛ حيث طُرح هذا الموضوع للنقاش مرة أخرى وقدمنا بعض الحلول لكي لا يصل الموضوع إلى طريق مسدود، وكان الهدف الأساسي هو بقاء اللغة الكوردية لغة تعليم رسمية، وقد جعلنا ذلك من القضايا الجوهرية وحققنا تقدما فيه.

وبحسب المعلومات الرسمية التي قدموها لنا، فقد تم الآن تشكيل لجنة من أصحاب القرار في هذا الشأن لحل هذه القضايا. ما يُقال لنا الآن هو: يجب ألا يتعلم الطالب الكوردي اللغة الكوردية فقط، بل يجب أن يتقن اللغة العربية أيضا. ونحن قلنا: لا مشكلة في ذلك. أي يجب أن تكون اللغة العربية موجودة إلى جانب اللغة الكوردية، بحيث يتقن كل طالب ينهي تعليمه اللغتين معا كي لا تحدث مشاكل. لقد أبدينا مرونة في هذا الجانب، ولكن المهم هو أن تصبح اللغة الكوردية لغة رسمية للتعليم، وهناك تطورات جديدة في هذا الموضوع.

النفط في يد مَن؟

***النفط في يد مَن؟ ذلك النفط الذي كان في أيديكم لسنوات وكنتم تستخدمونه وكان يشكل عائدا لكم. الآن، مستقبل النفط بيد من أيها الجنرال؟**

مظلوم عبدي: بشكل رسمي، ملف النفط عموما، لنقل إن المواقع النفطية التي كانت تحت سيطرتنا، مثل (رميلان) و(السويدية) وغيرها، تم تسليمها رسميا للدولة السورية. لقد سلمناها لوزارة النفط، والآن تأتي الشركات الأمريكية وتعمل هنا، ولديهم عقود مع الدولة السورية وهم الآن من تسلموا هذا الملف ويديرونه. لذلك، يمكننا القول الآن إن ملف النفط في يد الدولة السورية.

***هل اتفقتم على أن تكون لكم حصة من عائدات النفط؟**

مظلوم عبدي: عندما عُقد اجتماع حول هذا الموضوع، قلنا لهم إن المناطق الكوردية، وخاصة محافظة الحسكة وغيرها من الأماكن، تعرضت للتهميش لفترة طويلة من قبل أنظمة البعث وما قبلها، وبقيت منطقة متأخرة اقتصاديا ولم تلتفت إليها الدولة. لذلك يجب التعامل بشكل خاص مع هذه المنطقة الكوردية والمناطق الكوردية الأخرى؛ أي يجب أن تكون هناك عملية تنمية لهذه المناطق، خاصة من حيث الموازنة. وفي هذا الصدد، هناك رؤية إيجابية، وهي أننا اتفقنا بشكل عام على إيلاء الاهتمام بها. أما بخصوص محافظة الحسكة والأماكن الأخرى، فنحن نراقب لنرى كيف ستسير هذه التفاصيل من الناحية العملية، وهذا ما سيظهر في المستقبل.

*** هل هذه مجرد لقاءات أم أن هناك بروتوكولات موقعة بينكم، الأشياء التي يتم الوعد بها، هل تُعطى شفهيا فقط أم أن هناك وثائق موقعة بينكم، بعيدا عن ذلك الاتفاق الذي رأيناه ووقعتموه؟**

مظلوم عبدي: مهما بلغ عدد اللقاءات التي أجريناها، فلكل لقاء سببه. أي أنني لم أذهب إلى دمشق لمجرد رؤية بعضنا البعض. لقد وقعنا اتفاقيات؛ وحتى الآن وقعنا ثلاث اتفاقيات، أي أننا ذهبنا من أجل اتفاقيات عملية. في بعض الأحيان كنا نتفق، وفي أحيان أخرى لم نكن نصل لاتفاق. بمعنى أننا عقدنا اجتماعات ولم نتفق، وبعدها اندلعت اشتباكات. كانت هناك أشياء لم نقبلها وهم أصروا على رأيهم فحدث القتال؛ لقد حصل ذلك ذات مرة. بشكل عام، أستطيع القول إن اللقاءات التي نجريها في دمشق، خاصة تلك التي تمت مع رئيس الجمهورية، هي لقاءات جادة ونوقشت فيها مواضيع حساسة، وتم التوصل فيها لاتفاقيات، أو ركزنا على كيفية وضع هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ. وأعتقد أن تلك الاجتماعات كان لها تأثير إيجابي في هذا الإطار رغم كل ما حدث.

هذه الألوية ستعمل مع الدولة ضمن هيكلية عسكرية واحدة

***دعني أنتقل إلى قضية (قوات سوريا الديمقراطية – قسد) التي تقودها. عملية الاندماج مستمرة، والكثيرون ينظرون إليها بشكل مختلف، حيث يقولون: «إن هذا الاندماج سيؤدي إلى زوال قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية». هل هناك حقا مصلحة للكورد في هذا الاندماج؟**

مظلوم عبدي: أعتقد أن هناك مصلحة؛ فهذا بحد ذاته شكل من أشكال الحل. ربما يعارض البعض هذا أو لا يقبلونه، وهذا رأيهم ولا نقول شيئا حيال ذلك، ولكن إن كان هناك حل أفضل فليخبرونا به وسندرس الأمر.

ولكن برأينا، وفي ظل الظروف التي استجدت والواقع الذي تشكل، كان اتفاق ٢٩ كانون الثاني (يناير) هو الخيار الأفضل.

لقد كان الكورد مستهدفين وتم منع ذلك، وكان هناك خطر وقوع مجازر بحق الكورد وتم الحيلولة دون ذلك. ورغم أن ذلك الاتفاق قد لا يكون تماما وفق رغباتنا وتطلعاتنا، إلا أنه حمى بعض جوانب الإدارة الذاتية الكوردية.

وأقل ما يقال هو أن الاندماج الذي يجري الآن يتم على أساس ذلك الاتفاق. نحن لا نحبذ استخدام مصطلح «الاندماج» كثيرا ولا نريد التوقف عنده، بل نفضل قول «تنفيذ اتفاق ٢٩ كانون الثاني»، فهذا المصطلح أدق لأننا أبرمنا اتفاقا وواضح فيه ما سنفعله، ونحن الآن نقوم بتنفيذه. أما بخصوص قواتنا العسكرية، فقد قررنا أن تصبح جزءا من الجيش السوري، ولكن بهويتنا الخاصة وبمشاركة كوردية؛ قادة كورد، وجنود كورد، وألوية كوردية. هذه الألوية ستعمل مع الدولة ضمن هيكلية عسكرية واحدة. وهذا برأيي كان الحل الأكثر إيجابية الذي استطعنا الوصول إليه؛ بحيث يمكن للشاب الكوردي المنضوي في قسد أن يؤدي خدمته العسكرية في منطقته ويحميها، وفي الوقت نفسه يكون جزءا رسميا من الجيش السوري. لهذا السبب، حتى لو انتهت هذه العملية، فإن قوات سوريا الديمقراطية ستغير شكلها وهيكليتها؛ فهذه القوات التي كانت تحت اسم قسد، ستصبح جزءا من الجيش السوري بأسماء أخرى وتنظيم وهيكلية عسكرية مختلفة، وسيأخذ قادة قسد أماكنهم داخل الجيش. هذا الأمر سيقوي الطرفين، وفي الوقت نفسه سيتمكن الكورد من حماية مناطقهم باسم الدولة السورية.

***هل ستبقى القوات الكوردية في المناطق الكوردية؟**

مظلوم عبدي: حاليا الأمر كذلك؛ فبناء على اتفاق ٢٩ كانون الثاني الذي وقعناه، هناك قوات كوردية: لواء ديريك، لواء قامشلو، لواء الحسكة، ولواء كوباني. ونعمل الآن على أن يكون هناك لواء لعفرين أيضا.

***هل ستؤسسون لواء كوردية في عفرين تابعة لوزارة الدفاع السورية؟**

مظلوم عبدي: من حيث المبدأ، هذا الأمر قائم؛ فقد كان هناك تفاهم مع وزارة الدفاع السورية بأن يقوم شباب عفرين الذين كانوا سابقا ضمن قسد بالعمل كألوية تابعة للوزارة في منطقة عفرين أو قريبا منها، لينظموا أنفسهم ويقوموا بمهام حماية مناطقهم.

ستنتهي عملية انضمام قسد إلى الجيش السوري بالكامل

***هل هناك موعد محدد لـحل قوات سوريا الديمقراطية؟**

مظلوم عبدي: لا، نحن لا نريد استخدام كلمة «حل». نحن نقول: متى ستنضم قسد بالكامل إلى الجيش السوري، نفضل قول ذلك بدلا من الحل. يمكننا القول إن جزءا من قوات قسد قد انضم فعليا واندماجهم رسمي، وقد تلقوا التدريبات ويعملون كجزء من الجيش السوري، ولكن هناك جزءا آخر، وهو أكثر من النصف، لم ينضم بعد. نحن نعمل الآن على انضمامهم أيضا، وأعتقد أنه في وقت قريب ستنتهي عملية انضمام قسد إلى الجيش السوري بالكامل.وعندما نقول إن كافة قوات قسد المتبقية قد انخرطت بالكامل ، ونحن الآن في نهاية هذه العملية، حينها سنقول إن عملية انضمام قسد للجيش السوري قد اكتملت، وستواصل قسد مهامها بأسماء أخرى؛ أي ستصبح ألوية قامشلو أو الألوية الأخرى...و ستصبح جزءا من الجيش السوري بهيكليتها العسكرية الخاصة، وستعمل ضمن نظام عسكري آخر.

سيحدث فراغ سياسي

***حسنا، أين سأرى الجنرال مظلوم عبدي حينها؟**

مظلوم عبدي: في الحقيقة، لقد صرحت بذلك سابقا وما زلت عند قولي؛ يجب أن نعمل من أجل شعبنا ومن أجل الوحدة الكوردية. الآن، مع انضمام قسد للجيش السوري، سيحدث فراغ سياسي، لأن وجود قسد طوال ١٥ عاما أوجد واقعا وأجندة سياسية هنا. لا نريد حدوث فراغ، ويجب ألا يكون هذا الفراغ ناتجا عن غياب قسد، بل يجب أن يكون هناك حضور سياسي مجددا يمكنه سد هذا الفراغ. أنا أعمل على هذا الأمر، ويجب النضال لأجل ذلك أينما كان؛ سواء كان هنا أو في دمشق أو في الخارج. سأفعل كل ما هو في مصلحة شعبنا.

أبدوا رغبتهم في أن أبقى في دمشق

***هل تنوي البقاء في دمشق لإدارة العمل الذي تهدف إليه؟**

مظلوم عبدي: في اجتماعنا الأخير مع رئيس الجمهورية تحدثنا حول هذا الموضوع، وهم أبدوا رغبتهم في أن أبقى في دمشق لنعمل معا وندير الأمور، ولكننا لم نتخذ قرارا نهائيا بعد.

***ما هي نيتك بعد إنهاء العمل العسكري، أنت تقول إنك ستستمر بشكل أو بآخر. على سبيل المثال، كان يُسمع في الخارج أن الناس يقولون: ربما سيؤسس الجنرال مظلوم عبدي حزبا سياسيا؟**

مظلوم عبدي: لا، ليس بالضرورة أن يكون حزبا سياسيا فقط. كما أوضحت سابقا، المهم بالنسبة لي هو ألا يظل الفراغ الذي سيتركه انضمام قسد للجيش شاغرا. من المهم ألا تضيع الشخصيات السياسية التي كانت تلتف حول قسد، وكذلك العلاقات الخارجية والداخلية لـ قسد التي بُنيت بجهد وكفاح كبيرين وأوجدت أصدقاء في المجتمع الكوردي والمحيط. يجب إنشاء كيان سياسي، سواء كان حزبا أو حركة أو تيارا... شيء من هذا القبيل ضروري و لكي يتم سد هذا الفراغ، وأنا سوف أدعم ذلك بكل قوة؛ أدعم حركة من هذا النوع وهي ضرورية، ولكن بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هناك حاجة لخطوات أخرى لخدمة شعبنا، فسنقوم بها بالتأكيد، ولكن في جدول أعمالنا سد ذلك الفراغ بطريقة سياسية.

لا نتلقى مساعدات من أي مكان

***عندما كانت قسد تحارب داعش، كانت تتلقى دعما عسكريا واقتصاديا كبيرا من أمريكا، وكان هناك جزء مخصص لكم في الميزانية الأمريكية. هل ذلك الدعم الأمريكي لا يزال مستمرا؟**

مظلوم عبدي: ليس مستمرا الآن. لا، لقد توقف منذ فترة طويلة، الآن لا نتلقى مساعدات من أي مكان. في الحقيقة، حتى في الماضي لم نكن نتلقى مساعدات مالية كبيرة كما صُوّر؛ فقد تم تضخيم هذه المعلومة قليلا. الجنود الأمريكيون كانوا هنا، وكان هناك سلاح لهم وميزانية خاصة بهم. جزء من قوات قسد وليس كل القوة ممن كانوا يعملون مع أمريكا كانوا يشكلون قسما خاصا. كذلك كانت هناك قضية السجون وهي قسم خاص وكانوا يقدمون المساعدة لهم، لكن لم يكن هناك دعم لكامل قوات قسد.

لا أستطيع القول إنهم غدروا بنا

***قيل في وقت ما إنك ستزور أمريكا؛ وإنك ستقوم بزيارة هناك، وقد انشغل الإعلام كثيرا بهذا الأمر. ما هو السبب في أن الجنرال مظلوم عبدي لم يذهب إلى أمريكا؟**

مظلوم عبدي: لم يكن هناك سبب خاص، لكننا جميعا كنا منشغلين بالحرب. وحتى قبل أشهر قليلة، كنا جميعا منشغلين بالقتال. لذلك لم نسافر، ليس فقط إلى أمريكا بل وإلى أماكن أخرى أيضا. في السابق كانت هناك حرب ولم نكن نخرج كثيرا، وربما اقتصر الخروج على رؤية جيراننا القريبين لمهام عاجلة وضرورية مرتبطة بالحرب ضد داعش. وكما قلت، كنا نتحرك أحيانا في زيارات سريعة، لكن عدم القيام بزيارات من هذا القبيل إلى أوروبا أو أمريكا كان بسبب ذلك الانشغال، أما الآن فقد تغير الوضع. الآن هناك خروج، وقد أجرينا لقاءات جيدة في أوروبا، ومن المحتمل أن نذهب إلى أمريكا أيضا.

***هل تعتقد أن أوروبا وأمريكا أدارتا ظهرهما لكم بعد نهاية الحرب ضد داعش؟**

مظلوم عبدي: لا، نحن لا نفكر بهذه الطريقة. كنا واضحين مع الأمريكيين والأوروبيين؛ لقد كانوا معنا في إطار الحرب ضد داعش، ومنذ اليوم الأول كانوا يقولون دائما: «نحن هنا بسبب داعش». لقد كانوا هنا من أجل الحرب ضد داعش، ولم يقولوا إنهم سيبقون من أجل دعم القضية الكوردية برمتها حتى النهاية، أو لإنشاء كيان للكورد... لم نتلقَّ منهم أي وعود بهذا الشأن؛ ومن هذا المنطلق لا أستطيع القول إنهم غدروا بنا أو خانونا،أنا شخصيا لا أقول ذلك. ربما كان لدينا أمل في أن يستمروا ويقدموا دعما أكبر، لكننا نعلم أن العالم كله مصالح، والوعد الذي قطعوه لنا كان هذا: الحرب ضد داعش. وبعد أن انتهت الحرب ضد داعش، انسحبوا. والآن يريدون الانسحاب من العراق أيضا.

***صحيح، في شهر أيلول (سبتمبر)، ولكن هل ما زالت علاقاتك مع أمريكا قائمة حاليا؟**

مظلوم عبدي: نعم، لا تزال مستمرة. رغم أن الزيارات والتحركات قلت، إلا أننا نتواصل مع كافة المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين. نحن نواصل علاقاتنا مع أصدقائنا القدامى.

الرئيس الفرنسي يعبر دائما عن دعمه لنا

***في الحرب ضد داعش وحتى الآن، من هو أقرب صديق لكم من بين الدول الأوروبية والغربية؟**

مظلوم عبدي: لا نريد التمييز بين الدول، ولكن لنقل إن الرئيس الفرنسي يعبر دائما عن دعمه لنا علانية ويقول ذلك بوضوح، ومن هذا المنطلق يولون أهمية للأمر، ونحن أيضا نريد استمرار علاقاتنا مع الجميع.ولدينا حوار مباشر مع قصر الإليزيه

*** هل تلك المساندة المادية أو العسكرية أو المعنوية مع فرنسا لا تزال مستمرة حتى الآن، أم أنها تقف بجانبكم كقوة وتدعمكم في مفاوضاتكم مع دمشق؟**

مظلوم عبدي: في الحقيقة، لكي نعطيه حقه، فإن الرئيس الفرنسي السيد ماكرون بذل جهدا كبيرا عندما اندلعت الحرب وفيما يخص ذلك الاتفاق الذي أبرمناه في ٢٩ كانون الثاني. لقد تحدث إلينا بالهاتف عدة مرات، وكان يبدي رؤيته حول نقاط الاتفاق، كما تحدث مع الرئيس السوري. لقد بذل جهدا كبيرا وقال: «أنا الضامن السياسي لهذا الاتفاق». يمكننا القول إن لديهم دعما سياسيا ومعنويا جيدا.

العلاقة مع مع هيئة تحرير الشام

***قبل هروب بشار الأسد، هل كان هناك تواصل بينك وبين أحمد الشرع؟**

مظلوم عبدي: رفاقنا وأصدقاؤنا كان لديهم تواصل؛ رفاقنا مع (هيئة تحرير الشام) كان لديهم تواصل دائما. نحن لم نقطع العلاقات، ولكن لم يكن هناك تواصل شخصي بيني وبينه.

***كيف كانت علاقتكم مع هيئة تحرير الشام؟**

مظلوم عبدي: في وقت ما كنا متجاورين. في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وقع قتال بيننا كما جرت اتفاقيات بيننا أيضا. في ذلك الوقت التقى رفاقنا بمسؤوليهم وأبرمنا اتفاقا وجرت مفاوضات؛ أحيانا كان يحدث قتال وغالبا ما كان يتم الاتفاق. لاحقا، رفاقنا الذين كانوا في عفرين ومسؤوليهم الذين كانوا في إدلب تقاربوا وكانت هناك قضايا مشتركة عديدة بينهم. قادتنا في عفرين كانوا في مفاوضات معهم. كان هناك تواصل دائم مع قيادة تحرير الشام وقبلها مع جبهة النصرة، أما بخصوص تواصلنا الشخصي، فقد حدث اتصال هاتفي بيننا عندما اندلعت الحرب الأخيرة في ريف حلب، وكان ذلك قبل سيطرتهم على دمشق.

***هل طلبوا منكم المساعدة؟**

مظلوم عبدي: نعم، قبل سيطرتهم على دمشق وأثناء الحرب. حينها ومن أجل خلق تنسيق ولكي لا نقاتل بعضنا البعض ولنتمكن من مساعدة بعضنا، تواصلنا معا، وقد تحدثت معهم مباشرة. في ذلك الوقت قمنا بالتنسيق معا.

***هل هناك خطر يهدد «روج آفا»؟**

مظلوم عبدي: في الحقيقة، نعم. يجب أن ننظر للأمر دائما بهذا المنطق؛ فما لم يتم التوصل إلى اتفاق كامل وتطبيع الأوضاع، ستظل المخاطر قائمة. قد تنشب مشكلة ما، ثم تكبر وتتفاقم.

قبل عدة أيام وقعت مشكلة، ولولا تداركها لربما أدت إلى نشوب حرب كبيرة.اقصد، قضية سري كانيه.

قبل كل شيء، دعني أقُل إن الوضع في سري كانيه و كري سبي (تل أبيض) له خصوصية معينة، حيث تسود الشوفينية هناك. الدولة ومؤسساتها لا تملك سلطة فعلية هناك، بل إن الأشخاص المتنفذين حاليا هناك وضعوا أيديهم على أملاك ومنازل الكورد والأشخاص الذين كانوا مع قسد. بعضهم لا يريد عودة الناس، وهذه مشكلة قائمة، ولذلك تأخرت العودة قليلا. مؤخرا، أتيحت فرصة للعودة إلى قرى سري كانيه، وقد وفرنا الاحتياجات اللازمة، وكانت هناك ألغام تم تنظيفها، ووضعت خطة لتلك القرى وعادوا إليها. كانت ١٢ قرية وأعتقد أن جزءا من الأهالي عادوا، لكن الحادثة التي وقعت كانت داخل مدينة سري كانيه نفسها؛ حيث وعد المسؤولون هناك أهلنا بأن بإمكانهم المجيء ولن يصيبهم مكروه، فذهبوا بقرار منهم، لكن أولئك (المسؤولين) لم يلتزموا بوعودهم ولم يتمكنوا من السيطرة على المسلحين هناك، ولذلك وقعت تلك الأحداث.

خطر داعش على سوريا

***هل تلاشى خطر داعش عن سوريا أو عن «روج آفا»؟**

مظلوم عبدي: لا، أعتقد أنه ما زال موجودا. الذين يقللون من خطر داعش ليسوا على صواب؛ فداعش أعاد تنظيم نفسه وما زال يعمل، بل ربما على العكس تماما، قد يكون داعش قد وسع نفوذه الآن ودخل إلى المدن أيضا، فهو موجود داخل المدن. ربما ليس بالمستوى الذي كان عليه سابقا من حيث الحجم، لكنه الآن منتشر وموجود في جميع المدن. على سبيل المثال، لم يكن موجودا سابقا في المدن السورية الكبرى، لكنه الآن متمركز في تلك الأماكن أيضا.

سوريا لا مركزية؟ أم مركزية؟

***أي شكل من سوريا كنت تريد أيها الجنرال؟ سوريا لا مركزية؟ أم مركزية؟ كيف ترى سوريا المستقبل؟**

مظلوم عبدي: نحن نؤمن بأن ما حدث سابقا في عهد الأسد والبعث، كان سببه الرئيسي هو الحكم التوتاليتاري والسلطة المركزية المطلقة. كان النظام مركزيا، وهذا هو السبب الرئيسي لكل تلك المظالم والانتهاكات التي وقعت. لذلك، النظام المركزي ليس حلا لمستقبل سوريا. لقد جربت سوريا ذلك سابقا ولم ينجح، والشيء الذي جُرّب وفشل لا ينبغي تجربته مرة أخرى. بناء على ذلك، فإن أفضل نظام لسوريا هو النظام اللامركزي، وهذا هو توجهنا.

العلاقة مع تركيا

***دعني أنتقل إلى علاقاتك مع دول الجوار. لقد ذكرت الجيران في حديثك؛ كيف هي علاقتكم مع تركيا؟**

مظلوم عبدي: إذا قارنا بالماضي، فالوضع الآن أفضل. حتى قبل عام من الآن، كنا نتعرض دائما للقصف من قبل تركيا، وكانت بنيتنا التحتية تُقصف وكنا جميعا أهدافا. الآن هناك وضع يسوده وقف إطلاق النار وهناك قنوات مفتوحة بيننا. نحن نتحاور مع بعضنا البعض ونريد لهذا الأمر أن يتطور أكثر ويتجاوز موضوع وقف إطلاق النار ليصبح موضوعا يمكننا من خلاله بناء تفاهم متبادل، لكي نتمكن نحن وتركيا من بناء علاقات والتعامل معا بشكل طبيعي كأي طرفين آخرين.

***هل هناك مفاوضات مباشرة بينكم، أم يوجد وسطاء؟**

مظلوم عبدي: لا، هناك تواصل مباشر؛ رفاقنا يلتقون بهم وهم يلتقون برفاقنا.

***حسنا، متى سنرى الجنرال مظلوم عبدي في تركيا؟**

مظلوم عبدي: هذا يعتمد على الظروف السياسية وعلى مدى استعداد تركيا لهذا الأمر. أعتقد أنه إذا تهيأت الظروف أكثر قليلا، فسيحدث شيء من هذا القبيل، هناك أشياء إيجابية، وهناك إشارات إيجابية. وأعتقد أنه من مصلحة «روج آفا»، ومن مصلحة الشعب الكوردي في سوريا، ومن مصلحة تركيا أيضا أن تُبنى علاقاتنا على مستوى أعلى.

***متى سيلتقي الجنرال مظلوم عبدي والسيد عبد الله أوجلان؟**

مظلوم عبدي: هذا أيضا مرتبط بهذا الموضوع، ومرتبط بعلاقاتنا مع تركيا.

***هل جرت مفاوضات مباشرة بينك وبين أوجلان؟**

مظلوم عبدي: لا، لم يحدث ذلك.

***لم يحدث؟**

مظلوم عبدي: لا، لم يحدث معي شخصيا.

***تقصد أنه حدث مع رفاقك؟**

مظلوم عبدي: نعم، ربما حدث ذلك، لكنه لم يحدث معي، وأنا أتحدث عن نفسي.

***هل تود رؤيته؟**

مظلوم عبدي: بكل تأكيد، فهو قائد كوردي وعاش هنا لفترة ٢٠ عاما. وأعتقد أنه كان له دور سابقا في عملية السلام وفي وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه والاتفاقيات التي نتجت عنه.

***، أي أن أوجلان كان له دور في الاتفاق؟**

مظلوم عبدي: كان له دور فيه، وسيكون له دور إيجابي أيضا.

***هل ستؤثر العملية الجارية في تركيا وإصدار قانون هناك، على «روج آفا»؟**

مظلوم عبدي: تأثيرها بدأ بالفعل. لأننا نستطيع القول إن أحد أسباب وقف إطلاق النار الحالي، وعدم قيام تركيا بقصفنا أو شن هجمات كما كانت تفعل قبل عام، هو التأثير المباشر لهذه العملية. وأعتقد أنه إذا تقدمت هذه العملية، فسيكون لها تأثير إيجابي أكبر.

العلاقة مع اقليم كردستان

***كيف هي علاقتكم مع إقليم كوردستان العراق ؟**

مظلوم عبدي: جيدة. أعتقد أنها الآن في أفضل مراحلها. لدينا علاقات مع الجميع؛ مع أربيل ومع السليمانية، وعبر أربيل نتواصل مع الجميع.

***هل ما زلتم بحاجة إلى إقليم كوردستان ؟**

مظلوم عبدي: أعتقد أننا بحاجة إليهم أكثر من أي وقت مضى، لأننا دخلنا مرحلة جديدة. في هذه المرحلة الجديدة، يمكن لإقليم كوردستان أن يلعب دورا أكبر. في السابق كان وقت الحرب وساعدونا في نواحٍ كثيرة، أما الآن وفي مرحلة إعادة الإعمار، وفي مجال الاستثمار، وكذلك من الناحيتين السياسية والدبلوماسية، أعتقد أننا سنحتاجهم أكثر من ذي قبل. كما أن علاقة إقليم كوردستان مع حكومة دمشق جيدة، وهذا سيكون سببا في أن نتمكن نحن وأربيل و دمشق من العمل معا بشكل أفضل.

خطة الآن لإنهاء عملية الاندماج بالكامل خلال هذا الشهر

***ولكن ، هل دمشق مستعدة لمنح مناصب سياسية للكورد؟**

مظلوم عبدي: أعتقد أنهم مستعدون. لقد تم الحديث حول هذه المواضيع. هم ينتظرون أن تتقدم عملية الاندماج العسكري قليلا وتنتهي، لكي يتم اتخاذ خطوات من هذا النوع...

***هل أنتم مستعجلون في موضوع الاندماج وتريدون تنفيذه سريعا؟**

مظلوم عبدي: حسب الاتفاق، كان من المفترض أن ينتهي في شهر شباط (فبراير)، فهو بحد ذاته قد تأخر. وسبب التأخير كان من الطرفين، منهم ومنّا. لا أريد إلقاء اللوم على طرف واحد في هذا الموضوع، لكنه استغرق وقتا وتأخر. لقد وضعنا خطة الآن لإنهاء عملية الاندماج بالكامل خلال هذا الشهر.

موضوع يستوجب النقد الذاتي

*** لقد تسلل اليأس للناس بعد ما حدث في الحرب، لا أعلم إن كنتم تسمونها هزيمة أم أخطاء وقعت، لكن قطاعا كبيرا من أهالي «روج آفا»، وحتى الكورد أنفسهم، أصابهم بعض اليأس. هل تمنح الأمل للكورد، هل تقول لهم: نحن لم نُهزم وسننتصر؟**

مظلوم عبدي: لا، دعنا نحدد هذا بدقة. صحيح أننا انسحبنا عسكريا؛ انسحبنا من منطقة واسعة جدا وهُزمنا في حي الشيخ مقصود. لم نحمِ أشياء كثيرة، وهذا بالنسبة لنا موضوع يستوجب النقد الذاتي. كانت منطقة كوردية، وكان هناك اتفاق وكان يجب تنفيذ ذلك الاتفاق؛ اتفاق ١ نيسان نحن نتحمل مسؤوليتنا في ذلك، وفي الحقيقة هو موضوع للنقد الذاتي، لكن أفضل شيء كان يجب فعله هو تنفيذ الاتفاق لأجل أهالي الشيخ مقصود. الأسباب كثيرة، وقد حاسبنا أنفسنا داخليا وحاسبنا بعضنا البعض أيضا.

سنعلن عن ذلك لشعبنا لاحقا

***هل حاسبتم بعضكم البعض على تلك الأمور؟**

مظلوم عبدي: بكل تأكيد حاسبنا بعضنا البعض، وسنعلن عن ذلك لشعبنا لاحقا، ولكن قبل ذلك في المناطق الأخرى، لنقُل من (دير حافر) وما بعدها، في الحقيقة انسحبنا من هناك قليلا ووقعت بعض الأخطاء. هناك أيضا قدمنا تضحيات وخسائر لم يكن ينبغي تقديمها وكان لها أثر. هذه مجددا من المسائل التي نركز عليها الآن وهي موضع نقد ذاتي، ولكن دعني أقُل، في النهاية عندما رأينا أن الحرب قد توسعت هنا، قررنا الانسحاب والعودة إلى المناطق الكوردية لحماية هذه المناطق. كان ذلك قرارنا.

والسبب في انسحابنا السريع وتمركزنا في هذه المناطق كان لهذا الهدف. صحيح، في المجال العسكري كانت لدينا أخطاء، وهناك قضايا يجب التوقف عندها، ولكننا لم نرغب في القتال هناك حتى النهاية، فانسحبنا وعدنا إلى المناطق الكوردية. بعدها ظهرتُ بنفسي في وسائل الإعلام وقلت إن هذه منطقتنا وسنقاتل فيها. عندما ظهرتُ على الشاشة قلت: «من الآن فصاعدا سنقاتل في المناطق الكوردية». أنا نفسي قلت: كوباني ومحافظة الحسكة ومنطقة الجزيرة، هي ليست الرقة ودير الزور، وسنقاتل من أجل هذه المناطق الكوردية. قلنا هذا للدولة السورية، وللأمريكيين، وللجميع. قلنا: «نحن سنقاتل هنا». ولاحقا كما تعلمون تم التوصل لاتفاق وتوقفت الحرب. لذا إذا قمنا بالتقييم بهذا الشكل سيكون أفضل بكثير. صحيح أن هذا بالنسبة لي موضوع للنقد الذاتي، ولكن يجب أن يُنتقد بأسلوب آخر. لكن الآن في هذه المنطقة التي نتواجد فيها يوجد اتفاق، ونحن والدولة يجب أن نخطو خطواتنا وفقا لهذا الاتفاق، وأعتقد أنه لا تزال هناك أشياء هنا يمكننا حمايتها.

أشكر الشعب الكوردي في أجزاء كوردستان الأربعة

*** إذا كانت لديك كلمة أخيرة تود قولها؟**

مظلوم عبدي: أود أن أشكر الشعب الكوردي في أجزاء كوردستان الأربعة على دعمهم لهذا النضال الذي خيض في «روج آفا»؛ أشكرهم من أعماق قلبي. في الحقيقة مررنا بمرحلة صعبة مؤخرا، ونعلم أن شعبنا تألم كثيرا بسببها. وأود أن أقول إننا نحن من تألم أكثر، لأن رفاقنا استشهدوا، ورفاقنا وقعوا في الأسر. لقد كنا في قلب هذه العملية وتألمنا نحن أيضا وبكل تأكيد حاسبنا أنفسنا. الآن أنهينا هذه المرحلة، وقمنا بما يلزم داخليا. أود أن أقول لشعبي إننا ننتقل الآن إلى مرحلة جديدة. لدينا الآن اتفاق مع الحكومة السورية وسننجزه خلال هذا الشهر وسننجحه. إنها مرحلة أراها مهمة لـ «روج آفا» لكي تبدأ من جديد. نحن سنديرها؛ سواء في مجال الحكم أو في المجالات الإدارية والسياسية، وسنخوض نضالا أكبر بناء على المكتسبات التي تحققت حتى الآن. سنناضل بشكل أكبر من ذي قبل من أجل حماية الإدارة الذاتية الكوردية، ولكي يعزز الكورد مكانتهم داخل هذه الدولة وتُحفظ كافة المكتسبات، نحن بحاجة إلى نضال جديد وأقوى. ما نطلبه من شعبنا هو أن يتجاوز هذه المرحلة، وأن يتحلى الجميع بالأمل وأن يقوّوا آمالهم أكثر من السابق، وأن يشاركونا في هذه القافلة التي بدأناها. لنخطُ معا حتى نضمن حقوق الشعب الكوردي في «روج آفا». هذه هي رغبتي وأملي من شعبنا.

الاندماج يفتح مرحلة جديدة

أعلن قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي الخميس إنجاز عملية دمج المؤسسات الكردية المدنية والعسكرية في إطار مؤسسات الدولة السورية، لتنتهي بذلك مرحلة بارزة في تاريخ الكرد الذي طمحوا بعد اندلاع النزاع إلى تكريس حكم ذاتي.

وجاء الإعلان بعد أشهر من مفاوضات شاقة خاضها الكرد والسلطات السورية، بعد توقيعهما في الـ٣١ من يناير (كانون الثاني) الماضي اتفاقا شاملا نص على دمج تدريجي لمؤسسات الإدارة الذاتية الكردية في إطار الدولة، في خطوة وصفتها واشنطن التي تربطها بالطرفين علاقة وثيقة بـ«المحطة التاريخية».

وقال عبدي، في كلمة ألقاها باللغة الكردية خلال احتفال بمئوية تأسيس مدينة القامشلي في شمال شرقي البلاد، إن «مرحلة اندماج المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية داخل مؤسسات الدولة الوطنية تمت وانتهت». وأضاف «من الآن فصاعدا نبدأ مرحلة جديدة»، مؤكدا أن «نضالنا سيستمر كي نثبت حقوق شعبنا المحقة في الدستور».

وأكد عبدي، أن المرحلة المقبلة ستشهد انتقالا من العمل العسكري إلى النضال السياسي، مشددا على مواصلة الجهود من أجل تثبيت حقوق الشعب الكردي وضمانها في الدستور السوري.

وقال عبدي إن قوات سوريا الديمقراطية، ورغم الأخطاء والنواقص التي رافقت مسيرتها، تمكنت من حماية المنطقة وشعبها في أصعب الظروف، مشيرا إلى أن الآلاف من مقاتليها قدموا أرواحهم خلال المعارك

دفاعا عن المنطقة وشعوبها.

كما وجه الشكر إلى المقاتلين الذين قدموا من أجزاء كردستان الأخرى وساندوا أهالي المنطقة خلال سنوات الحرب، مؤكدا أن التضحيات التي قدمت لن تنسى، وأنها شكلت جزءا أساسيا من مسيرة حماية المنطقة ومكتسباتها.

وفيما يتعلق بالمرحلة السياسية المقبلة، أشار عبدي إلى أن بدء عملية الاندماج مع الدولة السورية يفتح أمام البلاد مرحلة جديدة، داعيا الأهالي إلى دعم المؤسسات الجديدة والمشاركة فيها، باعتبارها إحدى نتائج التضحيات التي قدمت خلال السنوات الماضية.

وشدد على أن المرحلة المقبلة تتطلب تكثيف العمل السياسي، ومواصلة الجهود من أجل الوصول إلى حل يضمن حقوق جميع مكونات الشعب السوري، وفي مقدمتها حقوق الشعب الكردي ضمن دستور سوري جديد.

نريد لقامشلو أن تكون مركزا للسياسة والثقافة في سوريا

وفي حديثه عن مدينة قامشلو، دعا عبدي إلى مواصلة تطوير المؤسسات والخدمات وتحسين الواقع المعيشي وتلبية احتياجات سكان المدينة، مؤكدا أهمية تعزيز دورها في المرحلة المقبلة.

وأعرب عن أمله في أن تعيش قامشلو بأمن وسلام دائمين، وأن تتحول إلى مركز سياسي وثقافي مهم على مستوى سوريا، بما يعكس مكانتها التاريخية ودورها في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد.

واختتم عبدي حديثه بالتأكيد على أن المرحلة الجديدة تتطلب الانتقال نحو العمل السياسي وبناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار، مع الحفاظ على المكتسبات التي تحققت بفضل تضحيات أبناء المنطقة، والعمل على ترسيخ حقوق جميع السوريين في إطار دولة ديمقراطية تتسع لجميع مكوناتها.

المرحلة المقبلة ستكون للنضال السياسي وتثبيت الحقوق في الدستور

إسرائيل وتركيا.. توتر ينذر بصدام في سوريا

نتنياهو: إسرائيل وجهت رسالة «واضحة» إلى تركيا في سوريا

*المرصد/فريق الرصد

من مطار أبو الظهور تبدو المواجهة أبعد من مجرد غارة إسرائيلية جديدة على الأراضي السورية ..

إسرائيل تقول إنها وجهت رسالة واضحة إلى دمشق وأنقرة : لن نسمح بوجود عسكري تركي يمكن أن يغير ميزان القوى في سورية.. ووزير دفاعها يذهب أبعد من ذلك ويحذر أردوغان من مقامرة خطيرة .

في المقابل تنفي دمشق مشروع قاعدة تركية.. فيما تؤكد أنقرة انها ستواصل دعم سورية وتطوير قدراتها العسكرية.. وترفض عمليا أن تحدد إسرائيل شكل التعاون الدفاعي بين أنقرة ودمشق.

فهل تصبح القضية استراتيجية حول من يملك حق رسم المعادلة الأمنية داخل سوريا؟ وهل تحاول إسرائيل فرض سقف على القوة العسكرية السورية الجديدة؟ أم أن تمدد الدور التركي يقترب بالفعل من الخطوط الحمراء الإسرائيلية.. والأهم هل نحن أمام صراع نفوذ يمكن احتواؤه أم بداية احتكاك إسرائيلي تركي مباشر على الأراضي السورية؟

وقال رئيس الـوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الأربعاء، إن الدولة العبرية وجهت رسالة إلى تركيا

تحذرها من إقامة قاعدة في سوريا، مقرا بذلك ضمنيا بشن ضربة في اليوم السابق.

وفي مقابلة عبر بودكاست لإذاعة الجيش، قال نتنياهو إن إسرائيل حذرت تركيا من إنشاء قاعدة، مضيفا: «على ما يبدو أنهم لم يسمعوا ذلك، لذا حرصنا على أن يفهموه بوضوح أكبر»، وفق ما نقلته «وكالة الصحافة الفرنسية».

بـدوره، قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير، الأربعاء، خلال تفقده قواته في منطقة أمنية تحتلها إسرائيل في جنوب سوريا، إن الجيش لن يسمح بـ«ترسيخ» التهديدات على الحدود.

وتوجه زامير إلى جنوده قائلا: «نحن نراقب التغيرات على الجبهة السورية، ولن نسمح لقوات معادية بأن ترسخ وجودها على حدودنا، وسنعرف كيف نستخدم قدراتنا العملياتية بدقة فـي الـزمـان والمكان المناسبين».

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة لوكالة «رويترز» إن رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي رومان جوفمان أجرى مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني الأسبوع الماضي، ناقشا خلالها الوجود العسكري التركي في سوريا.

وجاءت المكالمة، التي قالت المصادر إنها جرت في ١٤ أغسطس (آب)، قبل أيام من شن إسرائيل غارات جوية على قاعدة جوية عسكرية سورية في شمال البلاد، أمس الثلاثاء.

وقصفت إسرائيل، الثلاثاء، قاعدة أبو الظهور الجوية في محافظة إدلب بشمال غرب سوريا، متهمة دمشق بانتهاك اتفاق عبر السماح بانتشار قوات تركية فيها، في خطوة أثارت إدانة كل من الولايات المتحدة وتركيا.

ورغم التوترات بينهما، عقدت سوريا وإسرائيل جولات تفاوض على مستوى وزاري، لم تثمر وقفا للهجمات الإسرائيلية التي لقيت تنديد دول عدة منها الولايات المتحدة.

تركيا تنفي أي وجود عسكري لها

في المقابل أكدت تركيا أنها ستواصل دعم جهود سوريا لتطوير قدراتها العسكرية وبنيتها التحتية وللحفاظ على وحدتها وسيادتها، نافية وجود أي وفد لها بالقاعدة الجوية في «مطار أبو الظهور العسكري» قبل أو في أثناء الهجوم الإسرائيلي عليه الثلاثاء الماضي.

ووصف مسؤول في وزارة الدفاع التركية الهجوم الإسرائيلي على المطار العسكري السوري بأنه «عمل يهدف إلى زعزعة استقرار سوريا وأمنها ووحدتها وسلامة أراضيها، فضلا عن إلحاق الضرر ببنيتها التحتية».

> **نتنياهو إن إسرائيل حذرت تركيا من إنشاء قاعدة**

وقـال الـمـسـؤول العسكري، ردا على أسئلة خـلال إفـادة صحافية أسبوعية بوزارة الدفاع التركية، الخميس: «نؤكد في كل مناسبة أن أي هجوم ينتهك سيادة سوريا وسلامة أراضيها هو أمر غير مقبول، ونوضح أنه لم يكن هناك أي وفد عسكري تركي بالقاعدة الجوية في (مطار أبو الظهور) قبل أو في أثناء الهجوم الإسرائيلي».

وشـدد على أنه من أجل السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة، من الضروري أن توقف إسرائيل مثل هذه الهجمات «المتهورة» وأن تلتزم متطلبات القانون الدولي.

وأكد المسؤول أن تركيا ستواصل دعم جهود سوريا في بناء قدراتها العسكرية وبنيتها التحتية، في إطار مبدأ «دولة واحدة.. جيش واحد».

وكان مكتب رئيس الـوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ذكر، في بيان عقب الهجوم الإسرائيلي، أن إسرائيل حذرت سوريا قبل الضربة «من السماح بوجود تركي في (قاعدة أبو الظهور)، وكانت رسالتنا واضحة جدا؛ وهي: (لا تفعلوا ذلك). وأعتقد أنهم لم يستوعبوا الرسالة بشكل كامل، وتجاهلوا تحذيراتنا».

وردت الرئاسة التركية على الاتهامات الإسرائيلية بأنها «لا أساس لها»، وأن ترويج نتنياهو إياها يأتي في إطار استعداده للانتخابات الإسرائيلية المقررة في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، مطالبة المجتمع الدولي بوقف الممارسات الإسرائيلية التي تهدد سلام واستقرار المنطقة.

مـن جـانـبـه، قـال وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إن دمشق سبق أن أوضحت لإسـرائـيـل عـدم وجـود خطط لإنـشـاء قاعدة عسكرية تركية في «مطار أبو الظهور»، وأن الموقع يعاد تأهيله لتستخدمه القوات الجوية السورية.

> **دمشق: عسكريون أتراك زاروا القاعدة من قبل في إطار التدريب والتعاون العسكري**

وأضاف الشيباني، في مقابلة مع موقع «أكسيوس» الامريكي، أن عسكريين أتراكا زاروا القاعدة من قبل في إطار التدريب والتعاون العسكري الأوسع نطاقا، نافيا وجود تعزيزات عسكرية تركية فيها، مؤكدا أنها كانت خالية إلى حد كبير، وأن العمل لم يبدأ فيها بعد. وأوضح أنه «لا نية لإنشاء قاعدة تركية هناك، ولا لنشر وجود عسكري تركي دائم أو قوات تركية»، وأن إسرائيل ليس لديها مبرر مشروع لقصفها.

ولفت إلى أن سوريا لا تزال منفتحة على التفاوض مع إسرائيل بشأن تهدئة التوتر، وأن أي اتفاق مستقبلي يجب أن يعالج المخاوف الأمنية لكلا الجانبين ويحترم السيادة السورية، محذرا من زيادة عدم الاستقرار بالمنطقة في حال استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية.

باراك يحذر إسرائيل بعد قصف «أبو الظهور»

وأصدر المبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا والعراق، توم باراك، تحذيرا شديدا بعد هجوم أخير شنته إسرائيل على قاعدة عسكرية مهجورة منذ فترة طويلة بالقرب من الحدود التركية، مشيرا إلى أن إسقاط طائرة روسية قبل أكثر من عقد أدى إلى تصاعد التوترات الإقليمية، وفق ما نشرت «وكالة الأنباء الألمانية».

وطرح بـراك، في بودكاست مع ماريو نوفال عبر «يوتيوب»، احتمالية أن تكون إسرائيل تضايق تركيا بالهجمات التي وقعت في ١٨ أغسطس (آب) في شمال سوريا، واصفا الأمر بـ«لعبة خطيرة»، حسب وكالة «بلومبرج» للأنباء.

وقـال بـراك: «إذا كنت تتذكر فإن الأتراك أسقطوا طائرة روسية، في ظل ظروف مشابهة. إنها لعبة خطيرة الدفع بطائرات على الحدود دون إخطار ودون اتفاق».

الرد الاسرائيلي على باراك

من جانبه، ندد وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس السبت، بتصريحات براك. وكتب على منصة «إكس» أن إسرائيل نقلت «معلومات استخباراتية إلى الجهات الامريكية المخولة» قبل الضربة، معتبرا أن تصريحات براك «حافلة بالمغالطات والمواقف التي تتعارض مع موقف الرئيس الامريكي دونالد ترمب نفسه بشأن هضبة الجولان».

الدبلوماسية أداة أساسية للأمن القومي لمواجهة قوة تركيا المتنامية

افتتاحية «جيروزاليم بوست» /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تثير الضربات الأخيرة تساؤلا مزعجا حول «آلية الاندماج المشترك» التي تشرف عليها الولايات المتحدة والتي اتفقت عليها إسرائيل وسوريا والولايات المتحدة، وما حققته.

إن أكثر التفاصيل كشفا في المواجهة الخطيرة التي شهدها هذا الأسبوع بشأن سوريا لم تكن الضربة الإسرائيلية على قاعدة أبو الظهور الجوية ، بل كانت مكالمة هاتفية.

وبحسب وكالة رويترز ، تحدث رئيس الموساد رومان جوفمان في ١٤ أغسطس مع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني حول الدور العسكري التركي المتزايد في سوريا، بما في ذلك عمليات نشر القوات المحتملة ومبيعات الأسلحة والطائرات بدون طيار.

وبعد أربعة أيام، قصفت إسرائيل أبو الظهور، قائلة إن دمشق تقترب من خرق ما وصفته إسرائيل بالوضع الأمني الراهن المتفق عليه من خلال السماح للقوات التركية بالانتشار هناك.

تأملوا في مغزى ذلك، فالمخاطر أكبر من مجرد ضربة سورية أخرى. فقد أفادت التقارير أن رئيس جهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلي تحدث مباشرة

تشكل تركيا تحديا استراتيجيا خطيرا

مع وزير خارجية سوريا، الدولة التي لا تزال إسرائيل على خلاف معها دون معاهدة سلام، وتظل تقنيا في حالة حرب، بسبب مخاوفها من تركيا.

تسعى تركيا إلى الحصول على امتيازات التحالف الغربي بينما تعامل إسرائيل كخصم.

ليست تركيا مجرد دولة إقليمية أخرى تنتقد إسرائيل، بل هي عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتتمتع بنفوذ متزايد على الحكومة السورية الجديدة. وقد وقعت أنقرة ودمشق مذكرة تعاون عسكري العام الماضي، تشمل التدريب والاستشارات العسكرية، فضلا عن الدعم التركي الذي يشمل أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية والخدمات اللوجستية. وقد دربت تركيا أفرادا سوريين، وأقر بزيارة ضباط أتراك لمدينة أبو الظهور قبل الضربة الجوية التي شنت هذا الأسبوع. وتنفي دمشق وجود أي خطط لإنشاء قاعدة تركية أو نشر دائم لعناصرها، بينما ترفض أنقرة مزاعم إسرائيل بشأن وجودها العسكري في سوريا.

التفاصيل المتنازع عليها مهمة، لكن المسار الأوسع واضح: تريد أنقرة امتيازات التحالف الغربي بينما تتصرف بشكل متزايد تجاه إسرائيل كخصم استراتيجي.

أمضت تركيا الحرب الأهلية السورية في دعم فصائل المعارضة وتعزيز وجودها العسكري في شمال البلاد. وفي ربيع عام ٢٠٢٥، قامت فرق تركية بفحص منشآت سورية، من بينها قاعدة تياس الجوية (T٤)، وقاعدة تدمر الجوية، ومطار حماة العسكري، تحسبا لاستخدامها عسكريا محتملا. ثم شنت إسرائيل غارات جوية على عدد من هذه المواقع. وأعقب ذلك محادثات بين إسرائيل وتركيا في أذربيجان لفض الاشتباك، بهدف منع قواتهما من الانزلاق إلى مواجهة مباشرة.

تدهورت العلاقات بين إسرائيل وتركيا بعد السابع من أكتوبر.

كانت علاقة إسرائيل مع تركيا تتحسن قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وقد استأنف البلدان العلاقات الدبلوماسية الكاملة وتبادلا السفراء، والتقى رئيس الـوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس رجب طيب أردوغان في نيويورك قبل أقل من ثلاثة أسابيع من المجزرة التي قادتها حماس.

منذ ذلك الحين، رفض أردوغـان مـرارا وصف حماس بالمنظمة الإرهابية، واصفا إياها بـ«جماعة تحرير»؛ واستدعت إسرائيل دبلوماسييها من تركيا، وردت أنقرة باستدعاء سفيرها من إسرائيل؛ وأوقفت تركيا التجارة الثنائية مع إسرائيل. كما تصاعدت

> تسعى تركيا إلى الحصول على امتيازات الغرب وتعامل إسرائيل كخصم

حدة خطاب أردوغـان بشكل حاد، بما في ذلك تشبيه نتنياهو بهتلر، والتلميح في عام ٢٠٢٤ إلى إمكانية تدخل تركيا ضد إسرائيل كما فعلت في ليبيا وناغورنو كاراباخ.

تضفي سوريا الآن على هذا العداء طابعا عسكريا جغرافيا.

على مدى ثلاث سنوات تقريبا، اضطرت إسرائيل إلى التفكير في الأمن على جبهات متعددة تمتد من غزة إلى لبنان وإيران. إن ظهور وجود عسكري تركي قوي في سوريا في ظل حكومة أنقرة التي تزداد عدائية سيخلق تحديا مختلفا تماما: فالرادارات التركية، وأنظمة الدفاع الجوي، والطائرات، أو الطائرات المسيرة، قد تقيد حرية إسرائيل في العمل، وتحول الساحة الشمالية المتوترة أصلا إلى ساحة تضم القوات المسلحة لدولة عضو في حلف الناتو.

من الواضح أن واشنطن تدرك الخطر. فقد صرح المبعوث الأمريكي توم باراك بأن الولايات المتحدة تعمل على آلية ثلاثية لتجنب الصدام بين إسرائيل وتركيا وسوريا، بعد أن هددت ضربة أبو الظهور بمواجهة غير مقصودة. وقد يؤدي ضعف التواصل العسكري بين إسرائيل وتركيا، العضو في حلف الناتو، إلى حدوث الاشتباك الذي حذر منه باراك.

كما يثير ذلك تساؤلا مقلقا حول «آلية الاندماج المشترك» التي تشرف عليها الولايات المتحدة، والتي اتفقت إسرائيل وسوريا والولايات المتحدة على إنشائها في يناير/كانون الثاني لتبادل المعلومات الاستخباراتية وخفض التصعيد العسكري. ومهما كانت إنجازاتها، فمن الواضح أنها لم تكن كافية لمنع أحداث هذا الأسبوع.

لكن الحل لا يمكن أن يكون تقليل الحوار، بل يجب أن يكون زيادته.

لا تزال الأوضاع في سوريا غير مستقرة، ولدى إسرائيل كل الحق في عدم الثقة بنوايا حكامها الجدد ومدى قدرتهم على الاستمرار. ومع ذلك، صرح الرئيس أحمد الشرع الشهر الماضي بأن سوريا تسعى إلى اتفاق أمني مع إسرائيل، وأكد الشيباني أن دمشق لا تزال منفتحة على المفاوضات حتى بعد الضربة. هذا أمر استثنائي ويستحق التجربة.

تشكل تركيا تحديا استراتيجيا خطيرا. ولهذا السبب تحديدا، يجب على إسرائيل الجمع بين خطوط حمراء عسكرية واضحة ودبلوماسية دؤوبة. عندما يكون البديل هو اشتباك عرضي مع جيش تابع لحلف الناتو على الأراضي السورية، فإن التواصل ليس ضعفا، بل هو أمن قومي.

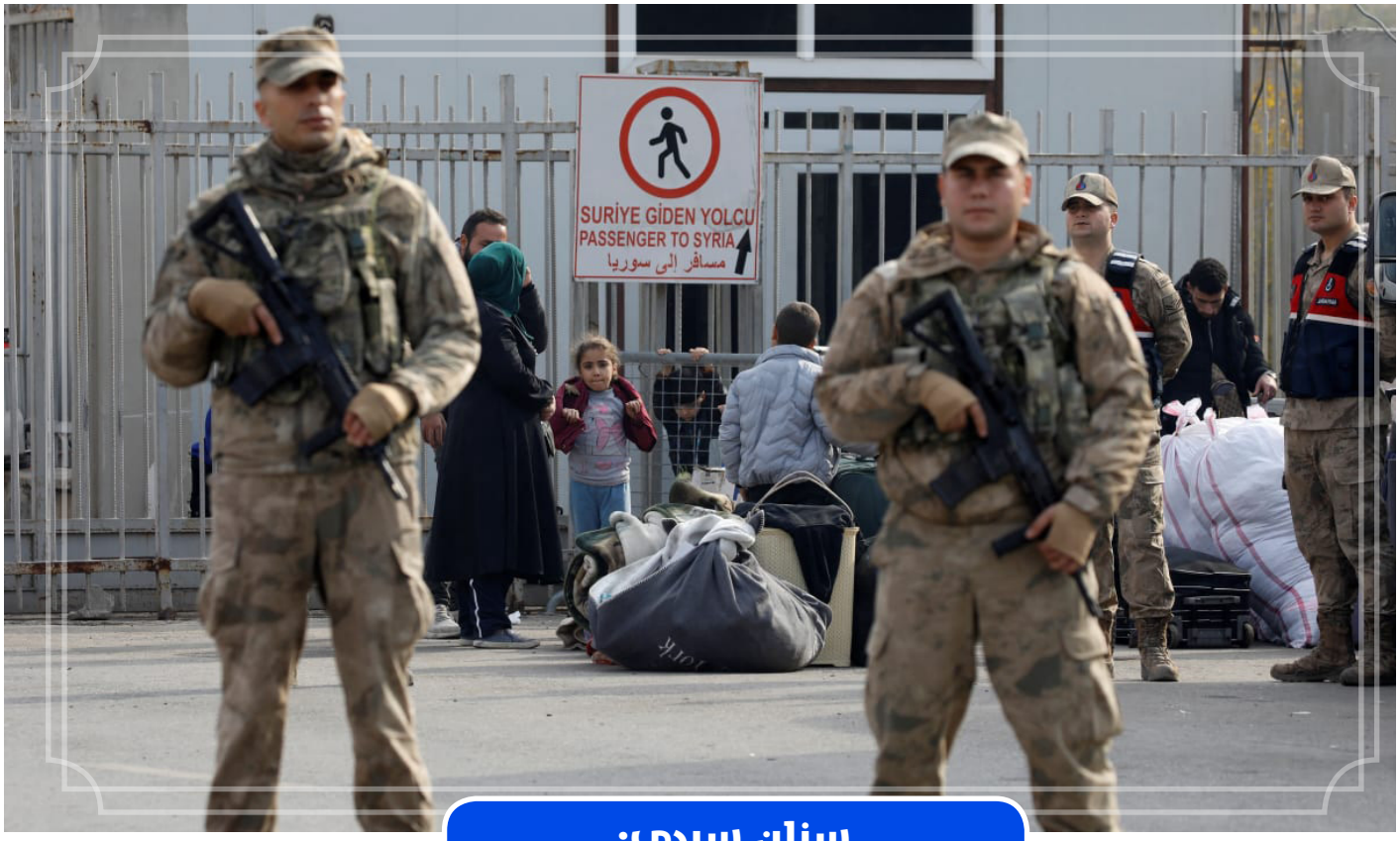

سنان سيدي:

أنقرة تحتل سوريا و تلقي محاضرات على إسرائيل حول السيادة

صحيفة»جيروزاليم بوست» /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قبل فجر يوم ١٨ أغسطس، قامت طائرات إسرائيلية بتدمير مدرج الطائرات ومرافق التخزين في قاعدة أبو الظهور الجوية في شرق إدلب، على بعد حوالي ٧٠ كيلومترا من الحدود التركية، مما أسفر عن ثماني غارات وأضرار مادية كبيرة، ولكن دون وقوع إصابات.

توالت الإدانـات أسرع من تقييم الأضرار بعد أن أعلنت دمشق أن العملية انتهاك صارخ لسيادتها. واتهمت أنقرة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو باتباع سياسات «توسعية ومزعزعة للاستقرار» قبيل انتخابات إسرائيل المقررة في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول. ووصف سفير واشنطن في أنقرة، توم باراك ، العملية بأنها «تصعيد غير ضـروري» لا يسهم في تحقيق السلام الإقليمي.

أكد مكتب رئيس الـوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن القدس ودمشق اتفقتا على الحفاظ على الوضع الأمني الراهن، لكن سوريا «على وشك خرقه» بالسماح للقوات التركية بالانتشار في قاعدة جوية قرب حلب. وكانت إسرائيل قد حذرت دمشق مـرارا، لكن دمشق اختارت المضي قدما على أي حال.

لا ينبغي لأحد أن يأخذ احتجاجات تركيا أو باراك

على محمل الجد،ففي مـارس/آذار ٢٠٢٥، أجرت فرق عسكرية تركية مسحا لمدارج الطائرات وحظائرها في قاعدتي T٤ وتدمر الجويتين في محافظة حمص، بالإضافة إلى المطار الرئيسي في حماة، وذلك في إطار مفاوضات أنقرة مع الحكومة السورية الجديدة بشأن اتفاقية دفاع مشترك. ولم يجرَ تفتيش لاحق كان مقررا في ٢٥ مارس/آذار، نظرا لقصف الطائرات الإسرائيلية للموقعين قبل ساعات. ثم شنت إسرائيل غارة أخرى على قاعدة T٤ في أوائل أبريل/نيسان، ما جعلها، وفقا لتقييم استخباراتي إقليمي، غير صالحة للاستخدام.

وكانت الرسالة واضحة آنذاك كما هي الآن: لن تسمح إسرائيل بوجود قوة جوية أخرى، لا سيما تابعة لحكومة هددتها بالغزو، لتقويض حريتها في العمل فوق سوريا. إن اعتقاد إسرائيل بـأن الـوجـود العسكري لأنقرة في سوريا يهدد أمنها ليس بالأمر الجديد في القدس، فقد دافعت الحكومة الإسرائيلية عن هذا الرأي لأكثر من عام.

> **الخطوط الحمراء الإسرائيلية في سوريا ليست لغزا**

إن الخطوط الحمراء الإسرائيلية في سوريا ليست لغزا، ولا تتعلق بخطاب أحمد الشرع، بل بالقدرات والثقة.

الشرع قائد سابق في تنظيم القاعدة، وقد استقبل بحفاوة في العواصم الغربية على أمل أن يكون قد تغير.

ربما يكون قد تغير بالفعل. لكن جيشه لا يزال يضم تشكيلات جهادية أجنبية، بما في ذلك وحدات من الحزب الإسلامي التركستاني، الذي ترتبط قيادته بمجلس شورى القاعدة.

وفي الوقت نفسه، يعيد تنظيم الدولة الإسلامية تنظيم صفوفه مع تقلص الوجود الأمريكي. لا تملك إسرائيل ترف افتراض أن دولة بنيت على هذه الأسس، ومسلحة ومحمية جويا من قبل أنقرة، ستبقى غير عدائية بشكل دائم. وقد أشار محللون رصينون إلى أن التوصل إلى تفاهم أمني فعال بين سوريا وإسرائيل أمر ممكن، وهذا تحديدا ما يجعل وجود حامية تركية داخل حدود الاتفاق أمرا بالغ الخطورة.

ترد أنقرة بأن وجودها في سوريا قانوني لأن دمشق توافق عليه، بينما وجود إسرائيل غير قانوني. كما نفت تركيا بشكل قاطع أي انتشار للقوات في أبو الظهور، واصفة الادعاء الإسرائيلي بأنه ذريعة ملفقة، على الرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين يؤكدون أن معلومات استخباراتية بالغة الحساسية حول هذا الانتشار قد تم تبادلها مع واشنطن مسبقا. ومع ذلـك، لا تـزال حجة الموافقة تستحق التدقيق في حد ذاتها، لأنها تعد مـثـالا صـارخـا على التفسير القانوني بأثر رجعي.

نادرا ما انتظرت تركيا إذنا عند دخولها سوريا. فقد شنت ثلاث عمليات عسكرية رئيسية عبر الحدود – عملية درع الفرات عام ٢٠١٦، وعملية غصن الزيتون ضد عفرين عام ٢٠١٨، وعملية نبع السلام عبر رأس العين وتل أبيض عام ٢٠١٩ – وبررت أنقرة كل عملية منها بأنها دفاع عن النفس ضد الإرهاب، ونفذت جميعها رغم اعتراض دمشق الصريح.

وقامت تركيا بتسليح وتمويل الميليشيات الإسلامية والجهادية طوال فترة الحرب. ولا تزال تسيطر فعليا على مساحات واسعة من الشمال، وتواصل دفع رواتب فصائل الجيش الوطني السوري السابقة التي اندمجت الآن في الجيش السوري الجديد – وهي

فصائل موثقة باحتجاز المدنيين وابتزازهم وإساءة معاملتهم.

إذن، العقيدة التركية السائدة هي كالتالي: يحق لأنقرة عبور الحدود واحتلال أراضٍ أجنبية عندما ترى تهديدا لأمنها القومي، وعلى الجميع قبول ذلك، باستثناء إسرائيل.

أمضت تركيا عقدا من الزمن في تقويض السيادة السورية، وقضت الأشهر العشرين الماضية في التذرع بـ»وحدة الأراضي السورية» كما لو كانت مبدا تأسيسيا. هذا ليس قانونا، بل هو مجرد موقف إقليمي مقنع بالقانون.

لا نعلم على وجه التحديد ما هي الأصول أو الأنشطة التي دمرها الجيش الإسرائيلي في أبو الظهور. وقد أوضحت إسرائيل مبرراتها دون الكشف عن معلوماتها الاستخباراتية، وهو إجراء معتاد عندما يتعلق الأمر بالمصادر والأساليب. لكن من شبه المؤكد أن هيئة الأركان العامة التركية تعرف تماما ما كان موجودا هناك، وتعرف أن إسرائيل لن تتسامح مع ذلك، ولديها أسباب وجيهة لتفضيل إبقاء النقاش في نطاق دوافع نتنياهو الانتخابية. والجدير بالذكر أن الحجة الانتخابية هي محور اهتمام أنقرة، وهي تستبدل بسهولة أي سرد للسلوك التركي بادعاء حول النوايا الإسرائيلية.

كما تفضل أنقرة عدم الخوض في شؤون الرأي العام السوري. ففي يوليو/تموز ٢٠٢٤، اجتاحت أعمال شغب مناهضة لتركيا شمال سوريا الخاضع للسيطرة التركية، حيث أحرق المتظاهرون منشآت تركية، وقتل خمسة أشخاص. ولم يتبدد هذا الاستياء. ويدرك السوريون العاديون بشكل متزايد أن التوسع التركي داخل بلادهم يعرض مدارج الطائرات السورية لقصف إسرائيلي متكرر، وأنهم يتحملون تبعات منافسة لم يختاروها.

إن موافقة دمشق، على أي حال، لا تحسم أي شيء فيما يتعلق بإسرائيل. فدولة عضو في حلف الناتو ترفض تصنيف حماس، وتستضيف قيادتها، وكشفت المخابرات الإسرائيلية مؤخرا على أراضيها عن شبكة تمويل تابعة لحماس موجهة من إيران تحول مئات الملايين من الدولارات، لا يحق لها أن تلقي محاضرات على دولة لديها مخاوف مشروعة بشأن الإرهاب. كما أن خطاب أردوغان التصعيدي ليس نتاجا لأحداث ٧ أكتوبر/تشرين الأول، بل يمتد من المواجهة التي وصفها بـ»الدقيقة الواحدة» مع شيمون بيريز في دافوس عام ٢٠٠٩، مرورا بحادثة سفينة مافي مرمرة ، وصولا إلى تباهيه عام ٢٠٢٤ بأن تركيا قد تدخل إسرائيل «كما دخلنا قره باغ، كما دخلنا ليبيا» – وهو تصريح كرره في أبريل/نيسان ٢٠٢٦.

> **أمضت تركيا عقدا من الزمن في تقويض السيادة السورية**

إن غريزة واشنطن لخفض التصعيد سليمة، وآلية ثلاثية لفض الاشتباك جديرة بالبناء؛ إلا أن المحاولات السابقة لم تثمر إلا قليلا. لكن إلقاء اللوم على القدس بشكل تلقائي، قبل أن تتضح الصورة الاستخباراتية، يوحي لأنقرة بأن التصعيد لا يكلف شيئا وأن الضغط الأمريكي يسير في اتجاه واحد.

لقد أمضى أردوغان سنوات يقال له إن تهديداته مجرد كلام. رفضت إسرائيل هذا الافتراض في قاعدة تي ٤، ورفضته مجددا في قاعدة أبو الظهور. على توم باراك أن يتساءل عن سبب أهمية قاعدة قرب حلب لدرجة استهدافها قبل أن يستنتج أنه ما كان ينبغي استهدافها.

توماس فريدمان:

فيزياء جديدة للقوة

*صحيفة «نيويورك تايمز»

لو كنت أؤلف كتابا عن الحرب الأمريكية مع إيران، فإنني أعرف بالضبط ما سيكون عنوانا له. سيكون منشور الرئيس ترامب الموجه إلى قادة إيران عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الخامس من أبريل ٢٠٢٦: «افتحوا المضيق الـ... سباب، أيها الأوغاد المجانين، وإلا ستعيشون في الجحيم، وسوف ترون».

كثيرا ما تكشف لنا بوتقة الحروب تغيرات الفيزياء

في العالم المحيط بنا، فتبين من يملك القوة، ومن لا يملكها، وكيف يجري استعمالها. وليس أفضل تعبيرا عن معادلة القوة الجديدة الناجمة عن هذه الحرب من صخب ترامب الفاحش الجامح الموجه إلى القيادة الإيرانية لعدم انصياعها لقنابله.

هذه الفيزياء الحربية الجديدة حاضرة بالمثل في الصراعات الجارية بين أوكرانيا وروسيا، وبين حزب الله وإسرائيل، وبين حماس وإسرائيل، وبين الحوثيين والجميع. وإنني أوجز هذه الدينامية الجديدة في أن الصغار قد يسلكون مسلك الكبار، وبدقة بالغة، وبثمن زهيد. وفي حين أن بوسع الكبار تماما أن يسلكوا مسلك الصغار، وبغاية الدقة، فإن فعلهم هذا يكبدهم الكثير، بسبب حملهم عـبء إرث أنظمة الأسلحة الهائل.

ويـبـدو أن فـارق التفوق فـي اللحظة الراهنة يقع في جانب الصغار. ويجدر بهذا أن يبعث القلق في أنفسكم حينما تفكرون في أن الثورة الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي سوف تؤكد هذه النزعة بلا شك، فتزيد الصغار قدرة على أعمال الكبار والضخام، بثمن يزداد تضاؤلا.

وليس بعجيب أن يكون ترامب محبطا. ففي نهاية المطاف، أعلن ترامب في الحادي عشر من مارس، بعد أقل من أسبوعين على بدئه مع إسرائيل هذه الجولة الحديثة من الحرب مع إيران بحملة قصف واسعة النطاق: «لقد انتصرنا. دعوني أقولها لكم: لقد انتصرنا. وتعلمون أنه ليس من المفضل أن يعلن النصر قبل الأوان، لكننا انتصرنا. وفي ساعتها الأولى انتهت هذه الحرب. وانتصرنا».

وكان محقا في أمر واحد، هو أنه لا يجب أن يعلن أحد انتصاره قبل الأوان.

لم يدرك ترامب أن للحكومة الإيرانية أيضا قولا في تحديد الانتصار والهزيمة في هذه الحرب. وأهم من ذلك، وخلافا لترامب، كانت لدى طهران خطة بديلة للصباح التالي: استعمال القدرة المكتسبة حديثا لسلوك مسلك الكبار، بدقة، وبتكلفة زهيدة، بالاستيلاء على السيطرة على مضيق هرمز، برغم أن جيشها لا يمثل إلا نقطة في بحر جيش أمريكا وبرغم تعرضه لأضرار جسام.

الحرب الحديثة: كيف أصبح الصغار ينافسون القوى العظمى؟

ليتني كنت أقـدر على أن أفـرح برؤية رئيسنا المتغطرس النرجسي الثرثار وقد أذلـه الـواقـع. لكنني بـصـدق لا أستطيع، لأن الأمر ينحو منحى مخيفا. ويمضي إلى أن يتدهور. فقد ألحق الإيرانيون أذى كبيرا بأمريكا، في الميدان الحربي وفي الاقتصاد، فبلغ حجما أخفاه عنا بيت هيجسث وزير دفاع ترامب.

إيـران خاضعة لعقوبات اقتصادية، متقطعة، منذ عام ١٩٧٠. ومع ذلك تمكنت من إنشاء ترسانة متطورة لكنها رخيصة نسبيا من الصواريخ والمسيرات التي مكنتها من محاربة كل من إسرائيل والولايات المتحدة حربا توشك أن تصل إلى التعادل، وتلحق في ثنايا ذلك بعض الضرر غير الهين بأصول للجيش الأمريكي في المنطقة. وتأملوا بضعة أخبار لعلكم لم تنتبهوا إليها.

السبب الذي يجعل حاملة الطائرات الأمريكية

الأساسية في الخليج العربي، وهي (يو إس إس أبراهام لينكولن) تعاني في بعض الأحيان من نقص الإمدادات اللازمة لقوة من ٥٧٠٠ فرد على متنها هي أنه حدث بعد اليوم الأول للحرب أن دمرت الصواريخ والمسيرات الإيرانية أغلب قاعدة الإمدادات الأمريكية في البحرين. إذ ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه «مع ارتفاع الدخان، احترق أيضا مركز لوجستي اعتمدت عليه البحرية الأمريكية طوال عقود». فأرغم هذا ترامب ووزيره الأشد غرورا هيجسيث على زيادة الاعتماد على قاعدة تابعة للقيادة البريطانية في جزيرة دييجو جارسيا مركزا للإمدادات، وهي تقع على بعد نحو ٢٧٠٠ ميل من البحرين.

فكيف تسنى أن تكون قاعدة البحرين قليلة الحماية بهذه الطريقة من الصواريخ الإيرانية في اليوم الأول من الحرب؟ إن لم يكن هذا كافيا لاستدعاء الكونجرس لهيجسيث، فما الذي يكفي؟

وربما فاتكم تعليق جريدة (Defence Security Asia) [أي: أمن الدفاع في آسيا] على تقرير لشبكة (سي إن إن) بأن صاروخا إيرانيا في الأيام الأولى من مارس قد دمر وحدة رادار تكلفتها خمسمائة مليون دولار وهي شديدة الأهمية لتسيير صواريخ ثاد الدفاعية المتقدمة في قاعدة موفق السلطي الجوية في الأردن. وكانت الهجمة بمنزلة «لحظة تحول محتملة» في «التنافس الاستراتيجي» بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل بحسب ما قالت الجريدة.

وقال لي مسؤول أردني رفيع المستوى إنه ذهل حينما علم أن الإيرانيين تمكنوا بطريقة ما من إرسال صاروخهم إلى نظام رادار ثاد بأن ناوروا به ـ خلال تحليقه ـ للقيام بهجمة جانبية على الرادار فيجتنب الرصد والاعتراض. وهذا كله في مواجهة أشد أنظمة مضادات الصواريخ تطورا في الترسانة الأمريكية.

أوضح لي جون أركيلا الأستاذ الفخري للتحليل الدفاعي في مدرسة الدراسات العليا البحرية الأمريكية أن حرب الصواريخ لم تعد محض إطلاق رأس حربي في مسار متوقع ثم ترك أمر وصوله إلى الهدف للقصور الذاتي والإرشاد الذكي من نظام تحديد المواقع (GPS). فقد ضخ الروس موارد هائلة في إقامة صواريخ قابلة للمناورة في أثناء التحليق، بقيادة من معلومات آنية جيدة، وبسرعة تتجاوز سرعة الصوت، وبإمكانية الوصول إلى الهدف من زاوية لم تتوقعها الأنظمة الدفاعية. ويقال إن صواريخ فتح الإيرانية لديها هذه القدرات، برغم أنه ليس من الواضح بعد إن كانت هي أم المسيرات التي قضت على منظومة ثاد الواقعة على بعد خمسمائة ميل من إيران.

> **الصواريخ والمسيرات تغير موازين القوة العسكرية**

قال أركيلا ـ وهو مؤلف كتاب حديث الصدور بعنوان (أسلوب أمريكا المضطرب في الحرب: من هيروشيما إلى عصر الخوارزميات) ـ إن «هذا يجعل الصواريخ سلاحا بارزا في القرن الحادي والعشرين، بقدرة على تدمير الردع والثبات» في أنواع كثيرة من مختلف المعارك.

والصين تنشر صواريخ (دي إف ١٧) فائقة السرعة القادرة على المناورة منذ سنين عديدة في مناوراتها بالذخيرة الحية في المياه الصينية قرب تايوان.

في الثالث من مارس، ضربت مسيرتان هجوميتان أحاديتا الاتجاه مجمع السفارة الأمريكية في العاصمة السعودية الرياض، وذلك في قرابة الواحدة والنصف صباحا. طارت المسيرة الأولى مباشرة إلى الطابق الذي تقع فيه المخابرات المركزية الأمريكية، والطائرة الثانية مضت مباشرة إلى الفتحة التي أحدثتها الطائرة الأولى فتسببت في انفجار هائل ونيران ظلت تضطرم لساعات. وأشارت تقارير تالية إلى أن هذه الهجمة ربما صادفت عونا من معلومات أقمار صناعية روسية قدمها فلاديمير بوتين. والظاهر أن ترامب لم يفعل شيئا حيال ذلك.

أشار أركيلا إلى أن النصر في الحروب ظل طوال أجيال «يحققه القوة والطاقة». وكانت الحروب تتبع مبدأ بسيطا من مبادئ الفيزياء هو أنه كلما ابتعد رميك قلت دقته.

فكان لا بد من التغلب على المسافة بـ«القوة والطاقة». وليس هذا حالنا اليوم فـ«النصر في الحروب الآن» كما قال أركيلا «تحققه المعلومات».

وحتى أصغر الناس الآن لديهم المعلومات. وحسبكم النظر إلى حزب الله وكيف ألحق أضرارا كبيرة بمجتمعات إسرائيلية وبالجيش الإسرائيلي بما لديه من منصات عسكرية ضخمة أمريكية الصنع، وكيف أوجعت أوكرانيا روسيا الشنيعة الضخمة، وكيف تحارب إيران الولايات المتحدة وإسرائيل فتصل بالحرب إلى نقطة الجمود، حتى تروا كيف أن أسلحة دقيقة رخيصة قابلة للتصنيع في ورشة بمكونات متاحة على أمازون قد مزقت الرابط القديم بين النطاق والدقة.

أضاف أركيلا أن أوكرانيا «أصبحت قوة بحرية بدون أن تكون لديها قوة بحرية تقليدية. فقد استعملت زوارق مسيرة وزلاجات مائية مسلحة» في إبعاد أسطول البحر الأسود الروسي التقليدي عن الساحل الأوكراني فاستطاعت الاستمرار في تصدير الغلال والأسمدة إلى أسواق العالم.

تتيح هذه التقنيات الجديدة لـ«الكثر والصغار» من الإيرانيين والحوثيين وحزب الله وحماس أن «يتفادوا الضربات الثقيلة من خصومهم، لأنهم مختبئون جيدا وقادرون على رد الضربات بضربات دقيقة من جانبهم» على حد قول أركيلا. في حين أن الجيش الأمريكي لديه فقط إحدى عشرة فرقة عسكرية ضخمة وإحدى عشرة مجموعة حاملات طائرات.

> **إيران والولايات المتحدة: لماذا لم تحسم القوة التقليدية المعركة؟**

وقد خلص أركيلا إلى أن المدافعين الآن «يحظون بتفوق واضح على المهاجمين».

وظل ترامب وهيجسث يركزان على «تصعيد الحرب» بتسريع الإيقاع وزيادة الحمولة، بينما ركز الإيرانيون على «توسيع الحرب» بإخفاء وحدات صغيرة ذات صواريخ دقيقة في مزيد من الأماكن ومهاجمة قواعد الولايات المتحدة والمنشآت النفطية العربية في شتى أرجاء الخليج.

قال أركيلا إن مهمة الإيرانيين «هي البقاء لوقت كافٍ للضرب والارتداد. وعلى الأرض، تقل أهمية بضعة تشكيلات ضخمة من دبابات (أبرام) عن الكثير من الأسلحة الصغيرة الرخيصة التي يمكن تصنيعها وتعديلها في غضون أسبوع».

هذه الأسلحة الجديدة تعزز ميزة أخرى للصغار

على الكبار، هي أنهم ليسوا مرغمين على الانتصار. كل ما عليهم هو أن يجتنبوا الهزيمة.

أما نحن فعلينا أن ننتصر، وأن ننهي الحرب، وأن نرجع إلى الوطن ولا ننظر وراءنا مرة أخرى. فليحالفكم الحظ في هذا.

قبل أن يغتر الإيرانيون وحزب الله أكثر مما ينبغي، يجب أن يتذكروا النصف الثاني من المعادلة: في حين أن الصغار قادرون الآن على أن يسلكوا مسلك الكبار، بوسع الكبار الآن أن يسلكوا أيضا مسلك الصغار. ففي اليوم الأول من الحرب، قتلت الضربات الإسرائيلية الجوية بالأسلحة الدقيقة ـ وبمساعدة من المخابرات الأمريكية ـ أكثر من أربعين من كبار القادة الإيرانيين المجتمعين في اجتماع للقيادة الرفيعة في مجمع واحد في طهران. أي أن إسرائيل بالمعلومات الدقيقة أتت على أغلب نخبة الأمن الوطني في إيران بضربة واحدة.

وهناك أيضا هجمة البيجر الإسرائيلية على حزب الله. ففي السابع عشر من سبتمبر، فجرت إسرائيل أجهزة البيجر وأدوات إلكترونية يدوية أخرى يستعملها أعضاء حزب الله ومقاتلوه وضباطه وأطقمه الطبية والمدنيون الداعمون، فقتلت العشرات منهم وأصابت أكثر من ثلاثة آلاف آخرين.

ويقال إن ما يقدر بألف وخمسمائة من مقاتلي حزب الله باتوا عاجزين عن العمل بسبب الإصابات التي أثرت في الغالب على أيديهم ووجوههم وأفخاذهم. فباستعمال كميات صغيرة نسبيا من المتفجرات وكميات ضخمة من المعلومات، قتلت إسرائيل وأصابت عددا كبيرا من مقاتلي حزب الله في ساعات قلائل.

وقد كانت هجمة ستوكسنت الأمريكية الإسرائيلية على منشأة ناتانز الإيرانية لتخصيب اليورانيوم التي بدأت في عام ٢٠٠٩ نسخة أخرى من هذه الهجمة. فبدلا من قصف المنشأة، أدخلت الولايات المتحدة وإسرائيل دودة حاسوبية صغيرة، هي بضعة أسطر من الأكواد ـ لتعطيل عدد ضخم من أجهزة الطرد المركزية الإيرانية، برغم تعويض تلك الأجهزة بسرعة وبرغم أن التعطيل كان في حده الأدنى (ولم تعترف الولايات المتحدة وإسرائيل قط بالمسؤولية عن ذلك الفيروس). كذلك كان الكبار في سلوكهم مسلك الصغار، باستعمال محض برنامج خبيث، لكن لا شك أن وضع الأكواد والعملية المشتركة كلها كلفت الكثير من المال.

> **حين يصبح تجنب الهزيمة انتصارا: قواعد الحرب في العصر الرقمي**

الأمر المنذر بحق اليوم هو مدى سهولة أن يسلك الصغار مسلك الكبار، ولا أعني بالصغار صغار الحجم فقط، وإنما صغار العمر أيضا. فبوسع مراهق وكمبيوتر محمول، واتصال بالإنترنت، ونموذج ذكاء اصطناعي مفتوح المصدر، أن يعطل شبكة المياه أو الطاقة المحلية من خلال تحديد ثغرات برمجية قديمة واستغلالها.

فلا تندهشوا إن حدث عما قريب أن سمعتم حاكم مدينتكم يصرخ على غرار ترامب: «افتحوا محابس المياه أيها المجانين الـ...».

توشيميتسو موتيغي:

دور اليابان في تحقيق السلام والازدهار بالشرق الأوسط

بصفتي وزيرَ خارجية اليابان تسعدني وتسرني زيارة المملكة العربية السعودية مرة أخرى؛ إذ يشهد البلد تطورا لافتا ومذهلا على كافة المستويات.

لقد نجحتِ اليابان والمملكة العربية السعودية، على مدى سنوات طويلة، في بناء وتطوير روابط الصداقةِ الوثيقة التي تجمعهما، بصرف النظر عن الظروف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط. وتعد السعودية إحدى أهم وأكبر الدول الموردة للنفط الخام إلى اليابان، ولا يزال يمثل قطاع الطاقة ركيزة للعلاقات الثنائية بين البلديْن. إلى جانب ذلك، أخذ نطاق التعاون بين اليابان والسعودية يتسع ليشمل مجموعة واسعة من المجالات، بناء على «الرؤية السعودية – اليابانية ٢٠٣٠»، من بينها مجالات الصناعات التحويلية والقطاع المالي والذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية والفضاء والخدمات اللوجستية والتعليم والترفيه، فضلا عن طاقة المستقبل، بما في ذلك الهيدروجين والأمونيا.

من ناحية أخـرى، يمثل تبادل العديد من الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين رمزا للعلاقات الوثيقة بينهما. ففي العام الماضي الذي صادف الذكرى السبعين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والسعودية، استضافت اليابان معرض «إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا–كانساي»،

> **استقرار الشرق الأوسط عنصر أساسي لاستقرار العالم وازدهاره**

كما شهدت أيضا زيـارات عدد كبير من الـوزراء السعوديين، وفي مقدمتهم وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان، ووزير الثقافة الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان، مما فتح آفاقا جديدة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. ومن المقرر كذلك أنْ يبدأ تشغيل الرحلات الجوية المباشرة بين الرياض وطوكيو في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وإنني أتطلع إلى أنْ يسهم ذلك في توسيع وتعميق التعاون بين البلديْن على مختلف المستويات.

وبالنظر إلى الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط، فقد شهدت التطورات الأخيرة المرتبطة بإيران وقوع هجمات طالت دولا في المنطقة ليست أطرافا في الصراع، ما أسفر عن خسائر بشرية ومادية في عدد من الدول، ومن بينها المملكة العربية السعودية. وإننا نعرب عن تعاطفنا مع تلك الدول، كما نتقدم بخالص المواساة إلى جميع المتضررين.

إن استقرار منطقة الشرق الأوسـط لا يمثل أهمية للمنطقة وحدها فحسب، بل يشكل عنصرا أساسيا لاستقرار العالم وازدهاره، والآن أصبح من أكثر القضايا إلحاحا أمام المجتمع الدولي بأسره. وعلى وجه الخصوص، يمثل مضيق هرمز ممرا بالغ الأهمية لإمدادات الطاقة؛ إذ يمر عبره نحو ٣٠ في المائة من صادرات النفط العالمية. كما يؤثر الوضع الراهن، الذي تتعرض فيه الملاحة الحرة والآمنة في هذا المضيق للتهديد، على الدول الآسيوية بما فيها اليابان، التي تعد من كبار مستهلكي تلك الصادرات.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تضطلع السعودية بدور مهم وفعال في جهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. واليابان تؤيد هذه الجهود التي تبذلها المملكة. وفي الوقت نفسه، وحتى في ظل استمرار التوترات في الشرق الأوسط، تواصل السعودية بذل جهود حثيثة للحفاظ على إمدادات النفط الخام إلى اليابان وإلى الأسواق العالمية، من خلال تشغيل خط أنابيب النفط «شرق-غرب»، وكذلك شحن النفط من الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر. وإننا نعرب عن خالص احترامنا وتقديرنا لهذه الجهود الجادة والمسؤولة التي تبذلها المملكة.

وتتعرض الملاحة الحرة والآمنة إلى التهديد في البحر الأحمر أيضا، بسبب هجمات جماعة الحوثي في اليمن. وتدين اليابان بشدة الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على السعودية وغيرها من الدول، وتدعو الحوثيين إلى الامتناع عن أي خطوات من شأنها تصعيد الأوضاع في المنطقة. وتعتزم اليابان مواصلة تكثيف الجهود الدبلوماسية،

تعتزم اليابان مواصلة تكثيف الجهود الدبلوماسية

بالتنسيق والتعاون مع دول المنطقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، من أجـل خفض التصعيد الإقليمي في المنطقة، واستعادة الملاحة الحرة والآمنة في مضيقَي هرمز وباب المندب في أسرع وقت ممكن.

وفي ضوء التطورات الأخيرة المرتبطة بإيران، بدأت دول الخليج العربية، خصوصا السعودية، تتحرك بصورة عاجلة لتعزيز صمود ومرونة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها وسائل نقل النفط الخام باعتبار ذلك أولوية ملحة. وتعتزم اليابان أنْ تسهم بشكل جدي في تلك الجهود الخليجية لتعزيز الصمود والمرونة من خلال زيادة تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الخليج العربية. فعلى سبيل المثال، أطلقت اليابان في شهر أبريل (نيسان) الماضي مبادرة «باور آسيا» (POWERR Asia) لتعزيز صمود ومرونة إمدادات الطاقة والموارد في منطقة آسيا بأكملها. ومن شأن هذه المبادرة أيضا أنْ تسهم في توسيع مراكز الإمداد ومنشآت تخزين الاحتياطي في الخارج للدول الخليجية المنتجة للنفط في منطقة آسيا. ومن خلال مثل هذه الأطر، نرغب في زيادة ترسيخ الروابط بين الـدول الخليجية المنتجة للطاقة والدول الآسيوية المستهلكة لها.

وقد تسلمت المملكة العربية السعودية من اليابان راية استضافة «إكسبو»، عقب معرض «إكسبو أوساكا-كانساي»، وتستعد المملكة الآن لاستضافة «إكسبو الرياض ٢٠٣٠». وإنني على يقين من أن «إكسبو الرياض» سيشكل منصة مهمة ليس فقط لعرض ما حققته المملكة في إطار «رؤية السعودية ٢٠٣٠» أمام العالم، بل أيضا لإبراز مكانة السعودية ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها بعد تجاوزها الأزمة الراهنة.

هناك مثل عربي يقول: «من طلب العلا سهر الليالي»، وفي اليابان أيضا هناك مثل يقول: «رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». وانطلاقا من هذيْن المَثليْن، ستواصل اليابان تطوير علاقات التعاون مع المملكة العربية السعودية جنبا إلى جنب على مستويات عدة، وفق رؤية مستقبلية مشتركة لتحقيق تعاون مستدام يمتد إلى ثمانين عاما، ثم تسعين عاما، ثم مائة عام وأكثر، من أجل بناء مستقبل مزدهر معا. وأرغب في أنْ تكون زيارتي الحالية إلى المملكة فرصة جديدة للارتقاء بالشراكة الاستراتيجية بين البلديْن إلى آفاق أرحب، وتعزيزها وترسيخها على نحو أكبر.

* وزير الخارجية الياباني

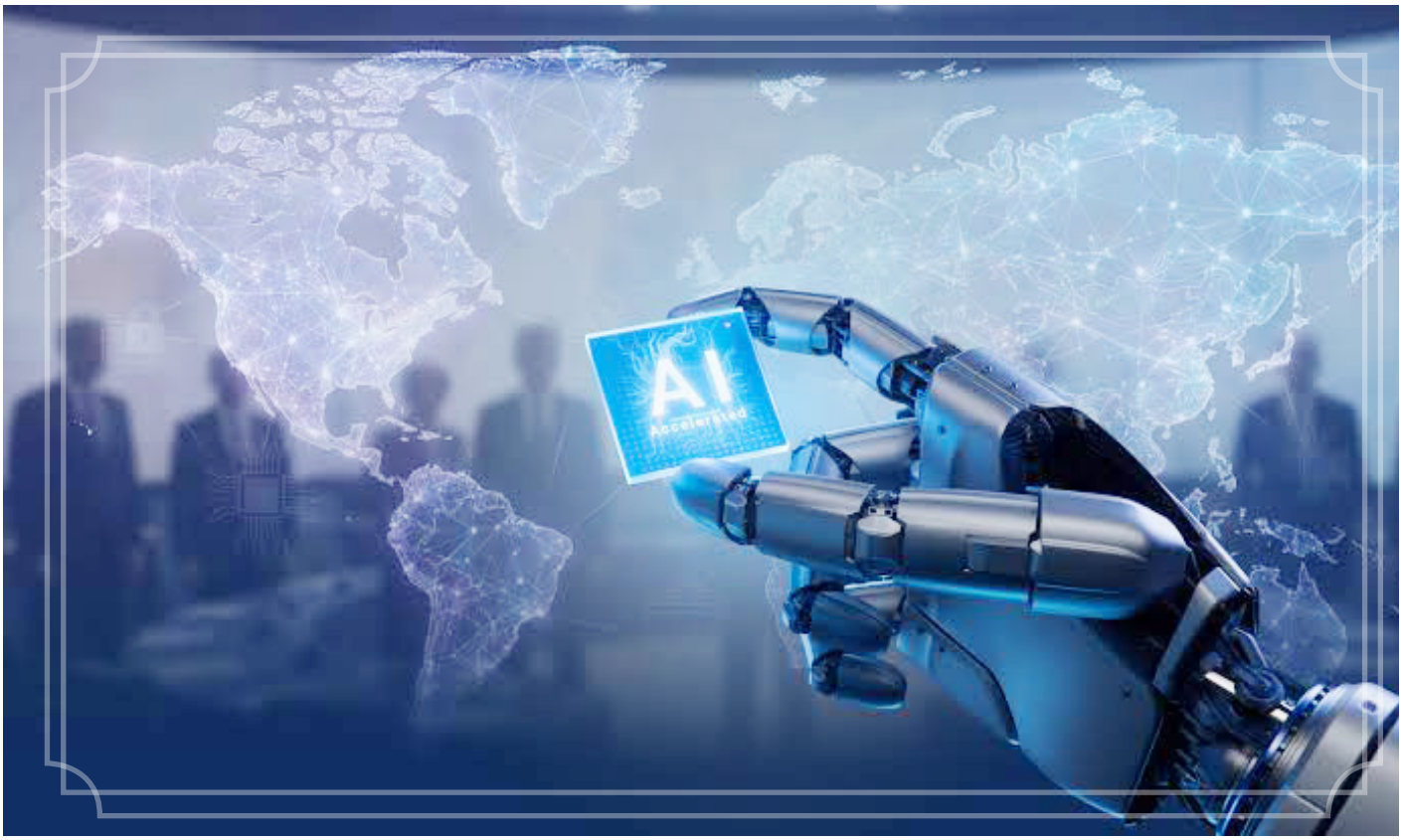

تعليق: من أجل حوكمة عالمية الذكاء الاصطناعي تعود بالنفع على جميع الدول

***صحيفة «الشعب» الصينية :**

كيف يمكن للبشرية أن تتعايش مع الآلات وهي تزداد قدرة على التفكير؟ وكيف يمكن ضمان السلامة عندما تشارك الخوارزميات في صنع القرار؟ وهل تستطيع الحوكمة مواكبة التطور التكنولوجي في ظل ما يثيره الذكاء الاصطناعي من تحديات أخلاقية؟ لكن الأهم من ذلك، كيف يمكن ضمان استفادة الجميع من هذه الثورة التقنية في وقت تتسع فيه الفجوة الرقمية؟

خلال حفل افتتاح المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٦ والاجتماع رفيع المستوى حول الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي، أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ على أهمية توجيه مسار تطوير الذكاء الاصطناعي بالاستناد إلى الحكمة البشرية والتوافق الدولي، بما يضمن أن تكون التكنولوجيا قوة إيجابية تسهم في تعزيز الرفاه العالمي ودفع الحضارة الإنسانية إلى الأمـام. ويعكس هذا الطرح رؤية الصين لمسؤوليتها كدولة كبرى، وحرصها على تعزيز التعاون الدولي وبناء أطر أكثر فاعلية للحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي.

على الصعيد المحلي، تستند هذه الرؤية إلى قاعدة تقنية وصناعية واسعة. فقد أتيح مؤخرا نموذج (Kimi K٣) مفتوح المصدر للتحميل عالميا، في خطوة عدت محطة مهمة في مسيرة الابتكار الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي. كما تتخذ ست من الشركات العشر الأولى عالميا من حيث طلبات براءات اختراع الذكاء الاصطناعي

التوليدي من الصين مقرا لها، فيما تجاوز معدل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع التصنيع واسع النطاق ٣٠٪. كذلك تخطت قيمة الصناعات الأساسية للاقتصاد الذكي حاجز التريليون يوان، بينما تضم الصين أكثر من ٦٠٠ مليون مستخدم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى جانب أكبر محفظة لبراءات اختراع الذكاء الاصطناعي في العالم.

وتتجسد هذه القدرات في تطبيقات عملية متنوعة. فمن مدينة تشانغجيانغ للعلوم، التي تضم نحو خمس صناعة الرقائق الإلكترونية في الصين، إلى مصانع الوكلاء الذكيين التي تستخدم النماذج الضخمة في توجيه قرارات الإنتاج، والمساعدين الطبيين المدعومين بالذكاء الاصطناعي، والأجهزة الذكية الجديدة، يتوسع استخدام الذكاء الاصطناعي ليصبح جزءا من عمليات الإنتاج والحياة اليومية. وبالتوازي مع ذلك، وضعت الصين قوانين ولوائح ومبادئ أخلاقية توجيهية لمرافقة التطور التكنولوجي، مع التركيز على تحقيق التوازن بين التنمية والأمن على مدار دورة حياة الصناعة.

أما على الساحة الدولية، فتدعو الصين إلى تبني حوكمة للذكاء الاقتصادي تقوم على التشاور والمنافع المشتركة. فهي تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره موردا يمكن أن يخدم البشرية، لا مجرد أداة للاحتكار أو الهيمنة، وتدعو إلى بناء آلية عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي تتمحور حول الإنسان والمصلحة العامة.

وعملا بهذه المبادئ، باتت الصين اليوم من أكثر الدول مبادرة إلى تطوير النماذج الضخمة مفتوحة المصدر، إذ تجاوز إجمالي مرات تحميل النماذج المحلية حول العالم ١٠ مليارات مرة. كما طرحت مبادرات دولية، من بينها «مبادرة حوكمة الذكاء الاصطناعي العالمية» و«إطار حوكمة أمن الذكاء الاصطناعي»، بهدف تعزيز التعاون في الوقاية من المخاطر وضمان بقاء الذكاء الاصطناعي آمنا وخاضعا للسيطرة.

> **تقف البشرية أمام مرحلة جديدة من التحول التكنولوج**

وتشمل هذه الجهود أيضا تطبيقات ثقافية وإنسانية، مثل مشروعات ربط التراث الثقافي العالمي بتقنيات الذكاء الاصطناعي، ومراكز الترجمة متعددة اللغات التي تدعم أكثر من ١٣٠ لغة. كما شهد عام ٢٠٢٦ تأسيس المنظمة العالمية للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، بمشاركة ٣٨ دولة عضوا مؤسسا، لتوفير منصة متعددة الأطراف للحوار والتعاون في قضايا الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي.

وتفاديا لمساهمة الذكاء الاصطناعي في تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب، أطلقت الصين عددا من المشروعات العملية في الدول النامية، شملت استخدام التقنيات الذكية في الزراعة والتعدين والإنذار المبكر للأرصاد الجوية. كما تعمل على تنمية الكفاءات المحلية من خلال برامج التدريب وبناء القدرات في إطار مبادرات التعاون الدولي.

وخلال السنوات الخمس المقبلة، تخطط الصين لتوفير ٥ آلاف فرصة تدريبية في مجالات الذكاء الاصطناعي للدول النامية، وإنشاء مراكز دولية للتعاون في تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع منظمات إقليمية، إلى جانب نشر حلول ذكية للإنذار المبكر للأرصاد الجوية في ٣٠ دولة.

ومع مرور سبعين عاما على ظهور الذكاء الاصطناعي، تقف البشرية أمام مرحلة جديدة من التحول التكنولوجي. وفي هذه اللحظة، تؤكد الصين استعدادها لتعزيز التعاون مع مختلف دول العالم على أساس الانفتاح والمنفعة المتبادلة، والعمل المشترك على اغتنام الفرص ومواجهة التحديات، بما يضمن أن يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مورد مشترك يسهم في تحقيق التنمية والازدهار لكافة دول العالم.

الوحدة والتكاتف..رغبة أم مسؤولية؟

*محمد شيخ عثمان

منطقة الشرق الأوسط في حالة من الغليان المستمر وتواجه تحديات كبيرة ومتعددة من تحولات سياسية، صراعات وتوترات سياسية ومسلحة، ، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والبيئية، تساهم جميعها في زيادة التعقيد والاضطراب ، واقليم كردستان العراق ليس بمنأى عن تلك التطورات بسب موقعه الجيوسياسي، فرغم التطمينات والدعم الدولي له الا ان هشاشة الوحدة الداخلية بين الاطراف السياسية فيه تجعله عرضة لمخاطر جمة من حيث خسارة المكاسب المتحققة على مستوى الاقليم والدولة الاتحادية.

اغلب الخبراء الاستراتيجيين يجمعون على ان افضل السبل لتوخي الحذر والاستعداد لمواجهة الاخطار المحدقة والتحديات هو العمل على توحيد الصفوف والموقف بين مختلف الاطراف داخل كل دولة او اقليم لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي عبر تقليل التوترات الداخلية والصراعات فالأمة اذا توحدت، ستزيد قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية والدفاع عن مصالحها الوطنية.

وعلى صعيد المسار الحكومي فان وحدة الصف تساعد الحكومة في تنفيذ سياساتها وبرامجها بفعالية أكبر، انطلاقا من القرارات المدعومة بتوافق واسع بين مختلف الأطراف و العمل على بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة، ويزيد من التعاون بين مختلف الجهات لتحقيق الأهداف المشتركة بعيدا عن النزعة التفردية التي توسع هوة الخلاف والانقسام الداخلي ويظل التعامل بحكمة مع النزاعات الداخلية والخارجية والبحث عن حلول سلمية ودبلوماسية لها، والابتعاد عن التصعيد والعنف ومعالجة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق العدالة والمساواة من ضرورات ترسيخ الوحدة والتكاتف.

فلسفة الوحدة في ممارسة السياسة والحكم تلعب دورا حيويا في مواجهة التحديات المعاصرة ومن اجل تطبيقها، على القادة تشجيع الحوار، والاحترام المتبادل، والتعاون بين جميع الأطراف كما يجب تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والمصلحة المشتركة، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة فالانسجام والتعاون أساس النجاح والتقدم والقوة لا تأتي من القدرة الجسدية او العسكرية فقط، بل تأتي من الإرادة التي لا تقهر للوحدة والتكاتف .

اقليم كردستان امام تحديات كبيرة ومصيرية يستوجب من الاطراف السياسية فيه العمل على انعاش قوة الوحدة والروح المشتركة ليقف شامخا أمام المخاطر والتهديدات .

كما قال الرئيس الراحل مام جلال طالباني: «إن الإنجازات التي حققها الشعب الكردي ليست ملكا لحزب أو جهة معينة، بل هي نتيجة وحدة وتضامن جميع أبناء كردستان وان الوحدة والتكاتف ضرورة وحاجة كردستانية بين جميع الاطراف عموما والاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي خاصة .» فان الاتحاد الوطني لم ينأى عن هذا النهج الصائب في تغليب روحية التعاون والتكاتف والتفاهم انطلاقا من إدراكه العميق للتحديات التي تواجه شعب كردستان والعراق والمنطقة بشكل عام كي نثبت للعالم اننا بوحدتنا قادرون على حل خلافاتنا الداخلية بشكل سلمي وديمقراطي، مما يعزز من مصداقية الاقليم الدولية.

بهذه الاستراتيجية، يسعى الاتحاد إلى بناء مستقبل أكثر إشراقا واستقرارا للشعب الكردي.

وحدة الصف في الظروف الراهنة لم تعد مجرد رغبة ، بل أصبحت حاجة ملحة تنبع من شعور عميق بالمسؤولية تجاه المجتمع والأمة والمكاسب المتحققة والاهداف المنشودة وهذا ماكد عليه ايضا الجنرال مظلوم عبدي في حوار مسهب بان وحدة الصف والتكاتف كفيل بحماية المكتسبات وهي اقوى دفة للنضال السياسي .